

واحد منهم من لا يقع سائر وسوى غير شجر اى كل احد الحسنين بالانتمى والبقا الى غير ذلك وفي الاصل لا يجوز ان يحل
سكنا او اجلا على كل يوم من شهرين قد العطرة او قيمته وعنده وعشاء جاز في الشط وعند يوسف لوعلى سكتا او اجلا
وعشاء في ستين يوما غير ان اعطاه في يوم واحد قد شهرين قد العطرة او قيمته وليرى عات لا يجوز على الصحيح وفي بعض النسخ
يجوز وفيه اشعار بان طعام الايام فيه لا يجوز وفي الاكفاء اشارة الى ان لو لم يكن في الاكل لا يجب الاستيناء كذا الحظ المحظوظ
وفي اسناد هذه الاخبار لا يعلو ان الظاهر كان حرافة كان عبدا كذا الصوم وان اعطاه المولى الدال ليس من غير الصوم فان علق
وبسبب التكفير كذا في الشارع **فصل من قذف امرأته** او ثبت بالبرية قذف فان لم يكن له امرأته لم يكن له امرأته سقط اللعان
والعنف الذي لا يبعد ثم استعمل في التيمم والعيب كما في الفرائد لكن ما في الصحاح والاساس والمقدمة ناطل الى انه حقيقة في السب كونه
الاختيار لا في القذف بل في حلقا وشبهه وفي خصوص وهو الذي بالبرية والنسبة اليه فقد استدل بقوله بالبرية الصحيح لا كونه كذا في قوله
بالبرية او قد ثبت قبل ان ترفعك ارجلك او نفسك كذا في نسخة صحاح صحيح سواء دخل بها او لا وفيه قولان في قوله اجنبية او
قلا لعان لكن يجوز ان لا يوطئها وجبة لم يسقط اللعان كما في شرح الطحاوي العقيقة نفس ذات له لحدتها القذف على الشهوة و
شبهة امرأة بغير من قذف امرأته والامانة فلا لعان بقذف الموطوءة بالزنا وشبهة العاصي كذا في النظم وقذف من له امرأته
غيره عوفان كذا في النهاية وكل من القاذف والزوجة صريح في وقت اللعان ولو لم يكن القاذف شاهدا بان يكون مسلما لم يكف
ناطقا غير محدد وفي قذف فيجوز للعان بين الاعراب والعاسقين لانه جاز قبول ما قلها بالحكم وما قلها في وقت اللعان فان في
الهداية الاصل ان اللعان شهادة موكدة فلا يكره ان يكون من اهل الشهادة لكن الركن في الشهادة في النسخ ان يعلم المسموع كذا
ين على اسرطصالحة الشهادة حالة القذف وهو شرط حالة اللعان او من قذف اي يحد عند الولاية او بعد ما يوم او يومين
يقول ليس عن وادهاى وجبة العقيقة وكل حال شاهد كما في النسخ ولم يذكره لان الاصل اشتراك المعطوفين في القبول وفي طلبه
الزوجة او بوجها لفظ على الاستخدام وفيه اشارة الى انها لو لم تطلب حقا لم يطل وان حالات المدة كذا في النقص وغيره من حقوق
العباد كذا في شرح الطحاوي والى انه سقط اللعان لو طلبت المرأة بعد العدة من الزوج وبعد الطلاق والى ان وكذا الواو وجبة هذا
الطلاق كذا في المحظوظ وغيره وهذا حيلة لدفع اللعان كما لا يخفى لانه من خبر الموصى اي ثبانه القاذف الزوجة في اللعن وهو في الاصل المدة
وبما في حق الكفار البعاد من جهة الله وفي حق المؤمنين الاستطاعة من جهة الابرار والمعارضة التمسك من كذا الى ان من المصلحة
من ثمة اللعن من جانبه والغضب من جانبه من الله تعالى واما حجة من ليس اللعن الا في قوله انه يغلب او من الغضب فقام مقام اللعن
وهو في جانبه يقوم مقام حد القذف في جانب ما قام حثا لانه شرع في تفسير فقال فيقول الزنى بامر القاذف بعد ما يبي يدبر قايما
او كما من المدة الشهادة قسم اى قسم بالله الذي لا اله الا هو كذا في النظم اى اى ما في صدق فيما رويها اى شئت زوجي او ربي
من الزنا قذف يمين من قذف الزنا فله ان يقر او ينكر وفي الزنا وفي الزنا قذف بهما وفي النظم لم يقل القاذف ان الله عاقبها من جهة
لحد وثقة وعقوبة فان لم يقر الله الامم وقوله في المدة الخامسة لعنة الله عليه وانا ان الغيبة على النكاح لا يجوز

شاعركا ليخبر ان كان كاذبا فيما رتبها او كنت من الكاذبين فيما رتبك بر من اوتنا وفي الولد ثم بعد اوجله يقول
 المراقبة ان رجلا شهد بالله انه كاذب فيما رتبها او انه كاذب فيما رتبك بر من رتبك ثم يقول القائل كما رتبك في الحاشية غرض
 الله عليه ان كان صادقا فيما رتبها وان كنت من الصادقين فيما رتبته بر وانما حصل الغضب في جانبها لانها تحاسب بالحق على
 نفسها كاذبة فاحذر الغضب لتتقوا ولا تقدم عليه وانما الرتبة على الخطا في ظاهر الرواية لان الاشارة ابلغ اسباب التعريف وعن الشيخين
 اما تحتاج اللفظ المحاذية كما في المصنفين ثم اريد اللعان يفرق القاطع بينهما فافترقه بجزء اللعان حتى يحول اللعان ولا يولد ويحوي
 التواتر بينهما وفيه اشارة الى التعريف قبل اكثر اللعان غير موجب للفرقة والى ان بعد الوضوء لا يفرق بينهما بل يفتك ليه كما في
 شرح الطحاوي والى ان لفرق بينهما بعد لعمري لانه لو كان في الظاهر بانه صحيح لا يجهل فيفتك بطلان على الصحيح فيجب اللعان مع النفقة
 والمسكن وهذا عند الطرفين واما عند فخر حرمه مودة كادعاء كذا في المصنفين وثمة الخلاف تاتي في سبيلين فيبقى القاطع نسب اولاد
 عنه او يفرق بينهما ويلحق الولد من القاذف باسمه في صورة القذف بتغييره عن ابيوسف انه يفرق ويقول قد انقضت امه وامرته
 من نسبة كذا في البداية ولا يخفى انه ليس بدليل على انه اقوى مما في المتن وليس في النهاية انه هو الصحيح كما في الكلام والى ان
 لو اكد نفسه ثبتت نسبة من ولداه غير ليرتب منه لانه الموقوف لم يعتبر لا فيما اجتطا كما شاع قول الشبهة ورضع الزوجة
 وجعلت المناكحة كذا في الصوري وان في القاذف من اللعان حبس او جعل في موضع حبس سواء كان سحنا او غيره حتى يلاعن او يكذب
 ففسل يتركب نفسه وجعلت اربع اللعان فيكون بعد الاكراه جعل القاذف لا قرانه بما يوجب وان ثبت الزوجة عن اللعان حبس حتى
 تكلم او تصدق او تصدق في الزوجة او في غيرها فلا يحد بعد التصديق لكن يفي نسب الولد عند ان نفاه فان حلت الزوجة رتبنا
 والفرق لا تكون عبدان او غيره او كافران است فعدتها قبل وعرض اسلام عليه كما في النهاية ومحمد وفيه قذف للملأ من وجد
 ذلك عند القذف فادعون سوطا للمعدومين وغيره والمجتهدين مما ارجع شاهد اذ انما ليس من اهل وجوب الحد فلم يرض
 لهما وان كان الزوج حيا ولا تامة او غيرها او كاذبة يعودية او فخرية او مودة او محبوسة والزوج اسم فخرية فها قبل عرض
 عليها او بعد ردة في قذف وصبيته او محبوسة او خرباء والزوج ناطق او فانية حقيقة او حكما كالوطء ببيته او نكاح فاستفاد
 على الزوج واللعان لعقد الموطوء والمتاعان او المتشركان في اللعن فقبيل لا يجهل على النكاح ابداء عند ابيوسف وكذا عند غيره
 وقال القفة وصلاحيته الشهادة واما بعد فيجمعان كما اشار اليه بقوله وان اكد نفسه بعد اللعان حد القذف وحل ذلك
 الزوج للحدود كما حله في الزوجة المائعة وكذا حله كما حله ان قذف غيرها وجدا كان او امرأة في حد واحد وان لم يدرك الحد في حد
 غيرها سقط حدتها وكذا لو قذفت غرضه وحدت او كذا حل النكاح ان رتبنا او حلت حرمها قبل التعريف او بعد بالملاءمة والفرق
 او اللغو وصورة ان توفدوا لعمري بان الحرب ثم تسير وتقع في ملك رجل فترى رجل بها لان بارزها لم يبق اهل للشهادة فان وقع النكاح
 مع حكم الحريم الباشرة المصبرات ولعل النهاية والكفاية ومن تابعها لم يوفقوا الى التام في حيث صغر الكلام العام عن ظاهره وحكمها
 لا يتصور في الحدود من حدها اجم في حد ليس لها ردة فامتنان كما حله في مجرد الزنا كما ذكرنا ولا لعان ولا حد بقذف الغواص

والخبر بالمجرب وبغيرها بعد دخول الخلق الصحيح فانه لو طلقها قبل الدخول او بعد الخلق الفاسد والفساد يعجز عن الوصل
 حقيقة لوجها هرة فلا ريب في كسوم الفرس في كافي في الخلق وكذا في الخط ان لا عدة فيخلق الوعداء والى الطلاق اعلم من الوجع والى ابن
 بالكنانة والابناء واللعان او العتاة وابايعن الاسلام بعد اسلامها او ارتداده عند مجزأ وغير ذلك والفسق بعد الخلق كالفرد في غير اربع
 والعق و عدم الكفاءة وتقسيم ابن اربع وابايعن عن الاسلام بعد اسلامه وانما لادها وانما عنه عن الشيخين ومالك احذر من حين صاحبه
 وغير ذلك فليس كمالين وقت الطلاق او الفسخ لا من وقت الخبر فلو طلق في حصة لم تعد من الحدة كالم علم على عدة لاهل ولا في حصة من
 كمالين فلا عدة على فقهه ومذاهب مات مولاها الواجب واعتقها ذلك المولى فلو مات واعتق وهي تحت ذبح او عدة فلا عدة عليها من
 المولى لانها لم تشر بالذبح كرامة موطوءة تخبر في ذلك حين يشبهه كماله كس استأجره فانما نجيب عدة عنه خلافا لما لو كان ذلك
 الى احدين غير لمراته لو كمالا ليعين كجارية ابن وابيه ولله او امره وقال ابن ابي اسحق فان الحمل سوجب عدة كافي انظم او سيجب
 فاسد كالنقطة والوقت بلا شهود وغيرهما كما ذكرنا في غيرنا الى عدة في الموطوءة بالذبح ولا على المخلويعا بالشيء كافي شرح الطحاوي في
 الميت او الموت على غير ذلك لكن لا على الشبهة والفرقة بقبضه او غيره كما في فقه وهو استعلقان بالموطوءة بها او الهرة من اى مرة ايام ولد
 او مرة موطوءة بها لا تخفى الطلاق او الفسخ ويصير مولاها او اعتاها او الموت فالفرقة تصير في اى وجوب عدة على الصغيرة والكبرى
 لا يطلون لفظ الوجوب لانها غير حاوية ويصير ان يتم عدتها باية سنة كافي المحدث وغيره وكبرى على الاياس والى ابن بطون
 حق وغيرها بالنسب سبع عشرة او خمس عشرة للطلاق ونحوه ولو شخص فانه لو حاضرت فارتفع حجبها فان عدتها لم تحس الا اذا امت
 فحينئذ بلا شهر بعد كما ياتي في كماله شهر بالعدة او اتفق ذلك في غير الشهر والايام او اتفق في غيرها عند ابجينة وفيه اربعة اشهر
 الى يوسف وغيره عند تمام الشهر الاول من الاربعة والايام والباقي بالعدة كافي المحدث وقاصحان وانظم والنفقة والنفقة كافي
 في الميسرة فقد اشكل في النهاية عن الميسرة ان الطلاق في الاجارة ما لا عدة فيها بالانفاق لكن في اجارة الميسرة ان
 بالايام بالعدة اجماعا والعدة طرية مائة او كارة صيغة وكبرى ولو غير مملويعا الموت من وقت لا وقت الخبر اربعة اشهر خلافا لابي حنيفة
 كما في عشرين للباقي كما قال محمد بن الفضل ومن الايام كافي في الميسرة والنفقة كافي في الميسرة والنفقة كافي في الميسرة والنفقة كافي في الميسرة
 في الذكر كافي عن بعض الصحابة ان الاربعة تسعة والاصح ما في الحاق ان الاربعة ثمانية للباقي من العن ثلثين كافي في الميسرة والنفقة كافي في الميسرة
 يتوهم انهم من اربعة اشهر وعشرون فان الميزان واحد في كل عدة ولا تميز في عدة او كارة مائة او كارة مائة او كارة مائة او كارة مائة او كارة مائة
 للطلاق والفسخ او على شبهة او نكاح فاسد للموت والفرقة حضانة كمالين والى ابن ابي حنيفة لم يصح او كارة مائة او كارة مائة او كارة مائة او كارة مائة
 وغير اوقات عنها زوجها او انما في الزوجية او كارة مائة او كارة مائة او كارة مائة او كارة مائة او كارة مائة او كارة مائة او كارة مائة او كارة مائة
 شهر ونصف وشهران ونسب واهدة للباقي من اربعة اشهر او كارة مائة او كارة مائة او كارة مائة او كارة مائة او كارة مائة او كارة مائة او كارة مائة
 والفرقة والعق وان مات عنها فزوج صبي لم يبلغ اثني عشر سنة ولهات بعد موتها من سنة اشهر عند ابويها او كارة مائة او كارة مائة او كارة مائة او كارة مائة
 وعندها وضع حملها ولو سقطا فانه اسم ما في البطن فالزوج اقله والطلاق رجعي حل للزوج وطهره وان خرج اكثر ما لم يمت فلا يعمل

وقيل يحمل والاول حول وعند محمدان العدة تنقضي بمجرد خروج البدن وهو من المكاب في الاثيرة كافي المحيط ولين اي لمع او امة حلت
اي حدث حلها بعد موت البهي المذكور في العدة او بعد ما بين ولدت بعد موتها لستة اشهر فصولا عند العدة عند الموت اي البهي
اشهر وعشر ونصف ذلك لانها لا تغير بعد موت الحمل وفي اشهر اربع العدة لامرأة البائع التي حلت بعد موت وضع الحمل اذا ولدت
لا قبل سنين كما في التمسك لكن في الخاصة وغيره من حيث بعد موت الزوج عدة الموت ولا نسب ثبت من البهي الميت في جميعه
ثبت الحمل وحده لان احدى مدة ثبت للنسب اثنا عشر سنة وهو لم يعلم كافي جامع الصغار وفي اشهر اربع سنين من غير البهي وغيره
الا ولدت لا قبل سنين يحكم بانقضائها قبل الوضع يستمر كافي التمسك والعدة لامرأة الغار اي الذي طلقت في حق لولا
او اثنا عشر اشهر اربعين كافي العدة من حيث واثني عشر اشهر اربعين طلاقا والبر يوسف ذلك حينئذ ما بين وفي اشهر اربعين امرأة البهي
الغار لا تغير عدة ما لم يمت كافي قض ولامرأة الغار للرجعي واحد او اثنين ما للموت من اربعة اشهر وعشر اجماعا والعدة لمن اعتنق في
طلاق رجعي صارت عدة حرة وانقلب اليها كانت عدة بالشرع للصغيرة الى الحيض اذارات وما كافي الايضاح فاذا طلق امة
صغيرة رجعا فعدها اشهر ونصف فان رأت دما صار عدة بها حصة من فان اعتنق صارت عدة حرة فان رأت دما رجعا فاقب انقضائها
صارت اربعة اشهر وعشر كافي امرأة واحدة خطين اربع عدة ولين اعتنق في عدة طلاقا ما بين واحد او اكثر وفي عدة موت كافي
كعدة حصة من اشهر ونصف ما بين خمس بلا انفصال الى عدة الحرة وامرأة آيسة اي اليقة الى خمس سنين سنة وعلم الفتوى كافر
او حزين سنة وفيه يوم كافي المانع اربع سنين سنة او ثلث سنين كافي العظم او ثلث سنين سنة وعشر اربع سنين كافي محمد بن ابراهيم وقد
يعني يوم روية الدم مرة وقبل ثلثين وقيل ثلث وقيل بسنة اشهر فيقضي العدة بعد ذلك بثلاثة اشهر ولا يذهب اليه فلو قصر في
نفذ كافي عدة الطهر وهذا ما يجب حفظه كافي الخزانة وذكر في الاصل ان اول وضع حصة اشهر تسعة اشهر وان بان بها حبل ولا
اعتنق بثلاثة اشهر رجعا به احدها كافي وفيه بعض اصحابنا واستادنا المصنف رأت الدم عدة اشهر اربعة اشهر اربعة اشهر اربعة اشهر
العدة والفرع من اشهرها لا يتراعى بعد ايام معدودة من الاشهر لثلاثة سنين كافي العدة بالحيض ولا تعد من العدة ما مضى منها
ولو قلت الدم بعد الاشهر وفيه اشارة الى انها لو فرغت وتزوجت باخرته رأتة كان كافيها فاسدا وعليه العدة بالحيض كافي التمسك ولو
قضى الاخير بغير انساخ ثم رأت الدم لم يكن فاسدا والاجماع ان الفصول ليس بشرط لحد كافي الفترات فادارة من الدم استخاضت
الصحيح كافي الخاصة والبدن والدم في الحيض فذكرها بعد تنبيه على الخلاف كما استأنف العدة بالشرع من حاضت حيضة او وضعت
ثم استأنف اي بعد من العدة ما مضى من الحيض والطهر فكان الطلاق قد وقع قبل الايام هكذا الاجماع على المهر من الوفاية ذلك منطوق
عبارة وعبارة الكتاب كافي كاتم وهو مخصوص بحقيقة ما بين المصنف في اربعة اشهر اربعة اشهر اربعة اشهر اربعة اشهر اربعة اشهر
بلن معناه كما يبداه اعتبار العدة بالشرع بعد من العدة ما مضى من الحيض والطهر ويجب على عدة الطلاق والفسخ والموت وغيرها
وطبق بثبوت من قبل الزوج او الاخير عدة اخرى للوطي وفيه اشهر اربعة اشهر اربعة اشهر اربعة اشهر اربعة اشهر اربعة اشهر
يستأنف كافي المحيط وقد اخذنا في مشارك العدة ان في حق بعض من كل منهما في الآخر وكان السبب الاول والثاني وقعا على الو

الثاني في عقد من سوا كتمان من جليلين او من رجلين حدين كالمثوق في عهدا او وصيت بشبهة او من جنس فقام العدة
 الاولى انقضت بعد هذه الثانية وعليها ان تتم ما بقي منها في المطلقة بالباين اذا وجبها الزوج الاول وجبها اخرى بشبهة بعد انقضت الحجة
 ثم انقضت حضانة كاشا للاولى والثانية معا في حصة كانت للثانية خاصة وانفق فيها لانها عدة الزوجى لعدة النكاح وكذا اذا
 حوضان ثم وجبها كما في المحطو يمكن ان ينقض العدة ان معا كما اذا وطئت معتدة عن وفات بعد ان انقضت شهرتها فاحت تلك المدة
 آخر ثلثة اشهر وعدة اي ابتداء عدة النكاح الفاسد عقب تزويج اي بان يصلح لابتدائها بعد الميثاق بالموت والنفقة والعدة
 غيره وفادى شكها اذا فرق في الحين لوجوبه بغيره ما من الحين الكمال وعقب غيب برك الوحي بان يقول بغيره عمت عاتك برك
 او طرد كما في الكرا في حين هذا في الدخول وما في غيره من ان يتركها على قصد ان لا يعود اليها اصلا كما في السبي وليس في الكرا في شدة
 لكن العدة من كرا لا على ان يقول كذلك ويحرم كما في وفي جميع النوازل ان ما في المتن في يوسف وفي الفصول ان ابتداءها من
 حين التزويج عند التمسك وفيه خلاف ان ابتداء عدة الصحيح عقب الطلاق او الموت لانه السبب كما في الهذلية لكن في الاسرار السبب
 نكاح من كرا لا يدخل وما يقوم مقامه وينقض العدة في عدة النكاح الوحي ولا يملك الزوجية سببها من الطلاق او الموت او غيرهما فانما
 بلعنا طلاقا ولو لم ينفذ بعد انقضت العدة من وقت وفاته فانما بالطلاق فقد انقضت من وقت وهذا اذا صدقة والا فم
 الاقرار وهذا في حق النفقة والسكنى والما في حق التزويج باختها او اربع سواها من وقت الطلاق كما في الحنفى وفي تركه من نكاحها
 او فاسد من طلاق باين من نكاح صحيح كما هو للتأويل فيكون من فاسد ما يلزم من المهر والعدة بالاجماع كما في الصنع وطبق قبل
 الوحي ولو حكمنا بغيره لم يرد ما عدها ونصفه من عدة وفريج عدة مستقبله بفتح الباء مبداء كما في المهر فلا يعود
 عطف منها عند ما او بعد من عدة عليها اتمام العدة الاولى كما في الحنفى ولا عدة عاتية اعكاسية طلقا او لم ينفذ منها عند اتمام
 ذلك منهم تدنيا واما عند ما فعلها العدة واما انقضت لها لانه عدة طهرية طهرية بالطلاق والطلاق في لانه لو طلقها
 سلم فطهرها العدة ولا طهرية خرجت لينا مسلمة او ذميمة او مسلمة فلا سلام ليس بشرط وانما الشطرا يخرج طهرية ان لا تعود اليها
 كما في النهاية لكن في نكاح الهذلية والمضرت وغيره ان التزويج ليس بشرط لانهم قالوا انها لم يملك في غير الحرب ومضرت حوضان
 من عدة عليها عند خلافها اما الحمل فانما عليها العدة سواء كانت ذميمة او حرة عند وعدها بوزن نكاح الحرة ولا يطهر طهره الوحي
 اختها الكرى كما في المحطو ومقتضى ما سلف وجوبها عتقت بغير النكاح من احدى الزوجية احدى الزوجية او من تحتها الضم والكسر
 حلالا في جادة اي استغفرت من الزينة بعد وفات زوجها كما في الصحاح معتدة بالباين بالطلاق او بالعدة او بالطلاق او غير ذلك
 كما في الشايع والموت حل كونه كبرى مسلمة حرة او امته فلا يجزى الحد على الطلقة الرجعية والصبر والكفاية وجوب عاتية لم
 ومكاتبه بات او مات او اجبت كما في النظم وبنيان يقول مكاتبه بدل كبره لانه لا حد له على الجنوة كما في الاختيار وغيره وقد في
 الشرعية ان الطلقة الرجعية يستحب لها التزويج والطيب واليتامى احسن الشباب لغيره بالزوج بغير الزينة فان طهرت الزينة
 ما تزويجت به المرأة من غير الحمل كما في الكشاف فقد استدرك ما بعده ويورد ما في فضل العدة بخلافه عن كل بنية لكل شخص

ثم عرفت ذلك فثبت عنه فالولاية من قبل الامام لا من قبل الشوق وفي الحديث لا حضانة لبنت الحائض والامة كنبت الحائض والامام يستخرج من غير
 الظن او علم وغيره فلما حوز الحضانة لامة اي قسمة من ذوقه وكما تارة وام ولد لكن اذا اعتنق حين كالحار وفي الشارع ان
 اذا اثار رقبا وجب للمنفق المولى وان كان الابن او غيره في بيته وبين امه ولا يخفى استعماله لامة من ام ولد والامة لا المودة
 كالبنت وحضانة ولدا للمسلم حتى يعقل او يدرك ويتأخر من حضانة امه كانت او غدا لعدم الامن من تعليم الكفر ونكاح فيحرر من الصغير
 مجرور بالحضانة ويجوز نصبه للمنفق والمعاقل سحنة الحضانة لا يقطعها اي حق الحضانة فاذا اجتمع النساء الساقطات
 التي يضع القاطن الصغير حيث شاء من كل المخطط ويجوز اي شئ محرومة لا يقطع حقها كام الصغير تحت امه اي الصغير وشراجه
 لم الام او الام تحت جده ابا ابى الصغير او ابا امه ويعود الحق اي حق الحضانة اليها لو قال كاح سقط ذلك الحق بامه اي ذلك النكاح
 والامن بوزن المخلو لوقر بالنكاح او اقرت بالبنوة صلقت كما في المخطط ثم اي بعد فقد النساء المذكورات الحضانة للعصبات
 ترتيبهم في الارث فيقدم الابن ثم الجد ثم الام ثم الابن ثم امه ثم كذا ثم الام ثم بنوه واذا اجتمع سقطت الحضانة ودرجته
 فالواجب ثم الام كما في الاختيار لكن لا تدفع صبية اي لا تدفع القاض صبية لصبيها الى عصبة غير محرم الا اذا لم يوجد محرم فرفع
 الفصل بوضع كولى القاض من ابن امه ولا يدفع صبية الى عصبة فاسق ولو لم يتركها كالحائض ما جاز اي يخص لا يباينها بوضع وما
 قيل له كما في الغيوب ولا يخفى المقام مع ايها الماهل طفل مميز ولا ينظر الى سبع سنين كما قيل في الحقائق وفيه شعاع بان يخرج اولى بها
 في العدة والطفل الصغير من حين التولد الى الاحتكام الا انه ما يستوى فيه الذكر والموت كما في الغيوب والام والجد لم الام او الام
 الحق اي الامن الصغير حتى يكمل وحده ويترتب وحده وليس وحده ويستحق اي يمكنه ان ينفق من امواله عند الاستقلال ويشترط بعد
 كذا في الكفاي وحده حاله وان وقده ابو بكر الرازي بسبع سنين والحصاف بسبع وعشرين سنين كما في التائيد وغيره وما احيى بالبدن
 الصغير حتى يتحقق اى تبلغ بالنس وفي نظر غيرت اربع عشرة سنة وروى هشام عن محمد بن النعمان الحق به اربعة سنين اي تبلغ حده الشوق
 كما في النكاح وهو العدة علانية لا يفتقر لفساد الزمان اي اهل الزمان ويخرجها اي الام والجد من يستحق الحضانة الحق بالبدن حتى تنقضي
 وقبله تستغنى عن العدة واذا استغنى الولد عن واحدة منهم فالاولى اقر بهم مقصدا فالابن ثم الجد الاقرب فالاقرب كما في الاختيار
 ولا سافر امه سطره انقضت عند بلوغها اي لا يخرج من بلد الا الى وطنها الذي تكمل فيه ولا يخرج من البلد ليس وطنها
 لها وان وقع النكاح فيه فبطلت الاصل ويخرج في رواية الجامع الصغير ولا يخرج ولا الى وطنها الذي لا يعتقد فيه بل يخرج الى اخرجه
 بل ليس وطنها ولا يقع النكاح فيه الا ان يكون قريبا بحيث لو خرج الزوج الى الولد اسكن ان يبيت في اهلهم وحكم القربى كالبكرين
 ولما ان خرج من العدة الى البلد اعرب للثواب دون العكس الا اذا وقع العقد فغيره لاهل الكفو واهل القبور ولا يخرج الى بلاد
 الحب اصلا الكفاي الكافي وهذا اي السفر بالولد الى الوطن للام فقط فلا يخرج ابدا الا ان يستغنى ولا يخرج من يستحق الحضانة
 نظر الصغير فصل اقل مدة استغنى الرجل بالفتح اي جلا المدة ما في البطن من الحمل ستة اشهر وبنوة فان عشرين ومائة لتخرج الزوج
 وستين نصيبا لعضله كالحديث فلو جاءت له الاقل من ستة اشهر من وقت النكاح لم يثبت نسبته لتبين العلوق قبل

الشرح كافي الخفي واكثرها استبان وجعلها شفا اشهر في بيتين زججا نسب ولذا الوجه معتد الطلاق الوجه وغيره اشعار بان الشرح
 الصحيح لمع القاسم الصحيح في ذلك لان اعتد على ما في الشرح والنسب مشترك من جهة الابوين كما في الفصح وان جليت
 اي بالولد اكثر من سنيين من وقت الفرقة لاحتمال العاوق في العدة باستدوا الطهر بالفرقة المعتد طويلا ثبت بانتفاء العدة على
 الوقت به في مدة محتملة لا فضاء لم تحدث به استة اشهر فصاعدا لم يثبت نسبة فيثبت الرجعة ولو طهر فان الشاهر اشعار ان الزنا حكم
 بابقاء الشراح اسهل من الحكم بانشاء فلا تساهل في التزويج كما في وان جليت به لا قبل منهما اي للسنتين لا يثبت الرجعة لاحتمال العاوق
 قبل الفرقة ويثبت نسب ولذا امره بيقين اي مختلفا ومطلقة باية او ثبوت والحاصل ستارة مقطوعة من الشراح لو ثبتت طلاقا او لا
 لا قبل منهما اي السنتين من وقت البينة ما لم يلق باقتضاء العدة فانه قد في المعطوف على فراقوت به ثم ولدت لاول من سنة اشهر
 يثبت نسب لانها اخطأت في الاقوال وان ولدت لاكثر فلا كما في الكافي والستاد ان كل من تزوجت بغير طهر وان ولدت لاكثر اشهر فصاعدا
 لم يثبت اذ العلوق منوم وان ولدت لا قبل ثبوت العلم بالعلوق كما في بسوط صدر الاسلام لا يثبت نسب ولا بينة وولدت لهما اثنتين
 حدثت الحمل بعد الفرقة كافي الهداية في شرح الطحاوي ولا يضر في شرح الاقطع وغيرها ان يثبت نسبلا وهو في غيره من قوله واكثر
 سنان لا بد من عا بالكره اي بان يدعي الزوج انه ولد في غيبته ثبت نسبة كافي الهداية في شرح الطحاوي ان الذي شرطه
 في الولادة لاكثر من اربعة يحتمل الاتصال بها في غير الوثاق والطلاق مشرا لان المدعى لو كانت امته لم يثبت نسب بل هو في قوله
 وولدت فان ظن انه من امته لم يضر كافي المحيد ومحل ثبوت النسب بالدعوة عا عليه با شبهة ولكن ادراج في العدة او غير ذلك وفيه طاعة
 على ليس بربا وقيل انما سقط حده باده بالشيء وقيل انه محمول على الشارح كافي بسوط صدر الاسلام وادج على الزوج و
 اكثر ولا فقه في حقه سلة كانت او كناية بغير حرة او مته تزوجت الله في سنة واحدة حرة عدل كما هو المأثور في قوله لامن والفرقة بغير
 الا انها غير مطلقة فلهذا لم يوجبوا لغيره ثبت نسبة شهادتها الا اذا كان الحمل عام الوقت والحول وهذا عندنا ما عندنا في شهادتها
 مطلقا كافي نظم والشهادة وانما يثبت بها وبان الصحيح انها لم يشترط كذا الخفي في فصل في النفقة لغة اسم من الاتفاق والركب
 والحق المصنف بالبيع نحو نفقا الجمع نفقا بالفتح اي ليج او بالبيت نحو نفقت الدابة نفقا اي بات او بالشاة نحو نفقت الدار ثم نفقا اي
 فنت كافي العزلات ونزوحه ما يتوقف عليه بقاء الزوج من نحو ما كول ولبوس وسكن فيسكنوا ونحو العبد فان ما كرهه جوب على الاتفاق عليه
 بالاتفاق وكذا البهائم عندا يوسف واما عند غيره فينفق به ديانته واما العقار فلا ينفق به لان تصنيعه مكره كما في المحيط وغيره
 وقال هشام سالت محمد عن النفقة فقال انها الطعام والكسوة والسكنى كما في المختار وفكر في ضمان النفقة الواجبة هذه الثلاثة
 لان اكثرهم منهم المذهب وهو ان نفق الطعام فالحق في نفق الطعام واللباس والكسوة والنفقة الواجبة هذه الثلاثة
 والكسوة بالضم والكسر اللباس كافي المغرب وغيره وانما نس كافي النجاشي وغيره وفيه تردد وقد يرد عين ومخارين وطهارة واللباس
 وجبة كلاما في الشاة لكنه لا ينفق بغيرها فوات والسكنى اسم من الاسكان لا من السكن كافي الصحيح فليسكن غايته في نفق الزوج لكن يبين
 جزا من سلبين كما ياتي وعنه انه انما حملت على المعطوف المصدر والاحتياج لا يقتضي الاداء على الزوج اي جزم وجعل

اي بعد اكثر من

الا

فلما سكنها في ارض الغصن شغقت من الحبث بناتوه كافي المحيا وبأدكنها في انشاء السبايل خلفها في القيد ولا تروى بحسبها
ولن تلتفت على ابايه او زفت او زفت لها لان الاحتباس لا ينفوت من حبة الروح وهذا عند حلاله لا ينفوت وفيه اشارة
الى انه لو حبس بدين على عبادير ويخرج فلها النفقة والى انها لو حبست فلها واجب النفقة وهذا عند يوسف خلاها من
السج كافي المحيا فاحسن الادارة لك الله من ورعته في بيت احد الابوين لو تزوج اليه او زفت وقد خرجت الى بيت احد اباوين
وهو محال لا يمكن ان تخل في محبة او غيرها الى غيره والا فلها النفقة كما في المضرات وذلك في المحيا اذا مرضت في بيت الاب مرضا
يقدر على الوطى ولو تزوجت في بيت الزوج الا انها لو تزوجت نفسها بعد بغير حق وجب له النفقة والزوجة مخصصة ولو كرها ومن ابي يوسف
لها النفقة والاهل من قبله القيد فانها ليست واجبة ان ترضى وواجبة ان لا تكون معها في الزوج حتى الاسلام قبل تسليم
النفس وبعده كما ذكره الخشاف وقال المدعي لو ولى على بقاءه تحت مع محرم فلها النفقة عند ابي يوسف خلاها من المحيا وفيه اشارة الى
لان نفقة لذة الذهب والحي كن يعطيه نفقة بشر ان الواجب عليه نفقة الحرة ولو تزوجت من ابي يوسف اذا زادت تحت الاسلام في الزوج
بالزوج معها ولا تطلق عليها الحق المحيا ويتبع ان النفقة في حق النفل بالطريق الاول ولو كانت حرة في الزوج فلها نفقة
للمهر لا السفر فاذا نفقة الحرة يكون في مالها لانه بازا نفقة لها ولا الكراهي اجرة الابل ونحوها وان كان في الامم مصل
فانها لا في الموضوعين لنفي الجنس منعا او للعطف وما بعد ما هو امر فرع من نفقة المضاف من الاول الثاني او في الاول
وما بعد ما هو امر فرع من نفقة الجنس منعا وما بعد ما هو امر فرع فان منهم من جوز ذلك في المرفوع مع عدم التكرير ومن المطلق بتقدير
لا ما هو امر فرع في السفر ولا في البس لهما الكفر على ان يلبس من عمل ليس وحقها سبها وحقها المرفوع بعض الصلح وحقها
حرف ليس لباس مع كثرة الخلف بلا حرة ويجب عليه من نفقة خادم ولو صغيرة فادارة على الخدمه ونفقة النصف نفقة
الزوجة والمخبر الكفاية ويدخل فيه الكسرة فيوزن ان كبره وكسره ويخصه بخلاف واحد الا ان خلافه لا ينفوت
الا اذا كانت من جنات الاشرف فانه يجبر على نفقتها انها فقط فلا يصح عليه ان يترك الزوجة خادم وغيره اشعار بان نفقة المأجور
على النفقة كون الخادم ملكا لها كما قال بعض المشايخ فيقول عليه نفقة الخادم ولو حر وهذا اذا كانت الزوجة حرة طالما اذا كانت حرة
فغير محرم لها واعلم ان نفقتها الرجعية اذا قامت على اعمال البيت كالحق المحيا لا يجبر عليه نفقة خادم واحد لها احسن في المصح
من الرطابين وهو رواية الحسن عن الجعفي فان الخادم الزينة وذلك في خلا البس وقال محمد عليه نفقة خادم كافي المحيا
ولا يفرق فيها الى الزوجين فجاءه اي سبب عز الزوج عنها اي النفقة هي ما كوله ويلبوس وسكن فلو اصبحت معها الى اربع سنين
وعليه لانس الصلح عليه وهو عقد عادي ولو قيل مع ما سوى الاول في البرد وقيل ما سوى مستند الكتاب واليد المحل
وقيل مستند واليد المحل له خصه ولا يباع عاتقه كافي المحيا وقيل في ما لم يملكها ايها الزوج منها نفقة العطف بالاستدانة اي لا يستحقها
ما فرغ القافة لاجل اعلى على الزوج ليعرف عند البس اذا ذكره المهر واليد يشترط في التوكيد بالاستدانة اي لا يستحقها
كما بان في كلامه ما قاله الحسن انه يشترط بالنسبة ليعرف من مال الزوج فرب المال يرجع على الزوجة بخلاف ما اذا فرضنا له ولم يملكه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
فانما هو الحق الذي لا ريب فيه

صلحين سيما اذا كان مما يؤتم بالايذاء ليس فيه احد من اهل من الفرة او فريهم من منكر الدقة واخته وفيه اشعار بل
ان لا تسكن مع صرتها وامر ولد كما في المحيط وقال محمد بن مسلم له ان يجمع بينهما كما في التمسك وفيه ايضاً ان اسكنه ان يجعل الكل واحدة
بينهما طلب ذلك والا فلا وفي الملتك كره فيها وفي البيت بام او فريهم او صبي غفل وليكن ذلك للاحد ولله ان يزوج من غيرها
اي الزوجة لعداوة بينهما غالباً الا بصاها اي بان تفرج ان يكون معها من اهل لانه حبها وبوت من معين من ذلك الزوج مستحله واما
له اي لذلك اليك غلق بالقرينة ما يعلق ويضع بالفتح كما هو المحصول المقص وفيه رفر لا انه اذا جمع بينهما وبين غيرها الواحدة
اهله في ذلها وبوت واعلى كل واحد بيتاً خاصة ليس لها ان تعال اليه كما آخر والى انه لو لم يكن له البيت واحد كان لها ذلك كما
في الاختيار وله الزوج منع والديه وامر ولدها وغيرها من الاقارب حال كون ذلك الولد من غيره اي غيره لك الزوج وليس بصبي ولا ولد
حذف الموضوع بعض الصلح من الاصل عليه لان المكان ملكه كما في الكافي وفيه اشعار بان ليس له المنع من الاصل فملكه العبد
المطل بها عطف على ان اوليى الجنس او لا منع منه او لغيره لا يمنعون من المنع ومن الظن ان التقدير ليس له منعهم من المنع كما كان
سابقاً ومن كلامه اي في وقت سابق الا ضرره وفيه المنع قطعية الزوج وقيل لا يمنعون من ذلك والظاهر ان المنع من الولد
الفتنة كما في الهداية وقيل لا يمنع من الخرج الى الوالدتين ولا من دخولها عليها كجمعة اي سبعة ايام كما في الهداية لكن وقيل ان
اهل البيت من الزانية في كل جمعة وانما يمنع من البتوت وبه اخذ شيخنا وعليه الفتوى وكذا لا يمنع من الدخول والخرج الى
غير غيرها كالحالة والعلة كل سنة كل شهر على ما قال ابن مقاتل وبالله ولا يفهم كما في قض وهو اي ما قال صاحبنا ان قيل الصحيح كقول
عليه السلام قض ويحضر القامعة نفقة عرس الغائب عن البلد ما كان بينهما مدة السفر او كما في النية ويذهب عن دفع نفقة عرس
التوارع في البلد ويدخل فيه المفقود نفقة طفله الذكر والانثى وبوجه لا يمنع غيرها ولا نفقة غيرهم من الاقارب كالخوة
والعمات لان نفقة هؤلاء اتمتع بالقتل ولا يقف على الغائب في مال له اي الغائب ثم بين المال فان من جرحهم النفقة كذا
والبلوس وقبيلها كالتقديرات والبر ولا يرض نفقتهم في مال من جرحهم كالعروض والعقار كما ياتي ثم انما قلنا انما قلنا
فيميدان لا يفرغ في ماله دين سوى النفقة ولا نفقة غيرهم ولا نفقة من غير الجنس كما ذكرنا عند وجع ظرف له او حلال او
مصاباً ومديون والوديعه اولى من الدين في البداة لانفاق كما في قض وفيه اشعار بان لو كان للمصنف من ماله في ماله
اذا علم بالنكاح وحلفها وحلفا كما في المحيط وكذا اذا لم يعلم به بعد اقامته البين عند يوسف خلافاً لا يجتنبه كما في القامعة او المبيع
او المضارب او المدين بيه اي لا المديونية او المضاربة والدين والنكاح في نفقة العرس والنسب في البوائ كما في مفتوح الكا
لا يعلم منه بطريق القياسه او علم القامعة عطف على قوله اي بالوديعه والمضاربة والدين والنكاح فان علم ببعض من الله
بشرط ان يزوجهم بالربيع به وهو الصحيح كما في فتاوى الهداية في الظن الاشارة الى العدا والزوجة ويجعلها اي العرس ان الغائب لم
يعطها النفقة بان قالت بالله ما استوفيت النفقة كما في قض ويجعلها اي ياخذ القامع من العرس كقبيلها بالنفقة في قيامها
اخذتها ما قال جميع وقام البينة لخطبها مالا او حلفها فان كانت رجع على الكفيل او العرس واذا اقرت باخذها رجع عليها فانفق كما في

شيخ الطائفة لا يفرق نفقة عرسه لئلا الذي عندهم باقاة بينة منها على النكاح اذ لا يبرأ من النكاح الا بالعلم والمكر والى
 ذكر في اصلها لا يفرق عندها ولا يبرأ من شيء ومنها نفقته كراي النظم وذكر في الهادي انها اذا قامت البينة على النكاح والمال
 فوض للنفقة واعلم ان ما ذكره من حكم العرس جار بعينه في الطفل واخيه كراي النظم وقيل انه في اليد والرسوخ بعلمها ان لم يخلع الغايب لا
 في نكاحه ولا يعلم النكاح فاقامت العرس بينة على النكاح ليعوض القاطن للنفقة على الغايب وبما هما في يدهم القاطن العرس بالاستدانة
 عليه ولا يقف عطفه على النفق اي كراي النفق القاطن للنفقة على الغايب بالبينة لا يقف به اي بالنكاح كما قال العلماء المشتهر لان في
 هذا قضاء على الغايب وقال في دفعه بالنفقة اي بوجوب ادائها وبما هو بالاستدانة فيكون حصره واقف بالنكاح فقه الدين وان
 انكر فيها القاطن اعاده البينة والامر بما يريد ما اخذت كراي المحيط لا يقف بالنكاح بالبينة عنده في هذه الصورة وعمل القضاء بالقبض
 اصلها فحينئذ جميع قاضي اليوم في زماننا هذا اي قول في الحاجة اي لصورة الناس اليه ومصلحة الوجه اي لمن حذفت لها الطلاق
 الزوج فينفذ انما سمعته وانما الزوج عليه بعد اعادة ولا على المولى اذا اعتق امر ولده الا ان والامه لا ينفذ الا في ذكر المصلحة كما في
 ومصلحة البايين واحدا او اكثر بل اعرض فلان نفقة المصلحة وان لم يشر في العقد وقيل انها النفقة الا ان شرط فيه كراي النظم و
 القوة بلا نص صراحة عن اختيار العتق والبلوغ وعلى ابن الزوج اياها مكروه كما في النهاية والبرهان هذه المكافاة النفقة اي
 الماكول والملبوس كراي المولى وان ذهب لمع ان نفقة الماكول والله منبئ لا اله الا هو فانه ما يكفها من الوسط كراي المحيط والمصلحة
 الى قول الذي يسكن فيه قبل الطلاق ويلزم ان قلنا ما كراي النظم لو سكن زمانا فخرج زمانا كانت مائة فلا تسحق للنفقة كما
 وقهر والمصلحة شاملة لانه فله النفقة اذ ابواها بيتا في عدة من مكات النبوة عند قيام النكاح املا وذكر الصلة السببية
 اذ ابواها والاطلاق باين ليس لها النفقة كما في المحيط وقيل من السند للتحقيق واليه ان يقول لا نفقة لعدة الوقت صلوا له
 كانت حاملا ام لا وقيل للعامل النفقة في جميع الماكول والضررات في النفقة من بعضه صادرة منها كالدرة اي وتما وان رجعت عنها
 وتقبل ابن الزوج اي قبلها ابنة او اباه بشبهة او الزانية طوعا او تكام مشرا ان ردت وتقبل ابنته بشبهة وغيرهما هو حصته
 منه لو سقط النفقة ولان لا يسكن في هذه الفرقة وهذا اذا خرجت من بيته ولا في احوالها اشياء كثيرة الكفاية وردة عنه التمسك والى
 سبيله خبره سقط النفقة وهذا اذا خرجت من بيت الزوج والافلا النفقة كراي النظم ان لا يسقط ثلثها اي حصته الثلث وكذا
 البايين ابنة او اباه لا امر للمكران ونفقة الطفل الموقوف على ابه كراي النظم كراي النظم لا يسقط ثلثها اي حصته الثلث وكذا
 قبل النكاح العمل بنفق عليه من ماله وفي اشعاره ان ينفق على النكاح من ماله فان اتفق من ماله رجوع على ما يشترط الاشهاد واليه اعلم
 المورس والمصر وانما انقض عليه بقدر الكفاية وعلى المورس بقدر ما يملك الحاكم كراي المحيط وانما قيد المورس حكم المولى ياتي لا
 يسأله الأب نفقة طفله احد من الام وغيرهما فان كان الأب معترا وام موصرة امرت بالانفاق ثم رجعت على بعد اليسار ومنهم
 من قال يوم الرجوع وهي ام من الجد المورس عن ابنته ان ينفقها عليها ويقيمها على اليد كراي المحيط كنفقة ابويه فانما لا يشار
 الولد في نفقة ما عرسه فانه لا يشارك الزوج احد في نفقة ما وليس على امه ارضاعه اي الطفل لان ما عليها تسلم النفق

النظم

الزوج وما سواه من الاعمال كالحس البت و غسل الثوب والطبخ والخبز والارضاع ليرتبه الاتية كما في الكافي الا ان ثبت بان
 لم يكن له مال ولا اب موسر ولم يوجد رقة او لم يخذل في القهر وغيرها في غير هذه الاعراض وهو الصحيح كما في الاختيار وهذا
 مروي عن الشيخين وظن الرواية انه لا يخبر كما في المحمد ويستاجر الابن ترصه من مال الطفل بان مات له فربك مالا
 مثلا فان لم يكن له مال في مال نفسه كما في المحمد عند ما لا م فرب ترصه وفيه اشارة الى ان للطفل ان يبيع لانها في غير
 حالة الارضاع فان ملكها ما يما عند الام لا يحل الا ان يشترط في المحمد ولو استاجرها حال كون الام متكسرة لا غير مطلقة او مطلقة
 معتدلة من طلاق رجولي ترصه لم ير الاستحجار ولم يشترط الاجرة وفي جواز استحجار المعتدة المستوتة اي المطلقة الثلث او الباقين
 روايتان في ظن الرواية انه يجوز وفي رواية الحسن لا يجوز ولو استاجرها الارضاع او الطفل منها بعد في العدة من رجعي او باين او
 استاجرها الارضاع لانه انما في حال كونه من غير هاجم هذا الاستحجار وان كان حال قيام النكاح لانها اجنبية من كل وجه
 وهي اي المعتدة عن طلاق باين على الروايتين او الام بعد العدة الحق ويولى من الاجنبية لان ارضاعها يمنع للمصطفي ان يطلق
 المعتدة او ان ياتى اجرها اجرا اجنبية في لان يقع اليها ونفقة البنت التي لا يكون لها زوج بائنة او صغيرة ولم يذكره في
 الطفل في الظن ان الاولى رواية القيد والابن الكبير يستلحق الزاد وكما لم يرد في حال مرضه فانما كما في الترتيب والذي لا يخفى
 على جليله كما في المذهب واليه اشارة في الطلبة وفيه من لان نفقة العاجز عن الكسب عليه فيدخل في النكاح والنفقة لا
 والرجل الصحيح الذي لا يدين على الكسب وعلى العلم الذي لا يعمد على اليد وهذا اذا كان به شدة كما في المحمد ولا اذا كان صاحب
 النية انما يقع بعده وجوبا فان قيل انهم من السيرة مستغلا بالعلم الذي لا يكون فساق شريهم اكثر من غيرهم فمضرونا في
 ساعة لخلافات تركها في الضرر ما في الدين اكثر من نفعها انما يشترطون طول انها والبغية والنفقة والوقوع في الناس وغيرها
 مما يستحقون به لعنة الله والملائكة والناس اجمعين قال في الله تع البعض ابايهم وينزع عنهم النفقة فلا يعطون من مال الكسب
 والطعام وهم يطلبونها ولو بدعهم مع حرمة التالف ولو علم السلف حالهم لم يمول لا تنفق عليهم فلو روي عن نفقة امه على اب حصن
 بين الاولاد خاصة كما في الرواية وبه يفتى وقد روي عنه ان فلانها اعطاه الام وعلا الوسر فيهم ثم روي عن غيره من نحو العبد
 المدبر والكايت وام الولد يسار الفطرم بان يملك ما فضل من حاجته مما يبلغ ما يريهم فضا عدا ومن ابليس يسار الكفا
 وعن محمد يسار الفاضل ما نفقة لنفسه فبال فان لم يكن له شيء والكسب كل يوم درهما وكفا اربعة دنانير ينفق الفضل عليهم
 واليه ذهب المختص فان لم ينفق من كسبه فلا شيء عليهم يوم ياتيه ان لا يرضع والده والاول هو الصحيح كما في المحمد نفقة
 اصوله من الاب والام والمجد والمدة الفقرة سواء كانا قادمين على الكسب في هذه الرواية وقال المحقق ان الابن الكسبي
 يحجب عن نفقة الاب الكسبي خلافا للشيخين وبه اشاراته للبحر الابن ما نفقة امه ابير وام ولد وامته اذا كان بلا علة
 يحتاج الى اقام يجرع نفقة وعن ابليس سنانة يجرع نفقة امه ابير اذا كان عنده مطلقا بالسوية كما الابن والبنت
 ولو احدثا فافاق اليسار وعنه ان نفق عليهما اثلاثا والاولا ظهر وفيه اشعار بان لو كان له ابنان فأكبرهما بالسوية وقال

معتدلة
 من طلاق رجولي

مشايخنا

شايخنا انما يتفاوتوا في اليسار وقاوتها فاحتملوا من قبله وكذا في المجد ثم شرع في اصل ذلك فقال ويعبر فيها اي نفقة الاصل
 القرب والجيرة اي النفقة على القرب ان استويا في الحرية ثم على الجيرة ان استويا في القرب في الظن ان ذكر الجيرة مستند الى
 في نفقة الاصول لا يعتبر الابن كما هو رواية عنه ففي اي قضية اصل البنت وابن ابن كان كل النفقة على البنت مع استواء في
 والابن لعنا القرب وفي ولدت وان نفقوا كان كل النفقة على اولادها اي البنت مع استويا في القرب ويكون لآخر وان كان الولد
 للفرع وعلى الموسر الفطر نفقة كل ذي رحم اي قرابة منه ثم لا يجوز التنازع بينهما مثل الاخوة والافخاذ والادعاه والاعلم و
 العات والاحوال والحال فلما نفقة لذي رحم غير مثل ادم ولا نفقة لغيره ذي رحم كزوجات الاءه والبدن والاصل
 والاداء والاهات والاخوة والاخوات من الرضاة والاداء والتبادر ان يكون الحر من جهة الرجل من جهة اخرى فلا نفقة عليه
 لان عمره وان الخبير الرضاة والاصول والفرع مستثناة عن ذلك كالا في صغير او صغيرة او بالغة فقيرة او كثر من لواحقه
 مستند لان الوفاة تكون في ستة اعلى ذهابا ليدن والرجلين وذهابا ليدن والرجلين من جانب والاخرى والمفاج كذا في قوله
 الصغار وحق الاداء ثم فقير غير كسوب سواء كان زنا او صغيرا او صغيرة فان في الصغار مطلقا بشرط الفقر وكذا في الكبار
 الا ان كان واما في الكبار المذكور ان يوزع الرضاة في المال كونهم غير كسوبيين كما في المحبط واعلم ان الموسر المذكور في زمان آخر ما
 للورث حقيقة والثاني انه اهل الورثة فاشارة الى ان لا يقولوا عقد اخذ الارث من ذلك او بعضا من احوال وعما في قوله
 الا ان كانا منسبين في فعل المحار ومجملان كاليت واما لو كان له مال غيره فترشده الى الثاني فقال ويعبر اهلية الارث اهل قابلية كونه
 وان لا حقيقة اذا يعلم ذلك في حال الحياة فيفرض عليه الارث حقيقة فنفقة من احوال وابن عمر من ان على المال ان يكون
 هو اصل الارث دون ابن العم وان كان وارثا لانه ليس بمجرب في الظن في الارث في التمثيل خال وعلا ان الكلام في ذي رحم عمر وعلم ان
 ما ذكره لا يخلو عن نوع مخالفة الكلام القوم الاله انسبها هو النفقة لادع الاختلاف بينهما دينيا كالكفر والسلام وفيما شعر
 بان نفقة السنه على الموسر الشيعي ثم انما اعتبر له في التكبير لا للزوجة والاصول الى الوالدين والفرع اي المولودين فانهم
 يستحقون النفقة فالزوجة بحكم العقد والباقي بحكم المولد بخلاف سائر الاقارب فانه بالورثة ولا ورثة مع هذا الاختلاف
 والنفقة لادع على الفقير الاله الى الزوجة على الزوج ولو كان معسرا ولها ابن موسر فيعبر الابن بالافراض على الزوج ولو كان
 حقا ابي رجع عليه وكذا اخوها الموسر كما في المحبط والفرع اي المولودين الفقير على الابا ان كان معسرا او ادم موسر فعلا
 ولو كان كذا رجع عليه عند الابرار ولا يفرض وجوب نفقة الخادم والمملوك على الفقير لانه في بين نفقة الاحرار ولا نفقة لغير اسم
 منسوب الى ذات غير الاله الى الزوجة وباع الاب عرضا بن بالسكون والحركة اي ماعا للفقير والمالك والمملوك من المتقوا
 وهو في اصل غير التقدير من المال كما في الغريب والمفلس وغيره الابيع عقاره بالفتح في النفقة الارض والشجر والمناج كما في الصحاح
 وغيره فهو مثل النقول وفي النزعة الحصة مبنية كانت او لا والى العار ان العدة المبنية لا يخرج عن شيء فان البنات ليس من العقار
 في شيء كما لا يخفى على المتبحر في نفقة اي نفقة نفسها مستحقة او لا بل يدم وفيه كاشارة الى انه لا يبيع الزوجة عقارها خاصة ولا الى الابن

لا يبيع عرضا به وعقاره لنفقته كما في شرح الطحاوي والبيع الباب عن ابنه مطلقا للدين له الى اللب على ان لا يبيع
 اى لنفقته وهذا اذا كان الابن كبيرا قابلا فاذا كان حاضرا فلا يبيعها لنفقته اما كان الابن صغيرا كما في العمدى وغيره ولا يبيع
 ببيع ماله لنفقته من العرض والعقد ماله كالماتك او تلك وفي الزهدى ما وقع في المحققين قوله ابو جعفر فالا فان كان
 الكنية لكن في المحققين ان في الاخصية جواز بيع الابن من مجهول على غيره الرواية اما في حكم الرواية فالا لم لا يبيع لنفقته
 بيع الابن على خلاف القياس وضمن مذهب الابن لو انفقها الى الوديعة على ابويه او ولده او زوجته ماله امر قاض وقيل
 لا يضمن والاول هو الصحيح فلو اعطاه ماله بالرقعة لا يضمن الابن وكل الولد والزوج بكما اشترى ليهو انفق ما بين يديه
 حقا ما عند ما يودعته واذا انفق الناقص نفقة غير العرس كالولد والزوج والمهر ومشت ماله بدون الاتفاق سقطت
 نفقة تلك المدة فلا يبرئ نفقة الاقارب منها بقضاء الناقص وفي الخلاصة فيه روايتان وقيل هذا ان كانت لدة اكثر من شهر
 وفي المحوط في شهر وقيل لا خلاف انه لا يبرئ بانما الحلاق في الموضوع في الناقص ان نفقة العبد تخرج بغير خلاف سائر الاقارب
 وفي النظم ان بعد القضاء او الصلح لا يبرئ نفقة ما مضى الا ان ياذن القائل بعد الدخول مستحق النفقة بالاستئذان عليه
 ثم لا يقطع بمضى المدة ونفقة المدة عبد او امته وشمس المكاتب والملك المشترك عاسيد سواء كان مقبولا او غير مقبولا
 ابي السيد من الاتفاق كسب المولى وانفق على نفسه وان عجز المولى عنه اى الكسب بعد صفاء عرقه في العبد نفقة
 امر السيد بغيره وفي الدبر وام الولد بغير المولى على الاتفاق لا غير كما في المحوط وكذا في الزهدى في قول السيد من المولى
 في نفقته ليس له ان ياكل من مال سيده لكنه يكسب على كل الاذعان صفوا او جارية او عاجزا عن الكسب فله ان ياكل من مال
 ياذن له في الكسب فله ان ياكل من ماله قد كفايته ثم لا يذعن هذه الرواية مع لفظ العرق في آخر الكتاب يعني من
 الاحتكام باعانة معق ارقاب كتاب **كتاب المصنف** لما اشار الى الطلاق في قول الملك وهو في حق ما عقبه من صفاته
 والعق كالمال بالتمتع المخرج عن الرق والعق بالكسر اسم منه ويترفع بقرعة حكمية بغيرها اهلا للقضاء والشهادة وغيره والاداء
 الاتفاق فانه للوافق بالنفقة وفيه وجه لانه كذا في المطرزي وهو ضعف متدبر منه لانه المولى والمملوك مع بعضهما
 يوجب الكسب من الشرا بانه امره دل عليه المشاهير من اخبارنا والصحف من الآثار وفي الزهدى يستحب ان يعق العبد عبد
 والذلة امره في الاختيار يستحب ان يكتب كتابا به ويشهد عليه بين التماسه بغير من حر من الرق بغير وهو لغة المخلص وسيرة
 خلوص حكم بطريق الذي لا ينقطع حتى لا يفرغه مكلف فلا يبيع من العبد والمخوف والبيع من السلم والحق والسكران
 والمكره وينبغي ان يشترط استرار الملك فانه لو اشترى الوكيل بالشره قريبه لم يبيع حليته انتقل منه الى الوكيل كما في كلامه
 وغيره بغير لفظ اى المستعير فيه وضاهه من غير غش القوق والحرف في اسو لما كان في حله اسمية او ضمنية فلا يبيعه بغير علم
 قصدا وخطا فعق الوكيل على السان اعتقك وعنه لا يبيع كما في المحوط بلا حاجة الى ان كان حرا ولو حرا وقلت حروا فانه
 مفتوحة او مكسوة كلاهما لخطاب العبد والامه في حروفها كمن اكتشف ان الفقهاء لا يبيعون الاعراب لانهم لا يرون انه قال بصل

وبالنسبة حق كذا في الجحش ولا سلطان له على جلد بغيره لا يحمي ولا يظفر أي لا يلفظ الطلاق وكما يترتب على الطلاق مع نيته
 الحق أي إذا قلنا أنه انت انت حالي أو خلية أو بنت تفرق أو جرتك لم يفرق وإن نوى ولا يصح بقوله انت مثل المراءاة وإن
 نوى وقال بعضهم ان يعتق بالنية كما في الاختيار ولو قال جرتك انت شوهة ولدك انت لم يفرق ولو قال اريد الحق لم يدين
 قطعه وكذا لو قال مثل هذه الامة كذا في النهاية بخلاف ما انت الاخر فانه يعتق بخلاف ما انت الاسفل المراءاة المحيطة من ملك
 بالشرع او الهبة او الوصية وفيه الملك اعم من ان يكون صغيرا كبيرا قاصدا او مجنوننا مسلما او كافرا قاصدا عموم منته صفة
 ذابره للمواريث هو عالم والناسبة مقتضية وفيه اشعار بان يعتق بالملك قربة كالولد او متوسطة كالقربة المتأخرة بالحرية ولم
 يعتق بعينه كينت اعم ولا غير حرهم كالحرة والرضاع والصبر والامانة واعتق لو جباله أي لله نفسه لو كراهه فحصل له بغير
 عظيم فانه فعل المسلمين او المشركين ولد ابله ليس اهل ستم والصلح الوثق فحصل له عتابة ايم فانه فعل الكافر في ان يعتق بغير
 لو كان من المراءاة الذرية والنج او غيرها وكنت في الطلاق فان عتق السكران كطاقة كذا في المحيطة وانما عتق
 لنفسه ملك او لغيره كقول ان ملكك او اشترت بك فانت حر ولو قال ملك للملك فقد عتق عليه سكت كذا في المحيطة ولو قال
 شرط عتقك بان يعطى كذا لم يملك ففعلت كذا فانت حر ووجد اهل الملك او الشوط المذكور فلا يوقف الحق على شرط
 الدخول ولو قال انت حر وان تدخل الدار كذا في المحيطة عتق المولى في الصور الثلث ولا حجة في هذه الجملة لانها ضعيفة الخلف الا ان
 كما لا يحتاج الى ما ذكره المم ان الجزية حرة وعلمه بغيره وقد عتق مملوكه عليه فان الجزية شرط بتمامها والشرط سمي على
 عتقه وان حذف الجزية لم يرد ليس بقياس الا في موضعين من كتاب في الشرط كعتق عبد في اومد يرد في الجزية
 والمدة وقوام الولد بها كالحمل اذا خرج البنت لم يعتق اذا خرج الا ذراع هناك من مسلم او ذوق فانه يعتق ولو قيل ان الشرط كما
 في قسم مسلما ولو كراهيته من المسلمين كذا في النظم والحق اجمع انه لا يرد في ماله با استناده في موضعين الملك والرق فان كانت
 ايم ملكا فالحر ملك وان رقا بملكه فرق بملكه كالنكاح في دار الحرب فان تكلم ارقاء غير مملوكين لا حرة كذا في سبيل السلف
 فان ذكره المم وغيره ان الرق لم يوجبه بملك فلا يخرج من شوم فالرق تجزئ في ما ذكره الملك اتصال شري بين المولى والملك
 مبيع لشرفه ما عمن عتق غيره وسياق في زيادة تفصيل وفي العتق وفروعه أي فروع العتق من الكفاية والتدبير والنية
 الولد والولد لزوج ام ولد من احد فملك من ذمت مملوك عتق المولى كاملا من كل النكاح هذا الا ان الاطلاق يشمل وان الولد
 لا يقع الدية للمقتل كما في خزنة الغنم كان ولدا لامة من قبل مولاهم وليس يبيع لامة لان من ماله ابيه وهذا شامل لولد
 من ابيه ولا هو ولد ولا ولد له كما اذا نكح رجل رجلا بنت من ابنته وهو عبد لا يزوج بنته فلو عتق منه كان هذا الولد حر وان
 كان من زوجين فبقيل لانه ولد للمولى كذا في النظر في الاصل ان اعتق بعض عبدة او امته كاربعة او نصف او غيره مع
 الاعاقى اجمع ان له ملكه من ذلك البعض وفيه اشارة الى ان العبد لا يتمكن الا من ان له حصة للملكية ولان الباقي مملوك لا يكتسب
 بصفة الفساد ولذا لا يباع والى الله لا يتمكن من ان له شمس الرق فيسقط كل ذلك لانه حرة لانه مملوك لا يكتسب بصفة الفساد

كتاب
الشيخ
الشيخ
الشيخ

حق الله تعالى عفوهم للفرع الوحي العامة معونة على العبادة الا انه انما فعله بالملك كدقيقه الحق كما انما فعله في حق
يعقوب بن يوسف الروح فالعق لا يجزى والاعتناق كذا لا يجزى ولا فكل وسوى اى عمل العبد وكسب وجوب السعاية بالكر
كتبه الحق في حقها في بن ملك الولد وصلى عليه وهو اى الحق البعض كالمكاتب وان لا يبيع ولا يربط ولا يزوج ولا يقبل
شهادته ويصير من بكاسه ويخرج الى الميراث السعاية والاعتناق ويؤخذ بعض الملك منه كما يقول ملك اليد من المكاتب والوفى
ذلك الحق البعض من السعاية بخلاف المكاتب فانه يرد اليه العجز وينبغي ان الولد يعقق الباقي منه عند عجزه في الاختيار والصلابة
وسلم من اعق شخصاً عبد فله عتق كذا وهذا كذا عند الجعفة وهو الصحيح كما في الضرر واعلم ان كذا لا يبيع من موطن الاداء
الى الملك فانه لا يربط من الوفاق والى ابو يوسف ومحمد ان اعق بعض عتق كذا والاعق مطاوع الاعناق اذ هو ثابت الحق
فالاعتناق لا يجزى كالعق ولا عتق كذا وليس له الاستعداد عندها ثم اشار الى قاعدة اخرى من فرائد الخلاف فقال ولو اعق شرك
في عبد فله نصيب منه كالعق وغيره بذلك الشريك الا ان اعق الشريك الاخر حصة منه وكان له ودين كما في الاختيار وذكر الله
انما زاد بر حظه فقد سعى وعتق بالاداء والولاء لهذه الوجوه واستسقى العبد قيمة حظه يوم العتاق ولو يرجع العبد به على العتق لو
ضمن الشريك الاخر العتق حال كونه موسراً ما كان له نصيبه الساكن من المال او العتق سوى ملبوسه وقوت يومه كمال محمد بنهم
من العتق سائرهم بالصدقة وعن الجعفة انه قال الوصية التي لا يصفى القيمة سوى المتبرل والخدم ومناج البيت وشبابه
والاولى الصحيح كما في المحقق قيمة حظه يوم العتاق مفعول ضمن الثاني وفيه شارة الى ان الاعتقاد في البسائر والعساير اليوم العتاق
فوايه فيتم احسن لم يسطر الضمان بخلاف العكس ولان الاختيار الاستعداد والتضييق لكن لو اختار الاستعداد لم يرجع
الى التضييق كما لو اختار التضييق لم يرجع الاستعداد وعنه انه يرجع اذا حكم به حاكم كما في المحقق والافه اذا شتره بدين حمله
جاز ان يعق بعضهم حظه ويختار بعض الضمان وبعض الاعناق وبعض السعاية وكذا لو شتره بدين حمله ويؤخذ من الحسن
ان ليس له الا اجتماع على التضييق او الاستعداد او الاعناق وفيه خلاف الصاحب كما في اربعة الاف من حصة مصر واليه
استعداد وعن ابي يوسف لم يرجع من رجل ولو حفره يعقل فيما خزن اجرة كالميراثين والولاء اى الميراث سنة لما اى الشريكين بذلك
حظهما ان اعق الشريك الاخر واستسقى العبد والولاء العتق ان حصة الشريك الاخر قيمة حظه ويرجع العتق به اى الضمان على العبد
ايح له الاستعداد كما في الاعتناق والتبديل والكتابة وما قال ابو حنيفة في الاقضية ان اعناق الخلد اى الشريك الاخر منه
اى العتق اذ كان غنيا والسعاية فقيرا ولم يثبت بالاعتناق فقط فليس للعق الرجوع بالضمان على العبد كما في شرح الطحاوي
لالشريك الاستعداد غنيا والاعتناق غنيا وفقيرا اذ الاعتناق لا يجزى الولد الحق عندها في كل الاحوال ومن ملك ابنا وعبد
من نفسه ثم حرره بالشر او الارث او العتق او غير ذلك كان المالك شريكاً مع شخص اخر عتق حصة نصفه او غيره ولو رفض حصة
شريكه ولو مولى سواه علم انه ابن شريكه ولا وعنه انه ضمن اذا لم يعلم ولشريكه الخيار بين اعناق نصيبه والاستعداد والاضمن
الاربعة شريكاً غنيا وسعى انه يقر الاقارب فان لم يضمن بلما خلاف لعدم الاختيار فيه كما اذا كان لرجلين عم ولم جارية

فخرجها أحدهما فقلت ولما لم يأت العرفاء فانه عتق الولد لا نهطك بالارت وإن قال من العبيد العبد عند أحدكم
فخرج واحد منها وفضل بآل فاعاد أحدهما يوم بالبيان كما أسار إليه بقوله ومات بلباسي فأن هذا بيان الإيجاب الولد
وقال عنيث بالثابت عنيث وفضل الإيجاب الثاني وإن قال عنيث به الخارج عنيث ويوم ببيان الإيجاب الثاني وإن جلد
بالثاني وقال عنيث بالثابت عنيث وعنيث الخارج بالإيجاب الأول فأن عنيث به الداخل عنيث ويوم ببيان الإيجاب الأول
عتق هذهم من ثبت عنه ثلثة أرباع وسعي في وجهه وفيه تسامح فأن العتق لا يتجزأ بخلافه ويمكن أن يجاب عنه بما يلي
من جواب تجري الاعتاق وعتق عند الشيخين من كل من عمن وهو الخارج والداخل نصفه لا عتق نصفه الثابت والخارج
بالإيجاب الأول الذي يربطها ونصفه الداخل بالثاني الذي يربطه وبين الثابت وعتق ربعه لا يدخل مالا في النصف ثم لم يبق
الأربع وعتق عند محمد الأرباع من ثبت ونصف من خرج وربع من دخل لأن بالإيجاب الثاني عتق ربعه من الداخل والثاني
عنه والظاهر الواو في الحاق وإن قال ذلك في مذهب السهام اعنه رقبته وثلثة أرباع رقبته عند هاهن رقبته ونصف رقبته عند
فخرج من ثلث المال ولو خرج لكن الورثة أن اجازوا العتق عتقت تلك السهام وإن لم يخرج وارث من الورثة والماله العبد
وقد تم سواء جعل هذا الشيخين كل عبيد سبعة من السهام فخرج منه سهم العتق والسعاية لأن كل من الخارج والداخل في
وحق الثابت في ثلثة فذلك سهم العتق سبعة وسهام السعاية اربعة عشر خرج عتق من ثبت ثلثة من الأسباع ومن كل من عمن
سهام منها وجعل عند محمد كل من العبيد ستة من السهام لأن كل الداخل في سهم وحق الخارج في سهمين وحق الثابت في ثلثة فذلك
سهام ستة وسهام الفخر خرج عتق من خرج سهام من الأسباع ومن ثبت ثلثة منها ومن دخل سهم منها وسواها من كل من
العبيد على المذهبين في الباقي من سهام العتق فعتقها الثابت في أربعة أسباع من قيمته وكل من الداخل والخارج في خمسة أسباع
وعنه الثابت في نصفين قيمته والخارج في الثلثين منها والداخل في خمسة أسباع فأن قلت ينبغي أن يعتق عند هاهن بالأسباع
فأن الاعتاق لا يتجزأ قلت هذا إذا صايف محلا معلوما وأما إذا صايف كما إذا كان مطبقا فالتوزيع باعتبار الأحوال فيخرج بها
خلاف لا يتجزأ بغير الضرورة والثابت بهذا الطريق لا يهد ومنعها كما في الكرواني وغيره والولى للموت ببيان وطلاق
مهم من كان له امرأتان وقال هذه أو هذه أو أحدهما طالق ثلثة أموط أحدهما أو مات فقتل أن الطلقة غير الوطء أو الحية
ولو طلق طلقة واحدة فمهل هو بيان قبل مدة صلحة لا تقتضاه العدة وينبغي أن لا يكون بيان أن الطلاق الرجعي لا يجوز الوطء
كما مر كعب صحيح وأفسد وإن لم يسم المبيع بات أو بغيره بالخيار عدلها وفيه شعار بان العزم على البيع ليس ببيان وهو بيان كعب
وموت وقيل وتزوج وتبدل واستعمل وكذا بغير اعتاق لكن لو قال أريد المعتقة صدق قضاء وجهية وصداقة مسلمين
إلى الوطء لم والصدق عليه طاهر كالصدقة كما في النظم وفيه شعار أن أنه لم يسم لو كان بيان وفي الكرواني وغيره أنها
والنسخ لم يجد التاكيد في عتق سهم فلو قال أحدهما حرمت وقع منه واحد من هذه التصرفات بالنسبة لأحدهما بعينه عتق العتق
لأنه بيان أن التصديق بالدلالة كالشعوب والحكام مشير إلى أن هذا الطلاق والعتق يفرق لأن بيان أخباره لا يشاق

خير

بعضهم انما لا يثبت ان اذا وجد من الموجب فعل فالعقار يقع والى ان لو باع ما او وهبها او تصدقها كان فاسدا لكن في
 الاخرين يجب على البيان وتكملة في المحل دون وعلى احد هاهنا فاعلم ليس ببيان فيه في الحق اليهم لانه غير ذلك بل هو
 معقول بشرط البولي على ما قيل ولا محل وجوبها وان لم يجز ان يفرضه لان هذا الحق لا يجد ولا اصرح بنفيه والمعلوم ان
 لا يثبت له عند ما قيل في الوطيان ولا في المحل وجوبها وفيه من ذلك التفسير والمعاينة والنظر الى الفرج بشبهة ليس
 ببيان وعن ابي يوسف انه بيان وان الاستدلال لم يكن بيانا ولا بدلا خلا كقول النظم والشهادة على الحق اليهم في صحة او ضلوع
 بعد وفاته باطل ذلك الشهادة وغير مقبولة لا شرط الدعوى والدعوى عن الجهرول لم يصرح وهذا عند ائمة اهل العلم بطلان
 حق الشرع والدعوى ليس بشرط فيه وفي الحق ان الشهادة على اعتناق احدى مسلمة على الطلاق والدعوى وليس بشرط بدلا
 خلاف وفيه شعار بان الشهادة على حرة اصله بطلان وتام في العادة لا بطلان الشهادة وقبول الطلاق اليهم في غير
 وفيه رويان الدعوى ليس بشرط لانها متضمنة لحرم الفرج وهو حق الله تعالى وعقوب الوارثية للاستيناف والفاعل
 الموصوفان دخلت الدار من اهل مملوك عبد او امته فانه كالدعوى يقع على الذكر والاشق كما في النجعة ولو قال عيت الذكور
 الا انني لم يردن قضاء على بنات المجلسين الا بالبتعة ولا الكاتب ولا المملوك المستترك الا ان يعينهم كما في النهاية في التمسك
 والاختصاص انما يكون لله هو ملكه في الحال دون ما يحدث في المال كما في الكوفي وفيه قائل بان البنات من المملوك هو
 الحال كما في الرفض وغيره في بعض النسخ فكل مبدل يومئذ اى وقت لدخول في حرم من كان ملكا له الحق بالكره حين
 في الدار مثلا سواء ملكه وقت اليان او بعدا وحين ظرف له كيومئذ ظرفي وهذا قيل انه مخالف لما مر من ان اليوم مع فعل
 عند النهار لانه لفظ الوقت وفيه ان يومئذ مركب من ظرف والافق ان الرفض ذهب الى ان الابدل من يوم وفي الوصل انه
 كنهه عنه وكذا في الاول والاولى بالوسطه في غيرهم وكيفت بصورة الياء عالة ليس كما امر ويقع بهذا
 الخلف حال كونه بلا ذكر يومئذ كان ملكا وقت حلفه فقط فلا يصدق بالملك بعد الحلف لا يصدق المملوك اى بان
 قال امته المملوك كل مملوك ذكر فهو حرة ولدت ذكرا ولو اقل من ستة اشهر لان كعضو من المملوك ولذلك لم يقيد بالذكر
 عتق المملوك بغيره اى في الكافي وفيه شعار بان لو قال كل مملوك امك اى سنة فصاعدا فعلى ما يستفاد من في مائة مملوك ولو
 عتق دين ديانة فانه كما في المحل ومن اعنى بكسر التاء على ما تقدم او عرض حيوان معلوم الجنس او كليل او مولود
 معلوم الجنس اى من ذلك الال بان قلات او خرج على الف او بالف فقبل الملاءة المجلس احد او غايبة فبينة الفاء عتق
 في الحال سواء ادى الملاءة او لا والملاءة المشروطة دين عليه وينبغي ان يراد بالملاءة المتقوم فان المعنى كالمطلاق فلو عتق في غير
 في التمسك وفيه شعار بان لو علمه باذا اوصى لم يتعبد بالمجلس كما في الانتباه والعبد العلق عنه فلا بد من اى اداء الملاءة
 بان قال اديت الى الف درهم فانت حر ما دون في الجواز دون التكملى لانها الشرعة عند الاحتبار ان ادى ذلك لا
 المجلس عتق وعن ابي يوسف انه لا يتوقف على المجلس كما اذا اوصى وفيه شعار فاعلى ادى اشارة الى ان العمل الواحد كانها

الوحيد

خم مرغ

[illegible]

حوله الذين حلقوا اي وجوبه كذا في القرب او نحو اي موق في الاداء والعرب يسمون القربى كذا في التهذيب وقال الراجز
 اصل القربى كذا في الصحاح ويقع تحت عله اذ هو عنك كذا في فرص ان تلغ عند كل طبع القربى نصيبا ثم صار متعارفا في تقدير
 الدفع بما قد تراه ووجه اي محمول اجل وهو هذه الضرورية للشيء كذا في المرات وفيه شارة الى ان الاجل لو كان محمولا على المحاصر
 الكتابه والى ان يكتفي بمجر العقد اذا كان بالفظا لكتابه ولا يشترط ان يكون عليه ان ادبت في وان عجزت فحق خلافا للشافعي كذا في القم
 او كذا في غير لفظ الكتابه وقال جعلت الارض عليك العاقب الدوام فقدم المفعول الثاني على الاول ثم وصف بقوله في قوله
 اي في اوقات ما تهاجم في يوم بالوقت كذا في العرب ثم وصف وقال ولها بالنصاي في اول النص كذا في حسماء مثلا ونحوها كذا
 اي حسماء فان ادبت فانك عجزت فحق اي فانت حيد وانما شرط هذه السهول ليكون العقد شفا ولا كذا في الاول
 عندنا كما مر صرح الكرواني وقيل العقد المال عطف على اوله وانما شرط الكتابه ولا يلائم الاداء وقال بعضهم ان زيد بن حباب
 كما في شرح الطحاوي وغيره وخرج من يد دون ملكه مستند في صحيح العرب ان الله ذكر ليرفع سبيل الاول في العبد الثاني
 وايضا قوله على الاول الا ان الفاء ولي في قوله وعق الكتاب كل بقا الملكية مجازا اي بلا بدل قبل ادائه ان عتق اي عتقه
 السبيل الصحيح لا المرفيع فان تصرفه بعينه الثلث وغيره من السبيل العتق اي عتقه من مثل الكتابه او مقدارها لا يحل
 للمولى ان كان الاستحجار مباحا والعتق على الاول كذا في الاستبصار في الضمير لن وعلى كاتبة كذا في حرج بن بده وعرف
 اي يدية الواحدة ان يحضرها او عاودها اي حج احدها او غير ذلك او القيمة ان يحضرها او عاودها اي كذا في الموطا
 عليه كذا في حق قالوا في ذكر الضمير على الكتابه تبعها فان التخصيص موعم بخلاف العكس صححت الكتابه وانما اثبت بها شيئا
 على جواز الوجهين كما عرف على حيوان ذكره حسماء كالعبد والحر فقط اي لا يوعا لترك والعتق وهو عتقه كالعبد والردف
 ويؤيدها الكتاب الوسط بين العبد والردف من ذلك الجدل وقيمة او الوسط في العبد لا يكون في ادائه وعقد عليه
 السعر وخصه عندها او ليرفعه في غيره ولو كانت على مال تقوم الا انه محمول على العبد في العقد على القيمة وقيمة
 اسعاره ولو كانت على اسعر او حنط مع بيان المقدار ادعى الوسط كذا في المحيط **والسنة** الكتابه الواقعة على قيمة او قيمة العبد
 لا اختلاف للمقولين فلا يعين لكن يعق باده القيمة وتثبت بمصادرها وان اختلفا رجعا الى العقوين فان الفرقان
 على شيء فهو القيمة وان اختلفا بان يقوم احدهما بالاداء والآخر به ويعتق باده الا في وجهه شاعرا انه لو كانت على
 ثوب فسد كذا في المحيط او على شيء نفسه او قيمتها او غيرهما ما يقوم من المسلم في كتاب في عتقه كذا في المحيط
 المعام المقدار جان وفيه شعرا يانه لو ادعى الحر عتق وهذا هو الرواية وعن الطوائف انهما يعق باده اذ لا ادبها
 قالت مرو عنه فلا يعق الا باده قيمة العبد وعند بلبيس سئل ادعى المشرط لوقية العبد عتق في الهداية من اد القيمة
 الحر مشكوك في الصلح وذكر في المحرم ان لا يعق عند طوائف باده الحر باده قيمة نفسه لان القيمة في العقد الفاسد كالسبي
 الصحيح ومع الكتاب كالموتة وعبد وامت البيع والشراء ولو يعين فاحترق عند واما عندنا فلا يصح ان يبيع به الهابة منها

لها

الحيط وفضي الدراج من ماله الذي لم يتعلق به دين وحكم بموت أي الكتاب حتى آخر من اجزاء حيوة هذا الكتاب
 من يقول لا يعنى بعد الموت بان يقد جيا قبل الموت كما يقدر على جوابه كما يعنى كما في القرآن وحكم للدين سبيل كل
 بل هذا لا يثبت في الدين والدين قد بين في الكتاب ولاكتفاء شعربان وصالحا بالظلم فلا يعنى تدبيره فيقسم به لانه
 البطلان بين الودعة لا غير كما في المحط وعنى بين أي حكم يعنى لولده ذكرنا واننا في آخر حصة الكتاب على ما كانت عليه
 تقريبا حال كونهم قد ولدوا في وقت كتابة الكتاب لا قبله ^{لما} يعقون او قد اثم أي ملك والدين او مولودين بالشر وعنى من أي
 الملك فهو مما رزق الله فلا يعنى بالملك من من امراته وسائر ذرى من من عنده خلافا لما لا يصلح ان يكون من يورث الملك
 يعنى من ماله ومن يورث من انفاق او اياهم فلا يدخلون عندنا كحسابنا ولا يدخلون عندنا في حسابنا كالحيط وعنى
 ان يقد كوت الكتاب هو بان يكون نصيبه او كبر اية بكتابة واحدة فانما جعلنا كحصى في حصى عطف وعنى بين أي
 على المستقر في كوت وهو من وضع الظاهر موضع الفهم فلا تساهل فيه كما نحن وطالب أي حل السيد الفهم ان العمل الكتاب به
 شيا من صدقة أي كوت او غير ما ذكرنا في قوله لا يبطل لكن الصحيح لا يجب ان الحجب في اخذ ما ذكرنا من العمل
 يوسف وليست الملك عند محمد كافي الكافي فتوقلا ونحوه ان احسن ولا يفسد الكتابة بموت السيد ولا يبطل حق الجارية
 الكتاب البطلان الذي يورثه الكبير وصلى الصغير على جوفه أي على وجهه وقع العقد على من الصغير وان اعتقه بعضهم لا
 اعتاق نصيب لموقف الا عاقا على الملك والكتاب غير مملوك لحد وان اعتقوه جميعا او منفردين عتقهما انما استغنى لانه
 جعل اعتاقهم استغنى البطلان لا في كتابنا لا ذكرنا ولا يورثه الماني معناه كاعتاق كذا ما يورثه من وجب
 الاختتام والاسماع كذا **الايام** عقب كتابنا به بما لا يبينها من المواقف في الحق الله فان الكتابة بطلت واليها
 والاطلاق مقدم القيد والايام أي اطلاق اليقين مع اليقين لغة اليقين عا في عات الكتاب فيست بطلت كالحياة
 وغيره لو لم يجمع مع حذف وحده دون سائر الكتب وتوقيع ما قرى به العز على العمل والكتابة وما في به لا يبينها
 بياهم حالة الخلف وهو عا في البسوط والخفة وشيخ العزاية وغيره ان قسم وحمل شريعة في تفسيره في الفهم
 المستوان يحل القسم الثاني خارجا عن اليقين الشرعية ولا يكون الخلف به عند الجمهور سيما في زماننا فلهذا لا ان القسم
 الاول ولا يكون الخلف به اتفاقا وان كان تقريبا كما في الكافي وطريق كفاية الشيعين ان ليس حرجان يصف بالله ائمه
 الضرورة ولما كان هذا القسم اشيع مع الاثر في ابتداء بطلان وهو أي ليدن بالله وصفه ما في حكمه كقوله تعالى انك
 باعتبار الحكم فان اليقين باعتبار العدد اكثر من ان يعدم فصوله والخلفه فتع الحاء وكما اللام او يكونها يبين بطلانها
 الجهد ثم يسمي كذا يبين كذا في المراتب والمراوية للغة المصنف أي خلفا بالخلف بالله عا في مخرج الفاء وهو الحكم القابل للترك
 لا ما هو مطع الفاء وهو الحكم من حرف الكاف لان كان في الوجود كما ذهب اليه المصنف والمثلون الكسور لا اية في مخرج الفاء
 كان اقسامه كذا في المراتب على العواصم وعرف اسم للفظان اشراك كضرب وجرى الان لام يستعمل بمصنفه كما في قوله تعالى

قسم من النسيان فانه قد انصرفت عند العقل بحيث يتمكن من ملاحظة اى وقت شاء ان يسمي هذا القول او هو
او بحيث لا يتمكن منها الا بعد مجتهد كسب جديد وليس في نسياننا عند الحكم كما في التلويح فالاول ذكر النسيان وان علم من السهو
حكم قسم اخر من الطريق الاول ويخالفه ما جرى على السان من اليقين عند اذنه وفيه هذا خطا كما في النسيان والقسم
بمقتضى اسم من القسم وعرفا جليا كما يحتاج الى ان يابطن بهما من اسم والى عظيم يسمى بالقسم وهو من كذا يسمى بالقسم عليها
القسم فهو احسن اليقين والحق ان السائلين للشرطية لا تية ولا كان القسم به شرطا في نفي الالبه اى يصدق باسمه وان كان معلوم
الواجب فهو اسم للمات وذات اذنه لا كثرين وقال بعضهم ان في الاصل صفة القلب على وفيه شعار بان باسم الله ليس يمين وهو المختار
عند صفة الشهيد وذكر القدرى ان يمين مع النية عن محمد بن يمين مطلقا كما في المحيط والاطلاق دال على انه يمين وان كان في
او منصوبا او ساكتا لا ذكر اسم الله مع حرف القسم والمخالف في العرب يعرفه كما في النهاية اى باسم هو عرفا لفظ دال على الذات
معرفا لله اسم على اى من اسما فاعرف ولو غير مختص به ولم يجعل الناس به ولم يكن صريحا بخبره بل اطلق كما في الاحتياط وعرفا كذا
فانه لم يستعمل في غير هذا المعنى يستعمل في غير هذا المعنى انما هو المختص بل يمين بلانية لا يمين هو الصحيح كما في المحيط والاطلاق
الى انه لفظ قالوا لله الله كان يمينان في القواعد يمين واحد ولو قال والله الله في واحدة بالاتفاق والاول لفظ والله
والاخر والرحم والعرف الحكم فيهما يمين واحدة وعلمنا ان يمين واحدة كما في الصفة والحق اى لا يقع من جعل من صفة
سلبية وليس في الصفة وجوه العزير وقيل المصادق في القول كما في شرح المرافقة وفيه سائر الاثار حتى الله وحده يمكن يمين
وفي خلاف سياتى اوصفة هي عرفا مصدر يمكن الاستعاق فيجعل اى يجعل الرب بلك الصفة بذا ورد في احسن اى عرفا
بهما من هو الاول والابد والافاق اى لا يميز بين صفات تامة او فعلية وقال شيخ الوفا ان اليمين هي الاولى في العزير والاول
هو الاصح كما في النهاية والوفى ان الذاتية ما يتعلق به حدث ممكن او لا يجوز وصفه بصفة والتعليق بخلافه في القول بان
كالعلم والحق كونه الله تعالى عليه من حيزه وعدم النية من حيزه وعدم الخط من مرتبة من حيزه وجملة اى كونه كامل
الصفات وكبريائه اى كونه كامل الذات وعظمته اى كونه كامل الذات صادرة وكمال الصفات بشا وقد يسمي اى كونه محييا في جميع
كل من الفعل فانه كما يحسب لدا على ان يصدق القسم بغير الله فانه من ابن عباس انه قال لو جففت يد الله لا زيا اهل
من ان احلف بغير الله صادقا وعن ابن مسعود انه قال لا اشرك بالله فثبت بها الحلف بغير الله وعن ابن عمر ان قال الحلف بغير الله
شرك كما في كفارة الشجر فاقسم الله تع بغير ذنوبه وصفاته من النبوة والصفى وغيره ليس للعباد ان يحلف بهما واعتاد الناس من
الحلف بجان وسريوفان اعتقد انه حلف والبرية واجب كبر وقال في الراى ان اخلف الكفر على من قلبه يمين وجوهره وبالشبه
كما في النهاية وذكر في النية ان الباطل الذي يحلف بروج الله وجوهره وليس لمحقق اسما بعد كبر والقرآن وسورة صبر
والشروع والاحكام الصلوة وغيره والارواح والكعبة يجوز ان لا يكون الوب ما توافر فيها يمين كما في شرح الطحاوى ولا بصحة من صفة
تعالى على الله تعالى عرف الوب كما في شرح الطحاوى كوحسب الصفات الحقيقة فان موجبه الالوهة والوفى الالوهة والاعمال وحده

يكفي انه لما قدم على الخت يرضى بالكنه كما في الهداية والى ان من الايمان حجة شرعية غير مفسدة لم يكن مينا جزواها صامع المنع والكل
وشرطه لخلق من الشخص الوقت فلو قال ان شئت لم يكن مينا لانه تنفيلا لاختبار الذي ليس بهين والتميز بالبره
الجلس وكذا لو قال ان شئت فقل انه قد قال است طاق هذا بخلاف است طاق في ذم الناس لان الفعل يدخل في صان يجمع
الشروط كما في الجحد وسكنه يجمع بخلاف قسم اي مينا فهو مينا اذا شرطية ليست بقسم كما هو في بيان انه لو قال جحد يجمع بخلاف
فليس بهين كما في الخاصة والى ان لو قال سكونه يجمع بدون بخلاف اي قال سكونه يجمع لم يكن مينا وليس كذلك بخلاف ما لو قال سكونه
خوفهم فانه اخبار ان صدق حجت والا فلا يجمع عليه كما في المحيط وحقا لا فعل كذا لم يذكر في شيء من الكتب وقد اختلف المشايخ فيه ومختلفا
كما في المحيط لكن في النظم انه ليس بهين عند المتقدمين ولكن المتأخرين وفي المضمرات الصحيح انه ليس بهين وفي قول الصحيح انه ان الاله
اسم الله يكون مينا وحق الله ليس بهين هو الصحيح لانه معناه ما يستحقه من العبادات كما في المحيط وعن البيهقي انه
وعن الجعفي انه يمين السفة اي الدينيات وفي رواية الى ان بحق الله يمين وفي الاختلاف كما في قول الله بحق رسول الله ليس بهين
وفي الاتفاق وكذا بحق الكعبة والاسلام والقران والساجد كما في النظم وحيثه اسم من العظم وهو الجرح تركه وسكونه يجمع بخلاف
بعين الله وعد في المحيط ان يمين باسكونه يجمع بطلاق الله والاحسن او كان يا الاله الذي تنسب اليه من وان فعله فعله يجمع
او لعمري اسم من العن وهو اجاده من رتبة الدين بالانقطاع التوفيق وفي الحقيقة بالابتداء بالعقوبة كما في الدعوات وهذا في الكلام
واما في حق الوصيتين فاستقام من رتبة الابرار ومقام الصالحين كما في كراهية الكراماني ونحوه وان كان ان فعله فان كان او سارق
او شارب حرام او اكل بواو دم او ميتا او خنزيرا لكان قسم او مينا خيرا لعمري وما بعده والفرق بينهما وبين الشرطية السابقة ان الكفر
ما لم يقطع من رتبة الجاهل بخلاف هذه الاشياء فان حرمته استقطعت الضرورة وكل ما هو جرمي مبدى فاستقطعت معلقة بالشرطية وان كان
والتبادلا في بعض دين القسم به وعليه لو كان الفصل ستة فلو حلفه وقال قل يا زينة ثم قال كذبت او زينة ثم قال كذبت او زينة
يا زينة فليدانه قالوا احسن عليه كما في قول وكذا في الخاصة والكبرى والمحيط بلا قالوا ومن يشعرك كثير من السائل حرمه القسم اي في
البلاد والقاء افترج بالواو مع ان اصلها الباء لانها اكثر استعلاء القسم والفرق بينهما ان الواو مختصة بالنظم بخلاف الباء وانما مختصة
بالله والاضافة تثير الى الاختصار ومنها الالام المختصة بالله في امور العظام بفتح الباء ومنها بضم الباء بفتحها المختصة بغيره
والى انها موصوفة للقسم وما وضع له الالام كما في الكشت ويظهر ما هو من القسم المختص من الباء كما في الكشت والمضمر يكون في
فهم المعنى لانها موصوفة بالله اي قسم بالله لا بغيره في اختيار الامور اشعار بان الجمل لا بعد اسقاط الباء موصوفه في الكشت
ان الضمائر في الالام هي الضمائر في الخاصة بجزء الزكوات الست والسكنى عند ذكرها وقيل لم يكن مينا اذا كان ممنوعا
لو ان الاله يمين وفي قوله كانه اشعار بان بعد اسقاط جاز تركه التزم والمعاد عوضا في جميع ما قسم به في ذلك الوقت وما
عند البعثة فيقر بان ذلك قال الله وهما الله اذا فعل كذا في الكشت لكن في الالام المختص بجزء الترك وكما في اي كفا
الحلف والخت بقرينة السابق واللاحق على ان الاصل هو الاضافة الى السبب بما فتره فاعل والتاء لتأكيد الفعل كما في الاله

طرازه عالياً وانما هي سائر الناس عن رتبة الاعتقاد لان النية شرط في التكثير وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ان من اعتق رتبة او اطعم عشرة مساكين مثلاً فان معرف الكفارة والركبة وحده العشرة اعم من الحقيقة والحكم كما بيناها من الاعتقاد
 والاطعام في الكفارة انما هو مصلح وكفاية غنى او مما لا يد فالاعتقاد في كفارة يمينين جازع عن احدهما عند الحاجة
 كما في الظاهر ولو اعتق تلك رتبة عن تلك كما روي في الاعتقاد كل من كفارة يمينين جازع عندهم كما في الظاهر كما في المحل وذكر
 في كشف الحقائق ان الكفارة ليست اطلاقاً بل هي ما يوجبها الله من اذاعتدت بقدر الكفارة لكن في النية عن شهادة الايمان بالله اذا
 كثرت نواحيته وكفي كفارة كما قال محمد بن يحيى عن عدي بن ابي يوسف هذا لا يستلزم الايمان ولا يفي به او كسوته او كسوته
 فيقول ان كسوته او احداً عشرة ايام او عشرة مساكين عشرة ساعات في يوم عشرة اواب او ثوباً واحداً بان يديه او سكيناً في
 منزله او الى غيره بالنية او غيرها فان لم يتدلى الوجه في ان يبدل العين لكن لا يجوز عند اكثرهم كما في الكشف لكل من ثوب جديد
 او خلق يمكن الانتفاع به اكثر من نصف الجود بان ينفع مثلاً بالجدد ستة اشهر وبعد ذلك اربعه عاماً قال الفقهاء ان البيت واجب
 ابو بكر الاسدي ان كان كان بحال يجوز به الصدقة يجوز في بيعه في التوبة لوسط الصالح لا وسط الناس وهو شرط في الصلوات
 الحلال كما في المحل بغير حكمة بل في كونه كالماء او النجاسة او القيمس او القيام والى الله فلا يجوز في طه الوضوء عنه لا يجوز في
 كونه باقية كما في المحل وذكر في النظم ان الكسوة للرجل بالبري به عورة والمراة دمع وخافق في الاكسوة وعن ابي يوسف يجب
 معروفه ان يقيس له ولا يرضع له اقل من السراويل عما ذكره الفقيه وفي هذا اذا ريد بالبدن ما هو من جميع الاعضاء ولما اذا
 اريد ما هو حقيقة اعتق الى الوضوء في الرجلين فالتكثير واليدان باحضان والراس طلبة فيلحق ان يجوز في جميع رطله وقد روي
 تحقيقاً فيجب شلوا ولو اريد به التكثير فيهم التام وتكثير البام وهو سر او سر صغير مقدار ينسب سائر العورة العظيمة للماء
 فيبقى في الجوز الا في زمانه لا يرق بينهما الا بان يكون من الرجلين التين اضيض وربما يكونان اذا كان في فيض في الجوز
 المحل عن محمد بن السراويل يجوز وغني الله جل جلاله لا وقال ابو يوسف لا يجوز لها والحكم سائر الى ان لو اطعم خمسة وكسا
 خمسة جازع قامه وقسمه وان الواجب احدين اثنته لو تهاين فان التهاين فام يجب لكل عسبيل البدل فاذا اتى الواحد
 سقط الباقي والا طم ذهب جمهور الفقهاء والثاني ذهب بعض العراقيين والعقريه منهم فقد يجوز اذا كان الواجب واحداً
 منها هو عاقبة ولو ترك الكل كان معاقباً لو احدها قامة لان الغرض سقط بالاعتقاد او ما عذرهم فاذا اترك الجميع لم يوجب
 ثوب الجميع ولو ترك الباقي يعاقب على ترك الجميع وقامه الكشف فان جرحها عن هذه المسئلة بان لم يكن له فضل هو كفاية مقدار
 ما لم يتركه عن النصص على وقت الاداء وقت اليقين ولا في ذكر في الفم صام وجوباً لثمة ايام وعنه ان كان لم يتركها
 ينسحب به طعم العشرة لا يصوم ومن ابن قاتل ان كان له ذلك الطعام وقوف ملوون لا يصوم وفي اصله كان لعل مع الدين صام
 بغير قضاء او ما قبله في خلافه في الشافعي وذكر في الرازي لو بدل ابن العسر ولا يجزئ ما يكفر به لو شرب القدر بلا حرج ولا حاشي
 متناهية حتى لو مرض في الاطعمه او حاضاً مستقبل بخلاف كفارة الظهار والنقل واعلم ان لو ترك كفارة اليمين اثم ولو سقطت

وانقل وفي سبيل الكفارة الظاهر خلاف كما في الحزنة ولم يخرج الكفارة بلاحت لانه السبيل فلو قدمت عليه اعيدت وظلت تخرج بالاشارة
التي السابق كقول من حلف بالقسم او الشبهة على عصية كعدم الحكم مع احد ابويه او غيره بان يقول والله لا افعل كذا
فعل الله وهذا اذا لم ينوبه شيئا ولا فعليه الوفاء كما في الحث اي يصيبان يحملن فيهما وكذا غيره فلو لم ينوب الله عليه لم
من حلف على ان يقيم عليه ويلزمه ما حذرته ما اقبلت بالذي هو خير من ذلك ليكره فيه لا اعتبار اليمن اذا كان على عصية
وجب الحث بالطريق الاول كما في المستصحب وقال الله عليه وسلم من حلف ان يعطى الله فلا يعطيه والحكم ذل عان الحث
قد يكون خيرا من الرواية العكس كما مر وقد صرح به النهاية والكفاية وغيرهما في اول الامان فمن حلف ان لا يفعل شيئا على الحث
على عصية وان الحديث دال على ان الحث كلف من الرواية فليس الامن فوط جملته كما هو
الامر العظام وقصر وتبع كذا في المشهور بين الامام والكافة في حث كافر مجوسي او يهودي وان حث حال كونه مسلما او حال
في حث غير كافر وان حث كذا فان الجبر والمجبون اذا حلف ثم كلف ثم حث لم يكفر كما في النظم من حرم عليه ان يفعل شيئا
هذا الفصل والحكم فلان حرام على او حرام است من بالوحي كمن كلفه حرم عليه ان لا يفعل شيئا استباح حرم على غيره فلو كان
عن يمينه فلو لم يقدح في الله لم تجز بانكم فلو قال ما في يدك من الدرهم حرام فاستري بها شيئا حثت بخلاف ما اذا وجهه
تصلق فانه يراجه تحريم الزنا عرفا وانما احرازه على حاله اشارة الى انه لو حرم الزنا ثم شرب كره على المخاروف في البطلان والاد
الحزب حرام على فليس يمين والقياس على المحرمات ان يكون مينا على الخلاف وعن ابي حنيفة لوقال الجماعة كلامه حرام حثت عليه
احدم الكافي المحظوظ من ذلك وهو واجب فصل من حث على مطلقا غير مطلق فلو حث على مطلق فلو حث على مطلق فلو حث على مطلق
او اعكاف والله على ذلك ما لا بد به شيئا بعينه كالحقيقة ولم يقيد النظر به لانه لو قدر تفرقة القولان او صلوة الحنيفة او بناء
المساجد او السقاية او غيرها او كرم الاتي او عيادة المريض او زيادة القبول او زيارته فله الله عليه وسلم او كذا كذا
او نظير امراته او تزويج فلانة لم يلزمه شيء وهذه الجوز كما في النظم وكذا لو حث على ما لا بد به من كل صلوة وعشرة وافضل في ذلك
بصلوة على ما عليه وسلم كما في النية ولو قال الله عز وجل هذه الدار فلو في اليمن فيمن وان لم يكن لينة فليس يمين والله
كفي المحظوظ ان يذبحه بشرط يريه اي يريد جرحه بجلب يذبحه او دفعه مفرقة كان قدم غائب او شفي الله من مرضه او مات الله
فله على صدم سنة او شق ملوك او صلوة هو جليل فقام الغائب فلا اوفى بما قدر ولم يخرج من العدة بالكتابة في هذا بل
خلف عن محمد بن الحنفية عده ان رقي به فافضل لك خلاف في الاصل عما قال الحاکم ولو قال الله عز وجل فلو حث
فعل يفسد صاع من برون فلان يتصدق بمائة ثمانية عاقلان يوم كذا فتصدق مائة اخرى على مسكين قبل ان يبي
ذلك اليوم جاز كما في المحظوظ عن ابي حنيفة رجع عن الامانة في السنة المطلق او المعلق الى الكفارة فانه يمين كذا في الخبرات و
معلقا بالبر من الشوط كان زينة او شرب فله على كذا او نذر في بمانه باعتبار الصيغة في الرواية او كذا من يمين
باعتبار الخلف المقصوح اصله ان نذر نذر معلقا بشرط لا يريه فالوفاء عند الله ولو نذر الوفا السعدى وغيره من عهد

او دخل بعد ما يضيئ بيتا اخر فانه لا يبحث والعرق بين العرقين ما قال شاعرهم والدار والدارين ذلك حوايطها و
 البيت ليس بيت بعد تدليم او مثل هذه الدار والبيت فوق العالف في طاق باب الى فيما عطف من الابنية كما في الصحيح
 فمن اللفظ التخصيص بالعينة على ان الاختيار في كل موضع واعني الباب كان الطاق خارجا من الدار فانه لا يبحث
 واعلم انه لو قال كروكرو ديه لو ارس كروي او قال كرو ديول كروي فهو على الدخول كما في الخزانة ولا يسكنها من
 السكنى لئلا يكون من المكان على سبيل الاستمرار كما في الايضاح وهو ساكنها او لا يلبس من اللبس وهو الاستتار وهو
 لا يلبس ولا يركب من الركوب وهو كون الانسان عاظم الجيول وهو كانه ثم شرع في النشر على الترتيب فقال فاخذ اى شرع
 في النفاذ بالعم والسكنى اسم لا يصد على انتقام من باب الدار فانه لا يبحث فلو اعلق الباب يبحث لو خرج منه اثنان
 ابو البيت والصد الشهدا لا يبحث كما في المحيط ولو لم يخرج للمخرج بحث مختلف ما في البيت كافي المضرب وانما يخص
 سكنى الدار لان البيت تفصيلا فانه لو كان العالف مصريا وسكن في بيت من فجوة لا يبحث ومن منه بحث ولو كان
 بدا ياب بحث في الوجهين كما في المحيط وخرج للشرب من يسكن الزاوية وتلك من كونه بكسر الزاوية اى التفرق كما في بعض
 النسخ وهو في الأصل كان النزول كما في القوس وانما هو باللام اعتمادا على الاول كما لم يذكر وكان الواو في قوله
 بلا مكنى متناع فيه لتأكيد القاء ولا يدخل هذه الدار وهو داخلها ففعل اى دام على القعود فيها فانه لا يبحث
 استثناء الان يخرج منها لم يدخل فيها فانه لا يبحث وفي السكنى هذه الدار والبيت والجملة او السكنى في التخصيص
 المصر والعقبة لا بد من خروجها على اتفاق الان يمنع مانع منها فانه لا يبحث كما في الحاف وفيما اجمع على بحث
 بوقد بكسر الهمزة فانه انقص من الغمق فيها كما يبحث لو بقي شيء لا قيمة له وهذا كله عند البحث كما في النظم والعمدة
 لكن في المحيط الحافى وغيره ان شأنا فاقا لوانه لا يبحث عنه الا بقاء ما يقصد بالسكنى وعند محمد بقاء ما يتاخر به
 وعليه الغنى كما في الزاوية وعند ابي يوسف بقاء الاكثر وعليه الغنى وهذا اذا حلف بالعقبة والا فلا يبحث بغير الخروج
 بنفسه بلية ان لا يعود وبه اثنى الصد الشهيد والكلام مشبه الى ان يخرج متاعه الى السكنى مثلا لم يبحث وقيل يبحث
 وهذا اذا لم يطلب منزلا ولا يبحث اجماعا كما في المحيط والى انه لو لم يخرج بان كان متاعا او ضيقا او خافيا من البصر
 او سد الباب لم يبحث كما في النظم بخلاف المصر والعراق واحلى الرضى وكذا القوية فانه لو خرج بنفسه من المصر لم يبحث
 بلا خلاف واما في القرية ففيه اختلاف المشايخ والاصح انه كما مصر كما في المضرب وفيه شعار بان يخرج بنفسه ان لا يعود
 ثم عاد للسكنى ولو ساعدت وبانه لو عاد للزيادة او لنقل الشاء لا يبحث كما في المحيط واعلم ان الزاوية لا يجل اليدين في اليد
 كالسكنى واللبس كما في حركة الشكين وحيث لا يخرج من هذه الدار متلا من الخروج وهو الانفصال من الداخل الى الخارج لو
 حمل العالف واخرج بامر من هذه الدار مثلا لتحقيق الخروج وفيه شعار بان يخرج بقدره للتمدد ولم يبحث وقيل يبحث
 كما في المحيط لا يبحث ان حمل واخرج بلامه مكرها لم يبحث لا يمكنه اللتقاء ولا فقد اختلف فيه المشايخ وينبغي ان لا يبحث

عند الشيخين كما في المحل وفيه اشعار بان هذا المدخل بعد الخروج ثم خرج اختيارا عند بحث وهو الصحيح وقال بعض المخرجين
وهذا الفرق بالناس كما في الترتيب او راجعيا بقليل لا ينقل الفعل اليه وهو الاصح كما في الخلاصة وفيه رفر الى ان لو دخل
بعد الاخر لم يخرج من بحث كما في صورة الأكره والملاحق بالكتاب ان يترك هذه الجملة لانه منسوب لسابقه ومنه اي لا
يخرج لا يدخل افسد من المحل ولا دخل بالامر او غيره مكرها او رضيا وحكما من البحث وعدمه وفيه ظاهر وجوب جملة الاقسام
دون الحكم وفيه اشعار بان لو قدر على الامتناع عن الدخول في البحث اختلاف كما لو دخل بعد الدخول والصحيح البحث كما في
الكافي والبحث في لا يخرج منها الا الاجتنان في خروج سوابق ما حال كونه يوردها ثم اي بعد الخروج او الازالة او لا يوردها
الى امر اخر من مثل المسجد اذ لم يخرج الا الى الجماعة والذهاب الى امر اخر بعد ليس بخروج اليه بحث وفي الترتيب اي بحث
لان المستثنى خرج مخصوص لان بنوي مرة واعلم انه يراد في اللفظ ما لغرضه الايمان وقيل يراد في اللفظ لا لغرضه وقيل هذا
عند ابي يوسف وامامنا الطرفين في غير لغرض وبحث في لا يخرج من بلده الى مكة مثلا والاولى الى الهند لانه لا يليق بالسلم
فخرج من بعضه بريدها وصح اليه في خروج لا يخرج في لا يخرج اي مكة حتى يدخلها وان لا يتبين عبارة عن الوصول وادها
بعض المخرجين عما روي عن الصحابين في شرط المخرج لا الوصول في الاصح كما في الترتيب وغيره وقال بعضهم يخرج منه
كأنيان في شرط الوصول وهو الصحيح كما في الخلاصة وفي الكفاية استعانة بالمدلول في بالذهاب اليه ايمان او المخرج فكأنه في
قال الكوازي كوي نروم فكأنه في حق حشد واشيكت وسكت فلو خرج عنه فثبت ان لا يخرج ثم عاد بنية السكت بحث
كما في المحل وفي والله ليا تين مكة ولو رآته لا يخرج الا في اخر من اجزاء حيوته لان عدم الايمان بحقيق وبحث في
والله ليلينه هذا في استطاعة ان لو رآته سئل بحث بل ما منع كرضي ولسطان او غيره فان استطاعه عرف القوم من حيث
سلالة الاسباب والآت وقد وجبت بلا ايمان ودين او صدق ديانته دينه اي وكما في دينه بالخفيف اي تركه كما
في الطلعية استطاعة الحقيقة على دين وهو القدرة التي يحد بها الله تعالى في العبد عند الضرر والشرط عند الجور
لاعتد وفيه اشعار بان لو صدق قضاءه وفي رواية صدق فان الانسان اذا نوى حقيقة كلامه فان كان الظن لا يخالفه
صدق ديانته وقضاءه وافق تصديقه وقضاءه واثبات كما في الكرماني وذكر ابو سكون في التمهيد ان استطاعة ثلثة
استطاعة الاموال الكراد والراحلة واستطاعة الاعضاء والسلمية والخصم في الاحوال وفي القدرة على الافعال استقام عليها
مخلاف الاولين وتسميان بالنويفية والحقوقية التكليفية وشرط للاب في الخروج الابان انه لا يخرج الاخر وجاملا صفا
في خروج النكر في حين ان كل خروج ظرف لغا على شرط وهو ان لا يخرج الا بالشرط كما في ظاهر ما لا يخرج على ان يكون من اعداء
فول في مستحقين في الظن والحق وفيه اشارة الى ان بشرط ذلك الشرط في غير ذلك اولى استوى من او كبري يستور
من كل الظن وكذا في البرصاني او الرائي او العري ولا انه لو ان بلغا فم كوفها نائمة او عجيبة فليس باذن لانه لا يخرج به
العلم والى انه لو قال عيت ان من مرة لو صدق قضاءه كما قال ابو يوسف خلاف الطرفين وفيه تعوله ولو اراد الخروج من

مؤنة الاذن لكل خروج قال لما كلمت اذنت الخرج فقد انت لك الكلفة الصغرى لا يشترط للبر لكل خروج اذن في الخرج
 الا ان اذن اى حقا اذن او رضى له او موى او لاد فاحمل اليه بالاذن مرة وعن الفراء ان الحكم مثل الابدان كفا
 الصغرى وجبانه بتقدير الباء او مصدر يصح تقديره كل وقت الا وقت اذنى الان لاد لا عند التعارض ترجح قوتها
 لاكثر تهاو السالو عن الحذف اقوى على الاحتمال الشك ثابت في كتابين في الاصول وذكر في الكافي ان السالو لا يابا ذنه
 صدق قضاء وشروط البحث في ان خرجت انت من الدار فانت طالق وان خرجت عبدك فبعضى حر والضرب فعل هو المريد
 خرج منها او مريد او مريد مريد عليها اوله فعلمها فاعل شرط اى فعل المريد من الخروج والضرب فهو مصدر مضاعف
 الانفا على وقد يضاف الى الفعل قول اى في الحال فلو كنت ساعة ثم خرجت او ضربت لم يثبت الحلف وفيه اشارة
 الى انه لو قال ان لم اخرج اوله اذهب من هذه الدار فاعلم الخرج والذهاب دون السكينة والفور او دل ليل لم يثبت
 كما في التراتى المغتربين والى ما تفرده الحنفية في استنباط من اتم اقسام الدين فان سلفه قسموها الى المودعة لفظا ومعه
 والوفاة كذلك مثل الفعل كذا ولا انفع اليوم ثم زاد الامام انما سمي بين يمين الفور لا يمين الحال ما هى المودعة لفظا
 والوفاة كذا واما الفور الاصل مصدر فارقت القدر اذا غلبت فاستمر السيرة ثم الحال لا لا يثبت فيها كذا في الآية
 وشروط البحث في قوله ان تغذيت اى اكلت طعام الفداء بعد ان قال لم رجل تعالى بفتح الام امر من تعالى اى جرد
 الاصل بفتح ارفع ويرجى منه امر غلب ولا يثبت بعد من بفتح الدال المشددة جواب الامر ففعله فاعل شرط وضيم الحالف
 معه اى امره فلو تغذيت لانه لا يثبت لان الغوب يستبد بالسؤال ايدى كفى لست بطلق المغضى سواء كان مغضيا ومعه
 اومع عنه ان هم الحالف اليوم فقال ان تغذيت اليوم فكذلك ومركب العبد المادون في التجارة سواء كان عليه دين او لا
 والدين مستغرقا لكسبه ورفقه اولا ليس لولاه حق الحنفية سواء فراه الحالف اولا الا ان يكون عليه المادون دين يستغرق
 بكسر لواه بان لم يكن عليه دين اصلا او كان ولم يستغرق ولواه اى مركب المادون فان لم يكن له لواه فلو حلف ان لا
 يركب مركب جديد فركب مركب جديد المادون فان استغرق الدين لم يثبت لواه اولا وان لم يكن عليه دين او كان ولم
 يستغرق اليثبت الا اذا نوى مركب المادون وهذا عندنا واما عند يونس فلا يثبت في كل الاحوال وان لم يورث ولا صلة
 الى المادون مشير الى انه لو ركب مركب المكاتب لم يثبت ولو حلفا بركب طيرة ولا يثبت له لو حلف الا اذا ركب الفرس او
 البرذون بكسر الباء وفتح الدال الجمة اى الفرس التركى او البغل او الحمير ولو حلف ان لا يركب فرسا فركب برذونا او بركبا
 لم يثبت ولو حلف ان لا يركب حملا فركب احدهما حث الكل في النظم والفظاسب كالحمل طامق في قم وتعيد الاكل اى
 اتصال ما ياتي فيه المضغ الى حرفة فغيره سواء مضغه ام لولاه للتلحظ ان لا ياكل من هذه البضعة المحرمة فاستلح كذلك
 لو حلف ان لا ياكل من هذا حث كافى المحظ من هذه الخلقة من الخل بقرارة الثمرة من الثمر بقرارة الثمرة المثلثة اى جعلها
 مما يخرج منها بلا ضم احد لم يثبت باكل الطعم والخلال والبلع والبس واللطيف والتمر والنخار الى ثم الخل وكن باكل الدبس

ما يخرج منها بلا ضم احد لم يثبت باكل الطعم والخلال والبلع والبس واللطيف والتمر والنخار الى ثم الخل وكن باكل الدبس
 ما يخرج منها بلا ضم احد لم يثبت باكل الطعم والخلال والبلع والبس واللطيف والتمر والنخار الى ثم الخل وكن باكل الدبس
 ما يخرج منها بلا ضم احد لم يثبت باكل الطعم والخلال والبلع والبس واللطيف والتمر والنخار الى ثم الخل وكن باكل الدبس

الا اذا كان مطبوخا فلا يحث باكل ما يتخذ منها كالنخالة والخبث والخبث وفيه اشارة الى انه لو قطع منها بعض من أصله
 فاشترى فاكل من ثمرها لا يحث والى انه لا يحث باكل عين النخلة والى انه لو كان عين النخلة مما اكل حث باكل عينها كالباب
 وقصب السكر والى انه لو كان كالحلوى فباكل ثمرها وهذا اذا لم يكن له نية ولا يقبل ما نوى ان يصنع المصنع كافي المحقق
 وقيل لكل من هذا البراء الحنطة والواحدة برة والآخر اسم المجلس منها لانه قد وقع اليه من هذا البراء كذا
 باقتضاها بقاءه بالحق كذا في كسر فلو لم يعلم صحيحا حث بالعري الاول كما في الكرماني فانه لعنه الله بالضم عريته
 كالحجر السوف فانه لا يحث به وهذا عنده واما عندنا فما الصحيح انه يحث لترجم الحمار للمعارف ولو اكل ما خرج
 من زرع البراء المحلوف عليه لم يحث كما في المحيط وهذا كله اذا لم يكن له نية فلو نوى عين البراء لم يحث باكل جزء وشي
 بالاجماع كما لم يحث ان نوى ما يتخذ منه فاكل عينه كما في النهاية ومن هذا الدقيق باكل خبثه فلو نوى عينه لم يحث
 باكل خبثه كما في المحيط لا يحث على الصنيع كما في المضمرات لو استعمله في ابتلاء ما ليس كافي المقدرة في
في هذا المعنى غير مشهور استغنافا مثل ما هو مستعمل في كذا كذا لو كانت كذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا
 المشوي اي لا يطبخ الا السمك فلا يحث باكل الخبز والخبث والخبث المشوي وهذا اذا لم يترك شواءه ولا يصفه
 فوي كافي المحيط وفكره النظم ان يربان كره فيتمل الخبز ويضرب الطبخ اي لا يطبخ باطبخ ونفع حال كونه من اللحم كذا
 الاصل وذكر المحيط انه ماله مرقا ولم يتم فلم يحث لما فيه من اجزاء اللحم كما لا يطبخ ان لا يعدس بوزنه والى انه لو
 طبخ بسم او زيت لم يحث ولو نوى ما خرج حث باكله كافي المحيط وهذا في عرقهم ولما في عرفنا فحث بكل ما طبخ كافي
 الى هذا والى انه لو اكل من اللحم والخبث حث والصنيع انه لم يحث كما في الكفاية واكل الراس ليس بكيس اي يدخل في
 الشبانين مع شوي الخبز والبشيد وبياج ويشترى في مصر او الحاف فيحث باكل داس الغنم والعقر عنده وامس
 عنده فباكل داس الغنم خاصة والمعتدل في زماننا العادة كافي المضمرات ولا يحث باكل داس السمك والجرا والخبث والخبث
 البالية كافي النظم واكل الشحم الذائب بالنار يشتم البطن اي الكلية فلا يحث باكل ما على الامعاء ولها اختلاف بالعظم
 لا يباع الطير الذي يسم بسم بسم ويشتم وغريه من الشحم عما قال ابو حنيفة ولا يحث بالثمن فلا خلاف في الاول
 كافي الكرماني وهذا في عرقهم ولما في عرفنا فلا يقع اسم الشحم على شحم الطير بل كما في الاختلاف خلاف انه لا يحث باكل شحم
 الطير باسمه كافي الكفاية وفيه اشارة الى انه لو عرك شحم الطير بغير اكل لم يحث وهذا قياس فله كافي المحيط والى
 انه لا يحث باكل الا لية كما ياتي ولا يخفى ان الشحم بالحم انسب فالاول والتقديم او الثاني والخبر بالخبر لانية خبره بالخبث
 يلا رعا فلولا كان في موضع الاحتياط فيه خبر بالخبر مثلا لم يحث باكله كما لو ضعف الخبز بوزنه ثم شربه ببار كافي
 المحيط خبره الا انه لم يورد من والده بيلد لا يقتاد فيه فيحث وكان معناه ان العاكة مثل ابن عباس قال ان ابن
 في صفة نسبه عنهما دون تعلم ونعم دون الاستغناء والاستغناء وله بالقاح اي يمثل القاح وللشتم في الاول والآخر

في سائر النسخ
منه ما لا يوافق
هذا في قوله
فانما قد استغنى
فقط

في سائر النسخ
منه ما لا يوافق
هذا في قوله
فانما قد استغنى
فقط

والخروج والسفر والالتفات والفتق واللقق والجمود والنفث والبطخ وليس بفأكة عند السرخس لا العنب
والدمن والرجب فانها ما قد استغنى فسطع عن كمال المقام فلا يتناول مطلق الفأكة وهذا عنده وما عدها
في فأكة فنظر الأصل وعليه الفتوى ولا خلاف ان الياض منها كالتوب وبها ان كان والتر ليس بفأكة كما في الكوا
والقضاء بالكر والضم بالفارسية خيار بلان والخيال بلوريك والباقلان والسمسم والجوز والشرب مثل الشين
ايصال ما يتالى فيه الضع الى جوفه بغير قروح لا يشرب هذا الابن فيقذف فيه الخبز فياكله لريحته وقال المستنق
ان اكل الشرب مما يؤمن من الشفة والحلف فلو حلف لا ياكل منه شيء فالتيم ليجت كما لو حلف لا يشرب وفيه
رعاية فصفا واستعمله لانه لو عمل الشفة فيها كما في المحيطين به بالسكون والتركه مجرى الماء الخارجين بالكرع من القيع الكوا
وهو تناول الماء من موضعه بغير الاكف والانه كما في القاموس فلو مله عنقه نحو شرب بغيره حتى وان لم يدخل جوفه
كما في الكشت وغيره لكن في الطلبة انه انما يجت اذا دخل الماء وتناول بغيره وفيه اشارة الى انه اذا شرب من فوق وارتحت
كما في النظم والانه لو حلف على امر بغيره فشر من ان اخذ منه كرا او اغترقا لوجيته وذبا خلافا كما في المحيط فلا
يجت لو شرب منه بآفة او كف فلا تؤمر الاغتراف صدق ديانة وهذا عنده واما عندها بالاعتراف واما بالكرع فقد اختلف
المشايخ فيه وان تؤمر الكرع صدق ديانة وقصد منهم من قال انه اختلف زمان لا بهن كما في المحيط وغيره بخلاف الحلف
على شرب من ماله فانه يجت بالشرب كرا او اغترقا لعدم كما في المحيط لكنه في النظم انه لا يجت بالشرب بالانهاء والاعتراف
واما لو قيل بخلاف الشرب مع انه اليق بالسابق ليكون تنقيصا على الرافق الموضعين وتجعل لولا او ملك امر بغيره
يعلم بكل دأمر اى فاسق حيث تعد من الدعوى التحريك كما في القاموس اى البلد بجال ولاية بالكرع اى ان تسلط هذا
على هذا البلد فلم يجب اعلام بعد عوده اليه كما يجب على التردد ان لو لم يجد مات او عزل حتى كما في التردد والضرب و
الكسوة والكلام والدخول عليه لمقصود منها الايلام والتعليك والافهام والزيادة بالحيرة فلو قال الله لاصبرين زيد او
اكسونه او اكلته او ادخل عليه لم يعلم حاله حتى يرضى لوجيته والافتحت والمعدب في القبح بغيره ما يتام به وهو اقرب
الى الحق فلو حلف لاصبرين مائة سوط بغيره واحدة ان وصل اليه سوط كما في الولوبى وقيل بوشايند بغيره الى اصاب
دون التعليك ولو يؤمر بعد السرة لوجيته بالاباس بعد الموت كما في الهداية ولو وصل عليه المسجد حتى على المختار كما في التمر
لا يتقبل الغسل المحو فلو غسل بعد حنت والقرى والسريع والعاجل بما دون الشهادة والله ليقطع وجهه الى قريب
من النيران او قريبا او يربوا وعاجلا وعنه ان السريح بلانية اكثر منه وكذا عن البيهقي في العاجل كما في المحيط وعن ابنه
ان العاجل ايام وعنه سنة وعنه انه يرضى الى القائه وقيل سنة اشهر وقالوا ثلثة ايام كما في حدود الترانة وما اصطنع به
على الجرحين الا صطبة فان غرض كوفى وعدها باليلة كما ذكره البيهقي ولا يتم اصطنع الخبز بالخز كما في نسخ الغريب المحجة
والتي يشرطها الغير فلا بد من غرض من الغرض ما اصطنع به الخبز والعزم ما يفس فيه ويلون به بغير اصطنع بالخز وفيه كما

بلغ الكاف وكسر الراء او سكونا فاسكنه وهذا في بلاد بياض هذه الاسماء مع الهم والافلاحيث كان في الاختيار لو
 فاكلهم خنزير لو انسان او ميتة او ميتة السميمة او ذبيحة الجورسي او صيد الحرم فان لم يهاجم لشا من الدم
 وعليه الفتوى كما في الكرمانى والعلاء بالفتح الاكل الى المأكول الذى يقصده الشبع عادة فلو اكل لقمة او قتيعة
 لم يحنث حتى يزيد على نصف الشبع ويعتبر في كل موضع عادتهم فلو حلف لا يتعدى فشرب اللبن فان كان مصيا لا
 يحنث ويبدو يحنث وقال الكرخي لو اكل ثمرا او اذنا او غنم حتى يشبع لا يحنث ولا يكون غدا حتى ياكل الخبز
 كما في الاختيار وغيره ومن الظن تكلف التغليب بلا قرينة في الاكل لما من انه مشا ولا يشبع من طلع الفجر الى
 الصبح الصادق الى الظهر وفي القاموس ان طعام الغزاة بالضم وهي البكة او ما بين صلوة الفجر الى طلوع
 الشمس والعشاء بالفتح المأكول منه الى الظهر الى نصف الليل وفي القاموس طعام الغنى وهو من الزوال الى الصبح
 كما في المفردات او الى المغرب والشعر بالفتح المأكول منه الى نصف الليل الى طلوع الفجر وفي القاموس هو ما يتجر
 به والصح قبل الصبح وفي المغرب هو السدس الاخير من الليل وما ذكره من روى عن ابي يوسف كما في التمهيد ذكرها
 بفصل بعد انسب وفي ان ليست اكلت او شربت او غسلت او كتبت او اعطيت فعبدى حر ولو نوى ثوبا
 او طعاما او شرا با او غسلا او امرأة او شخصاً معيناً لم يصدق اصلا اى قصد بقا كليا لا مياما ولا قضاء
 في ظم الرواية لان هذه الامور غير مفعولة ولا غير متعينة لانها غير محتاج اليها عند اليقين ومنع النفس عن عند
 المباشرة علان التخصيص من صفات اللفاظ ومن ابي يوسف انه صدق ديانة وبراءة الخصاف وفيه إشارة
 الى انه لا يصح التخصيص في معناه المفعول فلو قال ان اكلت ونوى اكل خاصا من الاكلات لم يدين فان المصلحة لا يترك
 الاعلى الماهية كما ذكره في التوضيح لكن في الجاهل لو قال ان خرجت واراد السفر خاصة دين فان ما دل عليه الفعل كان
 منفية والى انه يصح في الفاعل العام فلو قال ان اغتسل احد ولوى زيدا فان دينه والى انه لا يصح تخصيصه بغير
 مذكورة فلو قال ان لواتر فوج امرأة ونوى كوفية لم يدين لان غير مفعولة لكن لو نوى العجينة او الجشينة دين كما في
 المحيط وغيره ولو ضم ثوبا او طعاما او شرا با او غسلا من الجنابة او غير هاتين ديانة ومخصوص بالعبية فلو قال
 لامرأة اكرسى اذ اركب من دمي فكذا ونوى اكلها خاصة لم يصدق اصلا وعليه الفقيه ابو الليث وقال لا يركب
 لفظ خاص فلا يصح تخصيصها كما في المحيط لكنه شكك في وقوعه في جزاء النسي المستفاد من النطق كما نفرد ونصور
 البر وجهه الصدق عند الطرفين شرط صحة اى انعقاد الحلف المطلق والتجديد سوى كان قسما او غير
 خلافا لابي يوسف فان اليقين عقد فلا بد من محض عند خبر استقبالي وان لم يقدر عليه كسلة سر السامد وغيره
 خبر في رجاء الصدق لان محض الله يكون قابلا للحكم وحكم اليقين البر ولا يخفى بان ايراد الكتاب اولى بهذا الال
 فن حلف بالله لا شرب ماء هذا اليوم او ان لم يشربها اليوم فعبدى حر ولا ما فيه سواء علم به او لا وقد كان

فيه نصب او شرب غيره او مات في يومه لا يحنث في الصورتين في اليوم بالاجماع وما بعده فكذلك عند هلاله
 لا ينعقد في الاولى ويحنث في الثانية بهذا المخلوق عليه الحالف واماعنه فيحنث لانه انعقد لكنه يحنث في الاولى
 ولم يحنث في الثانية بالهلال لا ذكرين الاصلين كما في عامة المداولات كالمحيط والهداية والظاهر في الحقايق
 والخصم وغيرهما في باب زفر ان في الحنث علة كما ياتي من السابيل واما في السجود عقلا كسبلة الكون بطلناه فلم
 ينعقد اجماعا وفي النظم الحالف فيها اذا لم يعلم ان الامام فيه فان علم فقد حنث بالاتفاق وان اطلق هذا الحلف بان لم
 يذكر اليوم فكذلك لا يحنث مطلقا عند عدم شرط الانعقاد يحنث عنده في الحال المجردة الاولى اي فيما لا مام فيه ولم
 يتصور ان يحنث الله لان المخلوق غير المخلوق عليه ذلك الثاني اي كما كان فصب فانه انعقد الحلف فحنث عنده
 اماعنه فظم واما عند هلاله لم يحنث الحلف المطلق بهذا كما في قوله في الجواهر في يصدق ان ليس من السجود او لا يحنث
 في الهواء او يحنث في هذا الجوز مثلا ذهبوا او يقتلن فلانا او يعطينه ما احوال كون الحالف علما بوقته في هاتين العقد
 كل من هذه الايمان لثبوت وجودها بخلاف ما اذا لم يتوهم كسب الحرف انه لم يدخل تحت العقد متوهم وفيه اشعار بان سلة
 الكون لم ينعقد لقصور البراء لا مكان ان يحنث الله مع هذه الافعال في حقه كما في حق بعض الاولياء وحنث في الحال
 اتفاقا ان يحنث في هذه الافعال في الحال للجزء المعاني عنها وفي النظم عن المجتبه لا يحنث في الاخيرين ذلك لم يعلم بوقت
 فلان فلا يحنث في الاخيرين عندهما ويحنث عنده كما ذكر وفيه اشعار بان بانه لو قيد الايمان فيها بوقت لم يحنث مالم
 يفس ذلك الوقت كما في النهاية وعند زفر لم يحنث في هذه المسائل كلها علم به الا لا كنه اساءه كما في النظم وذكر في الترمذي
 انه ان لم يحنث بما لا يقدر ولا فعله غالبا فكان معوضا له ذلك لاسم ومد شوقها ونقته وخفتها بفتح الماء وكس الحنف اي
 عصر حلقها واما بالسكون فهو ما يحنث به من جبل وغيره وعصتها كغيرها فلو حلف لا يضر بها ففعل واحد منها مستقيم الى
 يحنث فلو كان ما زاد في الحنث كما لو كانت اليمان بالفارسية ولو زجها بجحارة او ضربها بقبض الفاس فليس يحنث كما في
 المحيط وقطن مبتداه حين هدى ملكا الزوج بالسحر له او غيره بعد فذل ان ليست اناس من ذلك ايها الزوجه اي عزله
 بالفارسية ويमान فهدى فعلى التصديق بهذا التوب بكة فان الهدى ما يهدى الى بكة ففترته الزوجه وشيخ الغزالي
 سواء كانت ناجية او غيرها وفي الجامع الصغير لبعثه وليس الزوج على الاعتقاد هدى اي واجب التصديق بكونه
 تصديق في هذا كله على غير فترته بكة جاز خلافا لزمز في الترمذي ولا ليس عليه الهدى الا اذا كان من قطن ملكه
 يوم النذر والكلام مشير الى ان الغزالي كل من فعلها لكن لو قال ان ليست من ذلك فليس يؤا بمحضه من غير هاتين
 بخلافه الوقال يؤا من عزله فانه لم يحنث وان كان جزا واحد من مائة من غزله غيرها وعلم هذا لوقال من شجك كما في
 المحيط والى ان لم يملك قبل النذر من الهدى بطريق الاولى والى انه لو نذر من فطنة زعم الهدى وفيها الاجماع ولا انه
 لو نذر من قطنها لم يملك الهدى وبالاخلاق كما في الكفاية وطام ذهب بفتح التاء وكسرها والحنث بفتح الحاء

كالحقائم حتى يفتح الحمار وضحا وسكون اللام اي ما يزين به من مصنوع للعدينيات او المجارة كافي القاموس
 وقال المطرزي انه ما تخلى به المرادة من ذهب او فضة وقيل جوهر لا يكون حليا خاتم فضة فلو حلف
 بلبس حليا فلبس له بحث لانه كما يستعمل للزناين يستعمل لاقامة السنة والنجمة وهذا ظم الرتبة وقال
 هذا اذا كان مصنوعا على هيئة خاتم الرجال واما على هيئة خاتم النساء بان كان ذافق فيبحث وقيل لا يبحث
 على كل حال والاول اصح وعن محمد انه حلف مطلقا كافي المحيط ومثلهما عقد الزنا بالكسر كل ما يعقد ويعلق
 في العنق واللو يوجع اللؤلؤ الدر والدر بالفا رسية مروايد كاد كره الجوهرى لم يرضع بذهب او فضة
 اي لم يركب منه حلي وبه يفتى للعرف وهذا المجتفة ليس بحلي وعمل هذا الخلف عقد بربجد او زهد او عاقوت
 وهذه اختلاف زمان ولا خلاف في الموضع كافي الاختيار ومن حلف لا يبار على هذا الفراش بالكرسي البسوط
 الثوب او البوريا وغيرهما وفي الاصل البسط كافي القاموس فقام على قوله بالكرسي رقيق كافي القاموس
 بالفارسية حار وشب فقه حنت لانه تابع لدوفيه اشعار بما ذكره انه لا يبحث من حلف به وجعل فوقه فلو انكر
 لانه مثل الاول على انه لا يخرج الخشون من الفراش وقام عليه او دفع الظهارة وقام على الخشون لم يبحث واعلم انه لا يرد
 على ما في الثاني انه يبحث عند الخشون وقيل موقوف على ان لا يمشي الى ان لا يمشي الى ان لا يمشي الى ان لا يمشي
 كافي المحيط ولا من حلف لا يجلس على الارض او السطح والدكان يجلس على بساط او حصير او على ما لا يركب
 اي الحالف وبينهما اي الارض لباسه الذي يلبسه حنت فلو نزع لباسه وبسط عليها وجلس عليه لم يبحث كافي
 النهاية من حلف لا يجلس على هذا السرير لم يجلس على بساط او فراش فانه حنت بخلاف جلوسه على سرير
 فقه فانه لا يبحث وهذا تصريح بما علم ضمننا كما لا يخفى ولا يبعد يقع على اليد اي على ران حية من وقت اليدين
 لانه في موضع النفي يفعل يقع علامة واحدة من الفعل لانه في موضع الاثبات يبحث بوقوع الياس من الفعل
 بهلاك الفاعل وعمل الفعل وينبغي ان يندرج فيه كل شيء او مثبت كلا ضرب واضرب الا ان نصب قرية وعلم
 المنة الربيت الله الى الكعبة او مكة ونزقنا الله تع يجب عليه استحضار ما انتهى طواف الزيارة او عمرته انتهى
 السق شيان باب دار ان قد قيل من موضع يحرم كذا في عرق لاهل الشرق كافي النظم وان نوى ان يبيت
 الله سبحانه لم يلبس شيء كافي النهاية ويجب دما في ساة ان ركب في الاكثر في الاقل تصديق بقوله وعن
 المجتفة انه رجع عن وجوب الحج او العمرة الى الكفارة وعن البيهقي ان نوى اليدين كره والا فلا وعن محمد ان
 اخبره عن حج اليدين كره والا فلا وعن زفران ثمانية فعمل ما وجب وان شدة كره ما وجب الا وصوله وعلى القول
 كافي الروضة ولا شيء على المخرج او الاضاب او السفر والركوب والاثبات الى بيت الله لانه لم يبلغ الاحرام الى البيت
 الاحمر والمسجد الحرام ويجب فيه ما وجب او عمره عند صاحبه الى الصفا والمروة والمدنية وبيت المقدس

ولا يعتق عند النجسين عبد قبل ان يلال الولد لان لو اخرج العام الى السنة بالتحريف فانت حرم قال بخت وكان
العبد شهيدا اي الشاهد ان عليه نجوم اي بخصيصة العام بكوفة ويعتق عند محمد لانها شهادة على غير ماله
علم الحج وقال ان الشهادة على النية مروية مطلقا ليس بالاعتقاد بان الفقه بالاثبات او احاطة العلم باللفظ
وتامر في الكافي وحسن بصوم ساعة اي جز من النهار في الايصوم وانه صوم شرعي الا هو اسالك مع النية وهو متحقق
به وما زاد عليه تكرار المحلوف عليه كما في المحيط وغيره لا يجتنب به الصوم اليه يوما او اليوم او صوما حتى يتم الصوم
يوما تلقا لان المطلق ينصرف اليه اليه كما ذكره الكوفي ولم يذكر محمد في كتبه وعن القاسم في الهنيم انه اذا نوى العبد
يجتنب ومن بعض شيوخ العراق انه يجتنب مطلقا ولذا قالوا يستحب ان يصوم يوم العيد حتى يصل كما في المحيط
لكن في الكشف ليس يصوم وكذا لا ينسقط النية وبركعة صحيحة عند محمد وبركعتين عند بيوسف ولا يصح
واختلف في اشتراط رفع الرأس من الصلاة ولا رواية فيه كما في المحيط كما اختلف في القراءة ولا رواية فيه كما في الظهور
لا يمارى فيها زيادة الايضاح ولو ضم اليه صلوة فيشفع بجنت فلا ينسقط هذه الشهادة وقيل بشرط ولا يشبه بها
لو كانت فرضا بواجبا بشرط ولا فلا كما في المحيط لا باقل منه لاحاجة اليه وحسن او طلقت وعنت بولد ميت
في قوله لامرته او جاريته ان ولدت فانت كذا اي طلق او عتق الولد الحي لانه القابل في قوله لجاريته ان
فهرى الولد حر ان ولدت وللميتا تم ولدا حيا وهو في ملكه والا فلا يعتق لا غللا ليمين لا ان جاز كما قال في
من حلف بقضيتين دينه اليوم وقضاه بنفسه او بامر غيره ولا يطلق الموادق قبض الخصال فلو تبيع به غيره
لم يترجح خلاف ما لو اعطى ولم يقبله لكنه وضعه بحيث يثاب اليه ولو كان الدائن غائبا لم يجتنب بترك القضاء
والاحسن ان يندفع القاض فانه المختار عند الصلة الشهيد كما في المحيط الاول ان يتم بالاتساع في الطرف
فالضمير البارز لليوم وما ياتي بفعله المحقق وما ظن ان الصبر للدين مع حذف فيه فلا يخرج عن شيء يروى
بالضم صدد زلفت الدار ام زيفا اي صارت مروية للغش كما في القاسم او جمع زيف لغتا وهو الذي غلط
به بخاس وغيره فغلت صفة الجودة كما في الطلبة وقال ابن القاسم الرازي والبلد والغار في كلامه وما اثنى شيئا
منه صحيحا او بنهر حرة الاحسن قوله التوفيق فانه لم يوجد الا لليمان تعريب بنهر كما في الغريب ولعل المراد للاشعار
بجمعية موصوفها من الدار ام وهو الزيف كلاما من جنس الدار ام وقضتها غالبة وان في ان الزيف ما يورده
بيت المال لا يقبل الا ما هو في غاية الجودة ولا يورده التجار ويجوز في المعاملة بخلاف النهر حرة فانه يوردها
التجار ايضا فرواية الزيف دون النهر حرة وقيل النهر حرة ما بطل سكة كما ذكره الصم في القضاء او مستحقة
بمنع الحادى مستحقا صلحها اياها على الدائن والبر لا ينتقض برد المتعوض لان التمهين قد انحلت بها واما
اي باع الدين وان يبيعه اي بدينه سكتا من ملكه كالعبد وغيره يبيعا صحيحا كما هو التبادر في البيع فاسد

فيه وفاء بالدين فقد حثت ولافتد بزوقه أي قبض الدارين ذلك الشيء في هذه الصور وإنما الشوط
 القبض وقد وجب الثمن بنفس البيع لأنه لا يستر قبله ولو كان القبض في هذه الصور مستوفى بالبيع
 والخم وتشد يد التاراد من التبرج فانه مما علب عليه الصف والخصاس ولعل التاء كبر حجة لورثها
 أي موهها وهذا إذا رتبته في البيع والافتد أي ان يتر او وهب أي وهب الدارين لدى المدينين فجاء
 لا يتر الحالف والخل بينه في صورة الهبة والما في الصورتين الأولى فلم يبر وجهه فجاء السطر السابق
 محذوف من هذا الجنس لأن الخلف معناه إنما احتج إلى هذا التكلف لأن اليمين لما كانت مستوفى فاذن
 له قبل القضاء فقد عجز عن التبر والخل اليمين وهذا كله عندها وأما عند أبي يوسف فتستقيم بلا خلاف
 لأنه قد حثت في هذه الصور كما في سلة الكوز وقيل إن لفظ اليوم في التصويرو هو ويدل على أنه لم يذكر في كتب
 محمد وفي لا يقبض دية ما يمتلأ درهما دون درهم أي يقبض كل غير متفرقة حثت بقبض كل متفرقا
 كما إذا قبض اليوم خمسين ومن الغد خمسين مثلاً والحيلة في ذلك أن يأخذ من غيره قضاء عنه لا يحث ببعضه
 دون قبض باقيه وإن تركه عليه شيئا من الدين وهذا حيلة أخرى لأنه وإن وجد التفرقة لكن لم يوجد القبض
 الكل أو قبض كل يومين مثلاً فانه قد يكون كثير لا يمكنه إلا بدفعات لم يحلها إلا عمل الوزن ولا يحث في
 أن كان على الأمانة من الدين فكذا أي عدى حر ولم يملك الخمسين درهم مثلاً فانه لم يملك شيئا لم
 يحث لأن الاستثناء تكلم بالماضي من المستثنى بعد المستثنى ولا يحكم بقبض المستثنى ولا يفهمه وهو حكم
 المسكوت عنه فانه قال ليس شيء زيد على المائة ما كان المائة أو دونه فحسب زيد على المائة وليس على المائة
 بأن المتعارف بهذا الحلف في الزيادة فقد عدل إلى مذهب الخصم ولا في لا يشتم ويحاشم ورد اليمين
 فانه أورد بأن واليمين لغة بقات الساق أو قيل يحث عرفاً بنبات رابضة طيبة كما في اختيار الكوفي
 الغريبان الریحان نبات طاب ريحه وعند الفقهاء ما بالسامة رابضة طيبة كالورق كالأشجار والورد والورقة
 رابضة طيبة فحسب كالياسمين وفي جامع ابن البطائري أنه ذكر كل شجر وشجرة الذي يوجد منه العرق والياسمين
 كالياسمين والياسمين بكل السمين وفتحها وهذا إذا كان معرباً بالياسمين والأفالياسم واحد لها كالصاحب
 والعالم كما في القاموس والبنفسج يفتح الباء والسين المهملة والورد يقع على الورق فتحسين دون
 الدمن ومن القطن دون الذنب والساق فان في النهاية وغيرها أنه لو حلف أن لا يشترى البنفسج فاشترى
 دهنه لم يحث للعرق ويعكس الحكم في عرف غيره فاللفظ حقيقة فيها أو من عموم الحذف ولو حلف أن لا يشترى
 الورد ولا يئنه لم يفسد دهنه لو شترى ولو اشترى من غيره حثت حقيقة وعرفاً ولا يخفى أن العرف مستدل به
 فصل حث في لا يملكه إن كلفه حال كون المخالف عليه تأيماً لأنه وصل إلى صفة وإن لم يفهم بشرط الإقائه

يأخذ

رئيس ريشة

وعليه ما يغني هذا الظاهر كما في النهاية والصحيح انه ليس بشرط وفيه علة الى انه لو اذاع مستمرا بعد البحث
بسمع صوته ان اخطى اليه بحث والى انه لو حلف ان لا يكلم فلانا او قد مر به يقول يا حليف اسمع كذا لو بحثت
والى انه لو سلم على غيره فبهم المحلوف عليه ولم يقصد بالسلام ان يبحث لكنه بحث فضاء واكتفاء شعوب بل فهم
المحلوف عليه ليس بشرط بل لو حلف ان لا يكلم فكم بعبارة لم يعرفه بحث الكل في المحيط وبحث في لا يكلم فلانا الا بالة
اي فلان ان اذن فلان ولم يعلم الحالف به اي بالاذن فكله او الاذن هو الاعلام وقال ابو يوسف وزفر بن الحنفية
لحصول الاذن بدو العلم به على ما ذكره ابو سليمان وقال بصير بن التليجي ان الاذن قد وجد بدو العلم
بالاجماع وانما الخلاف في الامر كما في النعمة ونعمة الكلام قد مر وفيه اشعار بان لو اذن العبد بالجماعة ولم
يعلم به لم يضر ما ذوقنا واذ بالاجماع كما في الظهيرة وغيره لكن في النهاية وغيره ان صار ما ذوقنا عند الطرفين و
بحث في لا يكلم صاحب هذا الثوب فباعه صاحب فكله لانه لا يعادى للثوب وفي لا يكلم هذا الشاب فكله
شخصا لا مجاز عن الذات اذ الشاب ليس ببيع الا العيان والشباب لغة تسع عشرة والكلمل من اربع وثلاثين
والشبع من احد وخمسين الى اخره كما في الثقة وذكره القاسم ان الكلمل من احدى وثلاثين والشبع من خمسين
الى الثمانين وشرعنا في البيع وعن ابي يوسف من خمس عشرة والكلمل من ثلاثين والشبع من خمسين الى اخره كما
في النعمة وفي على الواسطة اشعار بان لو كان المحلوف عليه حينئذ افسار كما بحث بالكلم وفي الترمذي شارة الى
انه لو كان سكر البحث كما لو قال لا يكلم صديقا فكله كبر كما في الكشف وبحث او عتق في هذا الفن حران بعتة
اي اتفق او هذا حران اشتريته ان عقد اي باع او اشترى بالخيار للبايع في البيع او المشتري في الشراء ثلاثة
ايام عنه ومدة معلومة عندها لانه في الاول يملكه البايع الا ان اتفاقا وفي الثانية ملك المشتري عندها الوصل
العلق بالخيار عنه وفي هذا الخيار شارة الى انه لو اشترى الخيار لم يعق ولو بحث وذكرنا في وري ان لو باع خيار
احدهما بحث عند محمد خلافا لابي يوسف لان الشرط مطلق البيع والبيع الفاسد كالصحيح على الصحيح وفيه
الى انه لو عقد بمئة او دم لم يثبت كما لو اشترى مكاتبا او مدبرا او ام ولد وقيل يثبت به الكل في المحيط وفي ان
عبد لو ابيع فكله الى امته حرة مثلا واعتق العبد او بئر لانه قد تحقق ان لا يبيع وفيه اشعار بان لو بئر امته
او استولدها بحث وبانه لو قيد بالبيع بوقت واعتق او بئر قبل مضيه لم يثبت عند الطرفين خلافا لابي
كسرة الكوز وبحث الحالف بفعل وكيله في كل فعل يرجع حقوقه الى الموكل ان مقصوده التوقي عن جميع
الحقوق اليه وذا لم يوجد لا بنا راجعة اليه فيبحث في مثل حلف النكاح بان حلف لا يكلم فلانا ثم وكل فلانا
بالنكاح فنكح لم يثبت وكذلك لو وكل قبل الحلف او تزوجها فصول واجازه قولا واما فله فلا يثبت على النكاح
كما في الكافي وعن صاحبنا انه لا يثبت بنكاح الركيل وفيه اشارة الى انه لو حلف ان لا تزوج امته او بنته

الصغيرة بحيث يتكاح الوكيل وعن محمد انه لم يحث كالوكيل المحلوف عليه ابنته وامته الكبرى وان
 المرأة كالرجل في حكم التوكيل كما في الظاهر والى ان التكاح الفاسد كما يصح فيما ذكر كما في الصغير وذكر
 قضا انه لا يحث بالفاسد وحلف الطلاق سواء كان التوكيل به قبل الحلف او بعده ولو طلق المفضل
 فاجاز قبل المجهوز مطلقا وقيل يحث مطلقا وقيل ان اجاز بالقول يحث وبالفعل بان اخذ بدل
 الخلع لا يحث كما في المحيط والخلع والعنى اى الاعتاق سواء كان التوكيل قبله او بعده فان علق الطلاق
 والعنى بشرط بشرط حلف به ثم وجب الشرط لم يحث ولو حلف او لا حث كما في النظم والمثلثة اذا لم يكاتب
 بنفسه والا فلا حث بكتاتبة الوكيل كما في النظم فينبغي ان يذكرها فيما لا يحث والاصل عن عمر محمد انه
 كالنكاح في بطلان المال الغير وفي حكم الصلح عن النكاح على ما ذكره في النكاح والعتبة ولو فاسدا وعن ابي يوسف
 انه لا يحث ح كما في الاختيار ومن محله اجازة المفضل حيث كما في المحيط والصدقة والقرض اى الاقرض
 بان يدفع كذا الى رجل اعطاه آخر وكذا قرضا والاستقراض كما في المحيط والكافي وغيرهما لكن سيأتي ان في حلف
 ويمكن ان يحمل على ما مر متعارف من تسمية الرسول بالاستقراض وكذا اذا قال المستقرض وكذا ان
 تستقرض من فلان كذا درهم او قال الوكيل للمقرض ان فلانا يستقرض منك كذا ولو قال اقرضه مبلغ كذا
 فهو باطل لا يثبت الملك الا للوكيل كما في وكالة الذخيرة والبيع والاستيداع والاعارة وان لم يقبل المتبرع
 فيجوز الاعارة حث عندنا خلافا لفرق على الخلاف الهبة والصدقة والعرض كما في النظم وذكر في الاختيار
 ان في القرض من الذخيرة روايتان وفي المحيط انه يحث بالاستقراض بلا اقرض والاستعارة ولو حلف
 لا يعبر فيه من فلان فبعت المحلوف عليه وكذا يقبض المستعارة حث عندنا فروع وجوب وعليه
 الفتوى لان هذا الوكيل رسول وهذا اذا اخرج الوكيل كلامه نخرج الرسالة بان قال ان فلانا يستقرض منك
 كذا فاما اذا رقب ذلك لا يحث كما لو حلف ان لا يعبره شيئا ثم رقبه حادته كما في المحيط والذبح كما اذا
 حلف لا يذبح شاة وهو من لا يذبح حث كما في النظم وفيه شعاره ان كان ممن يذبح بنفسه لم يحث وفيه
 العبد كما اذا حلف لا يضرب وهو من لا يضرب عبده فار غير حث وفيه اشعار بما ذكرنا فينبغي ان يذكرها
 فيما لا يحث وفي النية قبل الزوجة كالعبد وسياتي خلاصه وقضاء الدين وقبضه وفيه تفصيل في وكالة
 الخاصة والبناء والحياطة والكسوة بان حلف ان لا يكسوه فامر غيره به والمحل برأى اشتان وكسبه واستود
 حوله نشايدك وكل وجه وتسليم الشفعة كما في قسم والشركة والقفل كما في الصغر والابراء والاتفاق كما
 في الزهاد وقطع الثوب وهم الدار واتخاذ الفعل كما يلقى على ما في النظم واعلم ان لو نوى ان يفعل
 بنفسه في نحو النكاح والطلاق والعتاق صدق وياتي وفي الذبح وضرب العبد قضاء كما في الكافي لا يحث

بفعل وكيفية لا يرجع حقوقه الى الموكل فان المقصود بالتوقي عن رجوعها اليه وقد حصل ذلك فلا
 في حلف البيع اي حلف البيع ثم وكل غيره فباع لا يحنث اذا لم يكن متوايلا بنفسه ولا فمحنث وكذا
 الحكم فيما ياتي من الافعال كما في النظم وفيه اذا حلف لا يتخذ له فعلا وهو من لا يتخذ فامر غيره بحنث
 فينبغي ان يذكر فيه ولا يتخذ ما فيه من الاطلاق والشرط والاجارة وعن ابي يوسف انها بدو القبول
 اجارة كما في الحيط والاستجار والصلح عن دم الخطاء او عن مال عن اقراره مال او منفعة كما ياتي في الوكال
 وفي الظارية لا يحنث بصلح الوكيل عند محمد وعن ابي يوسف فيه روايتان والخصومة اي جواب الدعوى
 سواء كان اقرارا او انكارا وفي ملحقه بالبيع على المختار كما في الخلاصة وفيه شعار الخفاف والقسمة وضرب
 الولد صغيرا كبيرا او عبدا غيره او حر او ولد حره ضربه وان امر به الاب الا اذا كان معلما كما في كراهية الميتة او
 سلطانا او قاضيا كما في الكافي وينبغي ان يدخل فيه المحتسب لجواز تعزيره فمن حوله ضربه امر به
 فحنث بالضرب ومن لا يحل لا يصح فلا يحنث لان منفعة التاديب يرجع الى الولد لا الى الموكل كما في المختار
 ولا شك ان تلك المنفعة حتى الضرب فلا يرد على هؤلاء الآية ما ظن من الائمة ان المدار على وجوع الحقوق
 وعدمه فانفسك في الفرق بين ضرب العبد والولد يرجع المنافع خروج عن القانون واعلم ان ما ذكرنا
 من هذه المسائل قريب من الاربعين فلا ينبغي ما ذكره من انحصارها في الثلثين كما في الكرماني وفي احادي
 وعشرين كما في الفتية ولا يحنث استحسانا في لا يتكلم ولا ينة له فقرأ القرآن او سبح او حمل او كبر او دعا في صلوة
 او من خارجها ومن يحنث منه وقال ابو الليث انه يحنث في الصورتين ان حلف بالفاصلة وسب عليه
 الفتوى كما في الكافي وفيه اشارة الى انه لو سبح سبها او فتح على امامه بالقامة لم يحنث كما في المحط ويوم
 اكلمت طالق يقع اليوم فيه على الملوك اي على سطلق الوقت لا نقرن مع غيره ممتد بقرينة مقرر في الاطلاق
 فمن الظن انه تسامح في الاطلاق على سطلق الوقت بلا ذكر العامل وصحة النية النهار في الحكم لا رادة الحقيقة
 وعن ابي يوسف لا يصح وليد اكلم على الليل دون سطلق الوقت لانه المستعمل فيه وما في قوله وكما حسنا
 كل قضاء تحته ليلا لا يفتن حرم وحر او جمع والكلام في المنزلة لا ان كان للاستثناء الا انه مجاز هنا
 للغاية اي للدلالة على ان ما بعدهما عناية لما قبلها كقولك جله القيم الا فلانا تحته قال الله تعالى الا ان اي
 تحته تعصا فيه وهذا نصيح بما اشار اليه فيما سبق كما لا يخفى في ان كلمة فانت طالق الا ان يقوم زيد او
 تحته يقدم ذكره اولى فكذلك في سائر المواضع حث ان كلمة قبل قدومه لا بعده لانه اليقين وفي المحيط لو
 قال ان كلمتك الا ان تكلمني او حثتك تكلمني فتكلمنا معا حث عند محمد خلافا لابي يوسف وكذا سائر ال
 بخلاف ادخل هذه الدار تحته يدخلها فلان قد خلا معا وفي لا يكلم عبدا اي فلان لامرأة او صديقة اي حلفه

على فعل في محل منسوب الى الغير بغير الملك فالاحسن تلخير العبد او لا يدخل داره او لا يلبس ثوبه او لا ياكل طعامه او
لا يركب دابة مثلا اي في حلقه على فعل في محل منسوب الى الغير والملك والاضافة وان كانت للاختصاص الانها
شاملة للجارية والاعادة ان زالت اضافة او اضافة المضائق من الضائق اليها في الصورتين بان طلق او عارى
او باع الهدية مثلا وعلم من عموم المجازي فعل المحالف واحدا من هذه الافعال بان حكم العبد وفضل الدار والبعض
او غيره لا يثبت في العبد اي في محل منسوب الى الغير والملك فيشمل الدار والثوب وغيرها اشياء اليه ان العبد جعل
بان قال اكرم عبيد فلان او ادخل داره هذا او غيره ولا يثبت اليه بان لم يذكر اسم الاشياء كما لا شرط وجوب النسبة
في الصورتين وقت الفعل لا وقت اليمين وقيل يجوز بالعكس في سورة الاشياء فلو دخل هذه الدار بعد البيع لم يثبت
عند الشرايين وقت عند محمد وعين ابو يوسف لم يثبت في يمين على ما في ملكه عند الحلف وفي غيره اي غير العبد
من محل منسوب الى غيره بغير الملك كالقوله ان اشياء اليه يثبت فلو نكح الزوج بعد اطلاق حث لا شرط وجوب
النسبة وقت اليمين عند الامارة ولا يثبت اليه فلا يثبت فلو نكح صديقه بعد المعادة لم يثبت لا شرط النسبة
وقت الفعل عند عدم الامارة فلو اخذ صديقا آخر لم يثبت حث واعلم ان ما ذكرنا موافق للمذاهب والافعال كلها
والخبرية وغيرها وان خالفنا في النسخ فانه قد اختار محمد وقال بالحث في حلقه الدار عند الامارة في الفن
انه قوله بما هو خلاص الرواية وحسن بالكرام والدم والدم او وقت سهم سنة او اكثر او معين او غير ان او سنة
او سنتان او سبع سنين او اربعون سنة كما في القاموس في زمان كوين فيصحبين الوقت قل او كثر كما في القاموس
بلانية نصف سنة تكره ذلك اللفظان او عرف للعرف ومنها اي ائنه ما نوى كما في الجامع وذكر في الجامع ان
نوى بالزمان شهران الى ستة اشهر فلهذا ما نوى وعن ابو يوسف انه لا يكون اقل من ستة اشهر فلهذا ما
نوى اقل من ستة اشهر لم يصدق والصحيح ما في الجامع الكبير فجمع اهل اللغة ان الزمان من شهر ومثلا
سنة اشهر كما في المحيط والدم والكسر والفتح الزمان الطويل والابد الممدود والفت سنة كما في القاموس وقال
الراغب ان اسم لغة العالم من مبداء وجوده الى انقضاية نه بغيره من كل مدة كثيرة بخلاف الزمان فان يقع على الله
القليلة والكثرة وفي الغريب والدم والزمان واحد لم يدرك في الوقف ابو حنيفة في معناه متكررا وهو لا يفسر فيه
انه ستة اشهر والدم عند لم لا بد اي العرف فاعلم ان بعض المشايخ المتقدمين وعلم انه وقيل الخلاف
في الفصلين كما في المحيط والصحيح ما في المتن كما في الهداية وغيره واعلم ان ما توقف فيه اربع مسائل منها الخشنة
المشكل وقت ومحل اطفال الشركيين في الامانة كما في جامع المحبوبي وذكر في الضمير انها تنمى منها الملائكة افضل
او الانبياء وحكم سواهم في الجحيم لا بد اي متى طلب الجحيم والكلب صاير لما وفي هذا التوقف تصحيح بكمال وغيره
ان ابن جرير يستل من سورة لا يثبت في فقال لا ادري وفي الكرماني ستل رسول الله عليه السلام عن شيء افضل

من الصيغة

جاء

لا بد

لا بد من فقال لا ادري حتى اسال عن فساد فقال لا ادري حتى اسال في فضل من جعل خيرة البقاع
 المساجد وخير اهليها وام دعوها واخرهم خروجها وفي الحقائق انه تنبيه لكل من لا يستنكف من التوقف فيها
 لاوقوف له عليه انجازة افتراء على الله تعالى يحرم الحال وضد ما يجمع وشهور وسنن ودور وادنة
 منكوبة بلانية ثلثة منها لانا اقل الجمع وعنه ان اياما عشرة من جند وزو يوم عاصم الفجر الى الغروب كلف
 المحيط وليم كثره والايام والجمع والشهور والسنين والاهور ولا ثمانية عشر منها عنده وهو الصحيح كافي
 المضرب واما عندها فالاول سبعة والشهور ثمانية عشر والثاني ابد وايام العيد اسبوع العيد كافي المحيط
 وقيل لو كان اليان بالفارسية فالايام سبعة بالاتفاق كافي الثاني وراس الشهر وغرة الشهر والليالي السبع
 وطلع الشهر اليوم التاسع والعشرون والاول من الشهر من اليوم الاول الى السادس عشر فخر الشهر منه الى الاخر الا اذا
 كان تسعة وعشرين فان اول الوقت الزوال من الخامس عشر وبعده اخر الشهر واول اليوم الى ما قبل الزوال
 ويحكم العرف في فصل السنة عما روى عن محمد كافي المحيط وفي اول عبد استرته او امك حرا ان اشترى عبدا
 فزاد عتق الحقن ابولية فانه اسم له سابق وفيه تامل وان اشترى عبدين صفقة ثم عبدا اخر فذا يعق
 واحد منهم اصلا لعدم العتق والسبق فان ختم الى قوله اشترته وحده عتق الثالث لتصفه وفي الثاني لو قال
 اول عبدا ملكا واحدا يعق الثالث الا اذا عتق واحدة والفرق انه يقتضي نفي مشاركة الغير اياه وفعلها
 مقرون بالثلاث والواحد عكسه وفي ان قال اخر عبدا اشترته حرا فاشترى عتق عما قال وفي بعض
 النسخ ان اشترى عبدا ومات المشتري او الخلف او السيد لم يعق هذا العبدا اذا اخر اسم له لاحق فان
 اشترى بعد هذا الخلف عبدا ثم اخر فانت عتق عبدا اخر يقع الخلاء او كسر هاء يوم يترى من كل ما لا يعق
 الاخر يخرج ويتزوج عليه انه لا يصير الزوج فان الوعظ انك ته اي بالاخر فلو قال اخر امراة تزوجها طلق
 فلما فترج امراة ثم اخرى ثمرات بطلاق الاخرى يوم تزوجها عنده فلا يصير فان كان صحيحا في هذا
 اليوم فلا ترف وتعتد عدة الطلاق بلا احلال لانه كان حيا خلافا لما فانما تطلق عندها يوم مات فيصير
 فان ترف وتعتد مع الحداد عندا بديوسف عدة الوفاة ثلث حيض وعند عدة الوفاة يستكمل فيها ثلث
 حيض كافي بسوط صدر الاسلام وعتق بكل عبد بشر في بكذا فزوج اول عبدا ثلثة اعتقدوا انهم بشر
 فان الاول هو البشر فان النشأة وان كانت لغة خبر سار بسط بشر الوجه لا انتشار الدم في الجراح كالانتشار
 المار في الشعر لكنه عرف فاحب سار غاب عن الخبر عليه والعرف مقدم متفقين اي واحد بعد واحد وعتق الكل
 ان بشره معا فلو رسل واحدا اخر منهم ببشورته فان اصاب الى المرسل عتق والا فالرسول وسقط بشره ابيه
 او غيره من ذى رحم محرر كفاية اي كفارة بين الابن او ظهاره هي اي الكفارة واما البرز فاعل سقط

للفصل وحاصل ان الكفارة تسقط بشرائه قريبه فيتم بها الاستعانة بالكفارة بشرائه عبد للكفارة حلفا ^{يعتق}
 لا للكفارة بان قال ان اشترته فهو حر فلو حلف اليه عن يمينه ان لا يشتره تسقط كما في المحيط ولا بشرائه مستويا
 بسخا اى امته ونكحها فلو حلف على النكاح او الحالف عتقا فلو باع عن كفارة بشرائها بان قال لها ان اشترتك
 فانت حرة عن كفارة يمينه ومن القن استند كما في الظاهر ان الدين لا يعتق للكفارة لفصل الرق فالى العمل
 غير ذلك وهذا يعتق بان شريته امه فخرجت من نسائها اى اتخذها سيرة بان يزاها بيتا وحضنا وجامعها
 عزلا لا عندها وعندا يبيع حليا لولد شرطه لو عول له بكن قريبا والشرية فعله على الاثر من الشرايع
 او ضد العلانية والضم من تغيرات النسبة او من السرور بقلب احدي الرايين ياء وقيل ففعله من السير
 والسيارة وهو ملكه يورث فلا يعتق امته اشترها ثم شري فاستدرك قوله لا يعتق من اى امته شراها
 فتسراها ويعتق بكل ملك على حر امهات اولاده جمع ام في الاصل امته وامته لغة وقد جمع امهات لان الامه اكثر في
 غير الانسان بخلاف الاول ومدبره وعبد القن لا يعتق مكاتبه لانهم بالكلية الاثني عشر ويعتق بهذا حر او
 هذه العبدان لانهم حلال وخير في تعيين احدهم الاولين لان او دخل بينهما فانه قال احد كرا حر هذا كالمطلق
 فانه لو قال لثلاث من نساء هذه طالق او هذه وهذه تطلق ثالثهم حر في الاولين ولا يدخل في الفصل اى يعتق
 بفعله يقع من غيره اى يجوز وقوع ذلك الفعل الغير فاعل ذلك الفعل بطريق التوكيل يرجع التوكيل بحقوقه
 على الموكل وعن يحيى التعليل كما في القاسوس والمجتهدة لفعل كبيع وشراء واجارة وخياطة وصياغة بابه
 بنقطة او تقطيع من تحت وبنائه وغيره مما يجري فيه هذه الوكالة فتنه اللام الداخلة على الفعل امر اى
 امر ذلك الغير المحال بذلك الفعل ولو كلفه بابه والمجتهدة خبر اللام ليخصه اى يخص ذلك الامر للفعل اى
 الغير فلم تحت الحالت فلو ان بعث لك اى لاجلك ثوبا فبعدي حران باع اى جامع الحالف ذلك الثوب
 بلا امر وكالة بالبيع من الغير المحاطب ملكه اى ملك الحالف هذا الثوب ولا يملكه لان المعنى ان بعث ثوبا
 بامر كوكا ملك وان دخل اللام على عين اى محل لفعل مجرى فيه التوكيل او لا كالحال او فعل لا يقع من غيره
 اى لا مجرى فيه الوكالة اتصالا كالحال وشرب ودخل وضرب الولد والعبد اقضى اللام في الصورتين ملكه اى اقتضا
 هذا العين ولو ولد به ذلك الغير تحت في ان بعث ثوبا لك او ضربت لك عبدا او قتلت ملكا اى هؤلاء
 لك فكذا ان باع الحالف ثوبا اى المحاطب وضرب ولده بلامه سواء علم الحالف ان الثوب او العبد ملكه او كان
 المعنى ثوبا او عبدا او ملكا فالحاصل انهم انقبذوا ما ان يقرن بفعل او اسم فان كان الثاني فان كان
 مملوكا للمعروف عليه فقد تحت بالفعل والا فلا سواء كان مما مجرى فيه التوكيل ام لا وسواء كان بامر او غير امر
 وان كان الا فلا فان كان الفعل مما مجرى فيه الوكالة وله حقوق يرجع التوكيل بها على الموكل فالعين على التوكيل

فما بحث بدونه وان خرج فيه التوكيل اذ لم يكن له حق في اليمين على يمينك على الفعل فجعل محله مقدرا
صيانة عن الانفاء وهذا اذا لم يوفى فان نوى الملك في الفصل الاول والتوكيل في الثاني صدق ويأتي في
كلية ما وقضاء في الاول دون الثاني كما في المحيط وغيره من التداولات واغترض بما ذكره من الثاني
اما الاول فلان صرف الالام الى الفعل والدين مما يتعلق بقصد التكلم فلم يكن الالام للاختصاص بالعين
واما الثاني فلان من الافعال ما لا يقف على الفعل بعين نحو ان قلت لك فلا وجه لاعتبار صرف الالام الى
العين وما الثالث فلانه لو صح في جميع هذه الافعال صرف الالام الى العين فلا وجه لاعتبار تعلقه بفعل لا يتبع عن
الغير لا تعلقه بالعين فكيف اعتبر تعلقه بالفعل والدين فتبين ان الفعل بالوقوع عن الغير يقتضي
واعتبار القسم الثاني من الفعل تعلقه بالكل ودون اما الاول فانه قد اعتبر بقصد التكلم ونيت الانظام
ذكر في المتن عما قالوا بغير العرف كما في الترتاشه واما الثاني فهو القيام بما يقف على الفعل بالعين فحققت
لك مكانا كما في المحيط وغيره وما الثالث فلان الدال على الالام على الفعل والدين وبعض الاول
كالثاني في الحكم وجب التفصيل على الدال على الالام فظهر ان الالام على التجهدين الذين كانوا احدهم بحسن الخلق
والطعن بالاعتناء على الهادين المختلفين من كمال القصور عن ادراك ما في كلامهم من الدال على وقوف
كل عرس بالكسر في هكذا اي طلق بعد فز لعرسه تحت استمارة على ان اطلقت هي اي عرسه الفاعلية
وكذا غير ما خضاء لغير الكلام وعن ابي يوسف ان عرسه لا تطلق وهو الاصح لكلام في غيرهما كما في التكرار
وصحة غيرهما ديانة لا قضاء لانه تخصيص العام واعلم ان الدين على نية المظلوم حادثة او مستقلة قال الله
هذا اذا اختلفت عما في المنة وما علماني المستقبل فعليه المالك ولو ظلما وقال الشيخ الاسلام انه في الدين
بالله وما في غيره فلو نوى خلافه لم يكن النوى انطلق عن وثاق صدق ديانة الا انه باثم اثم الغرض على
كما في المحيط وغيره ولا يخفى ما في هذا الجمل من حسن الاختتام والاياء لا قصد لتشريع في الغرض للفرام
كتاب البيع لا تشاؤك هو والدين في تعبد لعاقده ولها شرف في ذاتها عقبا به فقال هو
اي البيع كالبيع لغة مبادلة مال بمال اي اعطاء المثلن واخذ المثلن ويتم على الشراء وهو اعطاء المثلن واخذ
المثلن ويقال ان عاما اذا اعطى سلعة بسلعة كما في المزدب فالمبادلة اعطاء مثل ما اخذ والمال بالملكة
من كل شيء كما في القاموس وكذا في الغوب على ما روي عن محمد وفيه استعار بان المنفعة مال والتحقيق
على ما في اصولها ليست بال فانه ما يدخر لوقت الحاجة ويدخل فيه ما يكون مباح الاستغناء شرعا وما
لا يكون كالخمر والخنزير ويخرج عن حجة من نحو شعير وكف تراب وشربة ماء كما يخرج الميتة والدم فلا يثبت
بالتمسك به باذخار كل الناس او بعضهم فان ابيع الاستغناء به شرعا فتقوم بالكسر والافهم من يقوم فان علم

التمول والانتفاع عنه لم يكن مالا ويطلق المال كالألية على القيمة وهو ما يدخل تحت مفهوم مقوم من الدائم
 أو الدينار وعلى الثمن وهو ما لا يبيع وان لم يقدر به وإنما حصل لاولي الثمن بغيره الباء وفيه اشعار
 بان البيع يتعدى الى المفعولين كلاهما بنفسه او الثاني من كافي الاساس والغرب وغيرهما فقد اشكل ما
 في الرخص محل النقيض على النقيض فان الشري يتعدى من بترافق من الجانبين فلو كان احداهما مكر
 لم يكن بيعا لانه كافي كرامة الكفاية والكرمانى وعليه يدل كلام الراغب خلافا لغيره لا سلام وما اشار اليه
 المصنف غير انه يخبره شري فشكل لانه يدخل فيه بيع باطل كبيع الخنزير ويخرج فيه بيع صحيح كبيع المكر مما لا
 كونه من المحققين قد صرحوا بان البيع عند وانه اشار اليه بقوله ويتعدى البيع ويحصل شرعا بايجاب وقيل
 اى من ايجاب وقيل او بسببها من الظن انها خارجة من حقيقة البيع وينبغي ان يكون الواو بمعنى الفاعل
 فانه لو كان ماعا لم يتعدى كما قالوا في السلام وفيه اشارة الى ان الاب اذا باع ماله من امته الصغير او اشترى ماله
 يتعدى به ونما كما ذهب اليه بعض المشايخ والصحيح انه لو قال بعته او اشترى من ماله ولدى تقدم العقد كما
 في المحيط وكذلك الوجه لو باع ماله لغيره او الفاضل بامره او العبد نفسه من ماله بامره كما في الزاوية
 ولما قرأ ان الاحكام الشرعية عا ووفقا لعل الدعوى لزم ان يكون المدان مالا وعن نجم الاية لم يتعد
 بما هو اقل من فلس كما في النظم وغيره فيتناول النوعين من التجارة الحلال البيع بالبيع والحرام البيع بالربا
 فانه يطلق على كل بيع فاسد كما في الثاني من شهادات النجفة وتتم الكلام قد مر في النكاح بلفظ ماله
 كقول الباب اعطيت او بذلت او رخصت او اشتريت او قبلت او فعت او رخصت كما في المحققين
 ام من الحقيقة فينعتد بلفظ الحلال نحو بيع وهو الصحيح كما في الكرمانى وفيه اشارة الى انه قال اشترى فقال اشترى
 لم يتعد الا اذا قال بعث كما في شرح الطحاوى لكن في الزاوية يتعدى بلفظ الامر عند بعض الامم لا بالمتقبل
 وعن ابي يوسف لو قال عدي هذا لك بالثان اعجبك فقال اعجبني فهذا بيع وكذا وافقتك ووافقتني
 وعنه لو قال بعته عديك فقال بعت فقال اخذته فهذا بيع لازم ولو كتب الى رجل اشترت فكتب بعت
 فهذا بيع ولو كتب بعت فكتب قد بعت لم يكن بيعا لانه لم يوجد احد الركنتين ولو قال له ابيع اسير خروا
 بوعرض كرم فقال لا انا فعلت ايضا فهذا بيع والى انه يشترط سماع كل من العاقدين كلام الآخر كما
 في المحيط ولعل الاكتفاء مشعر بان البيع يتعدى بلا ذكر الثمن وفي التمر بانه فيه روايتان ويتعاطى اى
 بتشاركية البايع والمشتري في العطاء واخذ الثمن والمشتري في المجلس فبعض احاد الدلائل لا يكتفي كما قال
 الحلواني والصحيح انه يكتفي كما في الظاهرة وقم قيل هذا اذا قبض المبيع وما اذا قبض الثمن لم يكن كما
 في العادى لكن الزاوية انه يكتفي اذا كان عا ووجه الشراء مطلقا اى غير مقيد بالنقيض والحسن نفس موجد

هذا هو الوجه في البيع بالبيع
 فان كان البيع بالربا
 كان البيع بالبيع

كافي الاختيار

كما في الاختيار وهو الصحيح وقال الكرخي انه لا ينعقد الا في الحسب كما في المحيط والمراد بالتفليس ما يذكر فيه
 كالعبد والامارة والحسب ما يقبل كالنقل والارمان والتم والحزب كما في النهاية واذا اوجب اى وقع الاجاب
 واحد من المتعاقدين قبل اى وقع القبول الاخر منها في المجلس ان شاء وهذا خيار القبول ويمتد الحاجة
 الى التفكر كما في الاختيار كل البيع اى كل جز من اجزاء ما يتعين بالعقد بكل الثمن او بجزء الاخر البيع فليس
 المشتري ان يقبل كل البيع ببعض الثمن او بعضه بكم او بعضه لانه يلزم تفريق الصفقة الواحدة والا يحوز
 لغيره البائع وانما اتحد الصفقة اذا اتحد العقد بان لا يكون لفظ البيع او الشراء وان تعدد العاقد والثمن
 بل يترك لكل ثمن ولم يتعددهما الا اذا تعدد الاكثر من الثلثة وبالأولى يفتى كما في الخلاصة وغيره الا اذا
 بين ثمن كل من البيع بان يقول بعث هذا بذلك وهذا بكذا فانه يقبل البعض البعض وفي الاكتفاء اشعار
 بانه لو مضى البائع في المجلس وقسم الثمن باعتبار الاجزاء كما اذا اضيف العقد الى قفيزين لم يجز وهو جائز
 نعم لو قسم باعتبار القيمة كما اذا اضيف الى عبد من لم يجز وان دفع لانه استئناف عقد بلا تعيين حصه
 البيع كما في المحيط وما دام اوان لم يقبل الاخر البيع بطل الاجاب ان رجع الموجب عنه وان لم يعلم به الاخر
 كما في التمه وان قام احدهما من المجلس وذكر شيخ الاسلام انه اذا رده ذهب لم يطل كما في المحيط وفي اشعار
 بانها لو تبايعا عيشان بلا سكة بين الكلابين انعقد البيع وقيل ما لم يتفرقا بالادان والاولا صح كما في
 الاختيار فاذا اوجبه الى الاجاب والقبول لم يرب البيع بلا خيار المجلس وفيه اشارة الى ان البيع يتم بهما ولا يحتاج
 الى القبض كما في المحيط ويعرف بالبيع الحاضر لا اشارة اليه لا يعرف البيع الحاضر ولا يحتاج الى معرفته بذكر الله
 بالسكون والفتح اى الكمية والصفة اى الحالة التي عليها الله من طيبة بان فلا عشرة اسنان من الدار الجيدة مثلا
 الا في السلم لكن يفرض السلم واسم الى الربوية بما كان البيع غايبا يعرف بذكرها كما هو المشهور ويعرف المشركا لكا
 بالاعرف ان كان يختلف وله خيار العيب كما في الاختيار وبما ذكر من تحقيق المانع فله ان يخرجه مخالف للشرع
 من انه يعرف بذكرها كما ظن ويعرف الثمن وجوبا باحدهما اى بالاشارة حاضرة وذكر القدر والصفة
 غايبا اى لا زنا في الذمة ولا يضر ولا يفسد الخراف في بيع مكمل او موزون كما اذا باع خمر من الدار بصرة
 من الشجر الخراف مثله الجهم كما في القاموس وغيره معرب كقوله بالنعم وهو الحديث بلا كيل ولا وزن كما
 ذكره المصنف في الاى بيع الجنس اخص من النوع عند الاصولية بالجنس كالعبد والبرقانه يضر الخراف فيه لا يضر
 الربوا فيشرط العلم بالمانعة فيكال او يوزن وانما عرف باللام اشارة الى انه انما يضر اذا دخل تحت معيار
 الشرع كما اذا باع مضمين من البرص من غير منه فصاعدا لان الذي مالى الربوا نصف صاع او قير عا
 العباين او الربوا تبين كما ياتي ومطلق الثمن الذي ذكره دون صفة فاللام للعهد وهذا اولى

بغيره

حسب كمان كمن كمن ورائه
 صريح

من الثمن المطلق فانه ثمن الماسة على اي حال كانت حول على الارض اي اكثر فقيد البلد في التعامل وقانون
الفارس الى اذن الواء والواو والجيم وخيلا واعلم ان لو قال بعث الدار والثوب او البطح فاعلم الدار ثمنه او
الدراهم او الفلوس ان قلموا بها والاف الهاد فان استوى رواج النقيض مع النقيض الى درهم او الدينار ^{ثان} الى درهم
في الاصل ثمنه درهم وغيره كلفي الفارس فسد البيع ان اختلف ما بينهما اي قيمتها فان استوت جمع وصرف الى ما
قدمه اي جنس كان وان بيع شيء مشار إليه وافراده اجزاء من الشيء او الشيء كله او احد هذه الافراد بكذا
فبين ثمن كل فرد بلا بيان مجموع البيع والتمن ويدخل فيه كل اثنين او ثلاثة فان لم ينفذوا في الافراد كالكليات
والموزونات والعدديات المتقاربة كما اذا باع هذه الصبرة كل قفيز خمسة دراهم جمع البيع في واحدتها
لا غير الا اذا علم عدد الكلي في المجلس بالكيل والتسمية فانقلب جيزا وكان للمشتري خيار الكشف ان شاء اخذ
بما ظهر له من الثمن وان شاء تركه وقيل ان المجلس وقع اتفاقا فانقلب لوجع بعد المجلس ولا يجب عدم
التفاوت بان تفاوت من حيث الذات كالعدديات كالانعام والشباب والقيمة كالذرة عريجات فان الذرة
من مقدم البيت او الثوب اكثر قيمته منه من سواه كما اذا باع هذه الانعام كل عشرة دراهم فلا يصح وفسد
اصلا في كل ولا في بعض لجها لم يفسد الا لما فسد وهذا كدعائه واما عند ما فسد في الكل فاسرى في
بلا خيار للمشتري ان رآه وعليه الفضي كما في المحيط وغيره لثنا لان البيع صحيح بلا خلاف بين البيع
او الثمن بلا بيان كل فقال فان باع صبرة بخلاف ثمنه الذرة اي مجموعا من العدد ولو الوزن او الكيل فان
الصبرة بالغرم ما جمع من الطعام بالكيل ولا وزن على انما يجمع مائة صاع او مائة اوشة او ثوب مائة من
الدرهم فان نقص من الية عشرة مثلاً اخذ المشتري التسعين بالحصة بالكيل اي بصيد من الثمن وسقوط
ثمن مائة او وضع البيع وان زاد على المائة فلا بيع ما زاد لانه يدخل تحت البيع وقيل ان نقص الكيل او الميزان
فالببيع فاسد كلفي النية وفيه اشارة الى ان التحكير فيما اذا لم يقبض شيئا منه فلو قبض كان بمنزلة الاستحقاق
بلا خيار له كما في البيع الفاسد من قضم وفي بيع الذرة من نحو الارض والثوب ان لم يربح حصته كل قفيز
اخذ المشتري الاقل لكل الثمن اي مجموعا وكل جزء من الاقل لكل جزء من الثمن او تركه وفسخ البيع وان
زاد كان الاكثر اي للمشتري بالثمن بل لا زيادة قضاء وليس له ديانة كما في قضم وان بين حصته كل بان قالا
ذراع بدرهم فالحصة باخذ ان شاء فيها اي في زيادة والنقصان ويترك البيع ان شاء والاصول ان الذي
يشبه الاصل من حيث ان القيمة زادت بزيادة الوصف من حيث ان يبيع الجوز او قصر في اعتبار الاصل
كل مبيعاً عند بيان حصته ذراع و باعتبار الثاني لم يقبل شيء عند بيان حصته المجمع وفيه اشعار بان ما
من الزيادة على الذراع من الكمية تقابل به من الثمن في المشتري بلا خيار وقال المحمد انما اخذ بالحصة مع الخيار

وعند يوسف فرض الكسر جميعا ان شاء والاول قول المحقق وهو الاصح ومنهم من قال ان الخيار فيها
 يتفاوت جوانبه كالقبض والسريريل والامتناع كالكرياس فلا يأخذ الزائد لانه في معنى الكيل كما في
 المحيط ومع بيع البر والشعيرة سبغا اى حلا كونه فيما على الذبح بشعيرة ودر اتم فلو باع جملته لم يخرج
 بشبهة الربو ومع الباقي وضوح كالمسم والاند والجوز في قشرة الاول القطع فمع القشر الثلث لا ينفق
 بالقم والمخيط بالدياس والتذرية في هذه الصور على البايح كما في الاختيار والقشر غشاء الش خلقته
 او عرضا كما في القاموس ومع بيع ثمره لم يند من البدن والتشديد صلاحا ان لم يظهر صيرورتها ^{متقنا}
 بها بان ياكلها حيوان وقيل لا يبيع والصحيح هو الاول كما في الكافي وغيره فلو بيع مثله ورد الكثرى مع
 اوراقه جاز بيعها عند الكل وفيه اشارة الى ان البيع قبل الظهور لم يصح كما اذا اشترى ثمار بستان يقال
 بالفارسية برياغ وبعضها لم يخرج وافقه الفضل وغيره بجواز بيعه الموهوب اذا كان اكثر من العدد
 ولو بيع الاشجار ايضا حتى يذوق الباقي على ملك المشتري جاز عند الكل ولو لم يرض به البايح اشترى ^كالشيء
 بعض الثمن واخذ البيع في الباقي الى وقت رجوعه الكل في المحيط او قد يدا صلاحا وصايت منتفعة
 وعظمت لما ذكره وان كان السابق مشرا لم يدايدة ستم ولا علم ان النخيل من الشمس واللوز من القمر
 والطم من سائر الكواكب ويجب على المشتري في الحال قطعا اى قطع ثمره ولو يدا صلاحا فان تركها با
 بغير شرط جاز وطالب الفضل وبغيره تصدق بالفضل الا اذا تاهت او استاجر ثمرها ولو باطل انما
 غير معتادة كما في الاختيار بشرط تركها على الفخر والرجح به ليس للبايع عندها عليه الفخرى كما في النهاية
 ولا يفسد عند ان يدا صلاح بعض وقرب صلاح الباقي وعليه الفخرى كما في الصلوات وفيه اشارة
 الى ان اذا باع بشرط القطع جاز ان اذا باع نصف الذرع من شريكه كما في المحيط وفيه لونه باع من انسان
 نصيب من مطنه لا يجوز ان يرضه به شريكه فينبغي ان يشترى كل ما منه ثم يبيع في النصف كاستثناء قد
 معلوم كالنصف والصاع والصبرة لان الباقي محمول ونفا وشاهدة ولم يفسد في ظاهر رواية كما في العدة
 وفيه اشارة الى ان لو باع رجلا ص لانه استثناء القليل من الكثير كما في الكرم الى فصل صحيح بشرط
 اى الاختيار للفسخ او الاجارة بسبب شرطه ولو باع الى البيع فالخيار اسم من الاختيار ولاضافة كصلو الظرف
 ويجوز ان يكون كصلو الاولى اى الخيار المشروط او كمن وقطعة اى الشرط الذى يوجب الخيار لكل منهما
 اى البايع والمشتري منفردا ولهما وفيه شعارا لانه لا يختص بالبيع الصحيح ولا يجرى في الصرف والسلام
 على لشرط لعل كما باق ثلثة ايام بالنصب على الظرف او بالرفع على الابتداء والخبر هو الظرف المقدم ^{محمول}
 ان يكون هو مبتداء على قوله له ومنهم من ذلك فيكون من قبيل التجارب واقل منها لا يجوز بالتوقف

او الفساد كما ياتي اكثر منها عنده وهو الصحيح واما عندهما فيجوز بشرط التعيين كما في المحيط ويحمل
 الضمير المحرور للتعاقدين فكان شاملا للاجارة والكتابة والقسم والصلح عن المال والرهن والتخلع و
 غيرها كما في العاري الا انه اي البيع بشرط الخيار اكثر من ثلثة ايام يجوز اي يرتفع التوقف او الفساد
 عنده على تخيير الخراسانية والعراقية والاول اوجه كما في النهاية ان اجاز البيع في الثلث من الايام فنزل الثاني
 لحذف التقييد وفيه تسامح فانه لو اجاز في الليل الرابع جاز ولو دخل في الصحيح بلا اجازة فقد انعقد الفساد كما
 قال اهل خراسان والكلام مشير الى انه لو لم يكن الخيار موقفا لم يكن له الاجازة في الثلث جاز عند الكل وكذا
 بعد عندهما خلافا لروى عن ابي يوسف انه اذا شرط الخيار يومين بعد سنة جاز البيع وله الخيار بعد سنة كما في
 المحيط وغيره وكذا اي مثل خيار الشرط في الصحة ان شرط انه اي المشتري ان لم ينفذ اي لم يعط البايع الثمن
 مفعوله الثاني اي ثمن البعد مثلا الى ثلثة ايام او اقل او اكثر فلا بيع بينهما ويصح خيار النقد فان العقد
 في الاولين جاز بعد الثلثة وفي الثاني فاستدعيه يرتفع بالنقد قبل مضي اليوم الثالث على تخيير العراقية
 وموقوف بفسد بلا نقدا مضي اليوم الثالث على تخيير الخراسانية كما في المحيط فلا ينفسخ العقد والصحيح
 ولذا لو اعتقه المشتري وهو في يده ينفذ عقده ولو كان في يد البايع لا ينفذ واما عندهما جاز في كافي
 النظم وفيه اشارة الى انه لو لم يبين الوقت اصلا او بين مجمولا لا يام فقد فسد كما في الذخيرة ولا يخرج
 بيع عن ملك بايعة بالاتفاق مع خياره فيجوز الثمن عن ملك المشتري بالاتفاق ولا يدخل في ملك
 البايع عنده ولا يدخل عندهما فهلك بالضم اسم او مصدر اي هلك البيع في يد المشتري مدة الخيار
 زمانه القيمة في القيمة وبالمثل في الشراء عن الشيئين بالمسكن كالمقبوض على سواه الذي اي المشتري
 فالاضافة للبيان والسود من المشتري الاستيلاء ومن البايع العوض على البيع مع بقاء الثمن كما في الغنم
 فالنفسير العوض على البيع لا ينبغي من وجهين احدهما انه من البايع وما نحن فيه من المشتري والثاني
 الاكتفاء بمجرد العقد لا ترى انه لو قال اذهب بهذا الثوب فان رضيت اشتريته فذهب بهما فهلك بهما
 لا يضمن ولو قال ان رضيت اشتريته بعشرة فذهب فهلك ضمن قيمته وعليه الفتوى كما في النهاية
 ويخرج البيع عن ملك البايع مع خيار المشتري فلا يخرج الثمن عن ملك المشتري بالاتفاق والاصل
 ان البطل الذي من جانب من لم الخيار لا يخرج عن ملكه فملكه اي البيع في يده اي المشتري يكون بالثمن كسببه
 اي حيروته المبيع ذا عيب في يده بفعله او فعل غيره او بفعل البايع او بآفة مساوية كما في الكافي والملازمة
 لا يرتفع في مدة الخيار لقطع اليد وانفسخ على خياره كافي النهاية فاذا تعيب بطل خياره فعليه الثمن
 لكن لا يملكه اي البيع الخارج عن ملك البايع المشتري وهذا عنده واما عندهما فيملكه المشتري والتعويل

ورام على ان يعين المشتري بالقول او الفعل احدا منها او منها صح الشراء استحسانا لا بيع شيئا من هذا الواقع
 من المنة كشرائه احدا لا بيعه للتعامل في الاول دون الثاني والاكتفاء بشيء الى ان خيار الشرط لا يشترط فيه هو
 الصحيح مما قاله في الاسلام وقيل بشرط فيشتري احدا فربما كان على ان خيارا باخذها ما شاء وهو بالخيار في
 اشهر وهو الصحيح مما قاله الامام الشيخ كافي النهاية وقيل فيه روايتان في الاول يصح بدونه العقد ويلزم
 في احدها فلا يرهما وعلى الثاني العكس الحكم والى انه يجوز مع الخيار ثلثة ايام فصلا عدله وهذا على ما يخرج ابد
 الشجاع خلاف الكرخي وانما خص هذا الخيار بخيار المشتري لان خيار البائع لو لم يكن فمقتل يجوز وقيل يجوز
 كافي الموطأ وهو الاصح كافي الكافي وثم مقتدين مسميين بالتقابل والمقتبل بالخيار في احدها ثلثة ايام صح
 الشراء ان فضل الثمن بان قال كل واحد منهما باية وعين محل الخيار بان قال على ان بالخيار في التبادل وقتل
 الشراء في كل ما في الاوجه الثلثة الباقية ان لا يفضل الثمن ولا يعين محل الخيار وان يفضل ويعينه لجهل الثمن
 والمبيع او احد ما كافي عامة الكتب وقال ابو زيد نعم يصح في الثلثة فلو شفع فيها عين بقي الاخر على الصحة
 فعمل لا يجاب فيه بخص من الثمن الذي ذكره كافي كافي النعمان المخصوص من الكسوف وفيما شعار باء اذا اشترى
 عبدا وشرط الخيار في نصفه للبائع او للمشتري صح لاستواء النصفين قيمة وكذا اذا اشترى كلبا او ذنبا
 كافي المحيط وغيره ولا يخفى ان الاحسن تقديمه على سلة خيار التعيين لان البيع لجميع العبدتين والخيار
 خيار الشرط وعلى المشتري بشرط كنهه اي كتابه او غيره من الخوف ولم يوجد الكتب اخذت منه لان الوصف
 لا يقابل بشيء من الثمن كما اذا اشترى دارا او ارضا على ان فيها كذا وكذا بيتا او نخلة فوجدت ناقصة
 او ترك ان امكن والا فوجع المشتري على البائع بالتقصير وعن ابي حنيفة انه لا يرجع كافي النهاية ويرد
 اي يعطى للورث بالبيع ويثبت له خيار الشرط لاختلاف ملكه بملك الغير للورث وقد اختلفوا في الورث ويثبت
 خيار العيب بتبعية العين لان للورث طلب الورث العائت من البيع كالورث ولا بعد ان يترك التكلف
 في الوضعتين فان الوريث وان وضع الثمن الا انه قد كثر استعماله في الاعراض لا يورث خيار الشرط والروية
 لانها مخصوصان بالعقد بالنسبة لغيره في خياره فيما ينسخ براديل كافي اللجاة ونحوها لا فيما
 لا ينسخ كافي الخلع والكناح وقامه في العادى واصافة الجارية المنة كافي السائلة اي خيار المشتري بسببه
 فصل صح تركه لم يره المشتري كانه منتقبة حاضرة متدايها او غايبة متدايها كانه ليس فيها
 او البائع كما ذكره ولو يره قط كافي المبسوط والمحيط والذخيرة وغيرها وفيما شعار باء لو قال بعثت فلانا
 ما في كفى هذا وفي كفى هذا من شيء جاز عند العامة والمشتري خيار الروية كافي المحيط والمشتري اي مشتري
 العين بالدين اي الدائم او الدار كما هو المتداول للبناء والصنع او البعارة وفيما شارة الى ان الخيار لا يمنع

ثبت الملك في البدلين بل يزوم والى ان لو باع ديناً بدين فلا خيار لهما ولو باع عينا بعين كان للمالك
 كما في المحيط وغيره من الفن ان الاحسن مع شراء ما لم يره المشتري وله الخيار عند ما اى الرواية فلما جاز
 ثراه كان لان يره وقال بعضهم ليس له ذلك لكن لا رواية فيه كما في التفتة والاولى روى عن ابي يوسف
 وعليه حاشية المشايخ وهو الصحيح والاطلاق دال على ان الفسخ لا يشترط فيه قضاء الناقض ولا رضاه البائع ولا
 حضوره ويذهب الطرفان الى ان الفسخ لا يعم بدني حصونه كما في المحيط ثم ذكر غاية الخيار بعد ما افتتال
 الى ان يوجد ما يبطل اى الخيار كالتصرف الاقوى وقال بعض المشايخ ان لو تمكن من الفسخ بعد ان روى بلا فسخ سقط
 خياره كما في النهاية وان رضى المشتري بالبائع واجاز قبلها اى الرواية فان الخيار معلق بالرواية بالبصر وهذا
 مستند به بقوله عند ما كما لا يخفى لا خيار في ظاهر الرواية لبائعه اى ما لم يره البائع في هذه الصورة وهذا يؤكد
 لما سبق واحتمل ان يردى عن اليقظة ان الخيار للبائع اليقظة كما في العادى وبأذكرنا في السابق فلو ان لاسم
 فيه كلف الغير باعاً الى ما لم يره المشتري ويبطل اى خيار الرواية وخيار الشرط يقتضيه اى البيع عند المشتري ^{تقريباً}
 حقيقة كما في خيار الشرط او حكماً كما اذا اشترى لبناً لم يره وحله البائع الى ان لا يشتري ثم رآه فاراد رده فانه
 لا يرد لا يحتاج الى المحل فهو بمنزلة عيب حادث عند المشتري وعن محمد بن اشترى تمر لم يره بالرقى فخذ الى
 الكوفة ليس لان يره بالكوفة ولكن يخذ الى اوى ويرده ثم كما في المحيط وتصرف في وجوب حق الفسخ اى غير
 المشتري سواء كان ذلك الغير هو المصنع او عبد من عباده فبطل في الاعتاق والديور والاحار وقولهم من
 والبيع مع التسليم كالبائع بلا خيار للبائع سواء كان للمشتري فيه خيار او لا قبل الرواية وبعد ما طرأ تقييد
 وتصرف لا يبطل ولا يتم ابطال المشتري قبل ثبوته واركان التجوز ظن غير محتاج اليه على ما اقرب وما لا يجب من
 التصرف والبار للفق كالبائع بخيار من البائع ثلثة ايام وسواها اى عرض البيع على المشتري للبيع مع ذكر الشر
 وهبة بالتسليم تبطل هذه التصرفات الخيار بعد ما اى الرواية فقط اى لا يبطل هذه التصرفات قبل الرواية
 وذكر في العادى ان خيار البائع لا يبطل خيار الرواية الا في رواية الحسن عنه وذكر في المحيط انه صح كما قبل
 وقال السعدي ان المساومة لا يبطل وهذا قول ابي يوسف خلافاً للحسن ويعتبر بوجه الفسخ ومن البيع بعد
 روية الكل كوجه الامانة والعبد فاذا رآى ظهرها وظهرها فلا خيار ووجه الدابة وكفلها معا عند ابي يوسف
 وقال محمد بن عبد المنظر لا يخرجها الا غير وعنه انه يعتبر النظر الى وجهها او جسدها والنظر الى قوائمها لا يكفي
 وعن أبي حنيفة في البزوفين والحار والبغل يكفي ان يرمى شيئاً منه الا الحافر والدبيب والناضية وفي شاة العقيقة
 لا بد من النظر الى وجهها وسائر جسدها وفي شاة اللحم لا بد من لمس جسدها يظهره الغزال والسمك كما في المحيط
 والكل يحرز الجز والدابة من الاسماء الغالية في الاصل ما يربى على الارض وفي العرف ما لا يربى الا في الارض

ووضع علم الغيب العلم على ما روي عنه وظاهره ان العلم من الثوب كالكراسي لقلة التفاوت فله الخياران
 وجدا لباقي دونه ومنه روي جميع البساط وما كان له الوجهان من ثوبين مختلفين فروية كلا الوجهين ومن
 محمد اذا كان البطانة دون الظلابة فروية البطانة وفي الكعب الوجه دون الشرم ولوجوه الباطن من الثوب
 لكان اشارة الى ان روية احد المراءين او الخفاين في كافي فاذا اى روي باذانها ومنها في مياقي لبره فله الخيار
 وكذا اذا اشترى سجا باده وراه دون اليد والى انه اذا كان صديا متعاقبة كان له في الخراب فروية
 كل واحد واكانت سفارية كالجوز والبصر فروية البعض بكفي اذا وجد لباقي مثل الرمي وكذا الليل والمزمن ان كان
 في وعده اما في وعلاين فان كان متماثا فكذلك عند الواقعة وان كان دونه فعلى خياره ويرد الكعب عند الرد
 على الصحيح احتراز عن تعريف المصنف في الكرم روية داخله وفي البستان روية راس لا يتجمل ولذا اشترى
 ما غاب في الارض كالجوز والبصل فروية البعض لا يكفي عنه ولما عدهما فلان اسد على الباقي في عظمه روي
 فهو لازم الكل في المحيط وسبوت مقصودة من الدارحة انه اذا كان فيها بيتا شتويان وبيتان صيفيان فروية
 الكل مع روية الصن فلا يشترط روية الزبل والعلو الا في بلد يكون مقصودا وبعضهم اشترطوا روية الصن
 وهو ظاهر ولا شبه وفي البيت الصغير الذي يسمى غلم خانه بكفي روية الخارج كافي المحيط ويعتبر نظره وكلم
 بالشره اي بشره غير من فلو اشترى شيئا راه للوكل كان للوكيل خيار الروية روية اشارة الى ان لو كان بشره
 معين وقد لاه سوكه فليس للوكيل خيار الروية والى ان روية الوكيل بالروية لا يكون كروية المولى فلو روى
 انسانا بروية ما اشترى ولم يره فقال ان روية شئته فذهب ويخفى لا يجوز كافي الفصول ان او بالبعض
 اى وكيل اشترى شيئا لم يره يقبضه فراه فليس للموكل المشتري ان يره عنه ولما عدهما انه ذلك
 اذا راه وعدهما الخلاف اذا اشترى شيئا عده بالخيال وكله يقبض وهذا اذا كان مكتوبا واما
 اذا كان مستورا فيمنه القبر لا يجل خيارا اشترى وفيه شعار بان خيار العيب لا يجل بتبطل الوكيل بالقبض
 وهو الصحيح كافي المحيط ومرة الوكيل بالقبض ان يقول كن وكذا لانه بالقبض لا يعتبر عنه منظره
 بالشره او بالقبض وصورة ان يقول كن في سؤاليه بذلك وليس له الا تبليغ الرسالة وجوبه لا عه
 بالحجم فيها يحس وليس باليد ويقبض كاشيب وشعر فيما يشم وذوقه فيما يذوق ووصفها لغيره
 عده ما يبلغ ما يكن وقال الحسن ويحل قبضه وهو شبه بقوله وعن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 لو كان بصيرا يراه بسقط خياره وقال بعض انه بلغ يسر الحيطان والاشجار فانه سقط خياره وحكي
 ان اعلم اشترى ارضا فاشتمها حتى انتهى الى موضع منها فقال هذا موضع كرس فقال لا فقال هذه لا تقع
 الى انها لا تفسوها فاشتمها فكيف تفسونها كافي المحسوط وهو وصفه ثم ابعده فلا خيار له ولو اشترى ارضا ثم

في روية الباطن والكراسي

في روية الباطن والكراسي

على انتقال الخيار إلى الصفة كما في المحيط وفيه استعار بين هذه الأفعال من البصير غير مسقطه الخيار وكلام الكرم
 مشير إلى أنها مسقطه وفي الشبهة لو اشترى ما لم يره مما يذاق فذاقه ليلسا سقها خياره ومن رأى شيئاً لم يره
 ما رأى من الشيء فله الخيار إن تغير ذلك الشيء ما كان عليه عنده وفيه إشارة إلى أنه لا فصل بين طول المدة وقصرها
 وإلى أنه لو لم يتغير ليس له الخيار بلا فصل بينهما كما أشار إليه الكافي لكن في العاوي عن الزهير وإن يوجد فإن
 كثره ما رآه فلا خيار له إلا أن يمتد شهر فصاعداً وقيل إن اشترى ما رآه غير قاصد للشراء فلا خيار له والعقل ^{البائع}
 مع يمينه واليمين على المشتري إذا اختلفا في عدم تغيره لأنه متمسك بالخيار لكن قالوا هذا إذا كانت المدة قريبة
 فإن كانت بعيدة بان رأى أمة شابة ثم اشتراها بعد عشرين سنة ونعم البائع أمهات تتغير والفقهاء قول المشتري
 كما في الكافي والقول للمشتري مع يمينه واليمين على البائع في عدم رده أي المشتري يبيع فيضاف إلى الفاعل
 وقد يضاف إلى المفعول ^{المشتري} والمشتري خبر رده وجد بمشروعه عما كان عند البائع فلم يره المشتري عند البيع ولا
 عند القبض كما في الهداية لوراء إلا أنه لم يكن عيباً لا يوجب على الناس ثم علم أنه عيب كما في المحيط وفي كلامه
 اشعار بأن العيب الموجود عند البائع ما لم يوجد عند المشتري لم يكن له ولاية الرد كما سيأتي ثم وصف العيب
 عارضاً اكتشفه فلا نقض ذلك العيب ثم نقضاً ولو سيرا عند التجار على اعتبار المدونة وقيل بعد المدة
 صناعته فاحشاً وقال شيخ الإسلام يرد على الناس رده أي رد المشتري مشروعه عارضاً للشرع بأن يكون بره
 البائع أو قضاء القاضي وعما التقديرين فسح فلورده قبل القبض فلا حاجة إلى أحد هذين فيمنع بموقوله
 رده وهذا كله إذا لم يتمكن من إزالة العيب بلا مونة وانقص البيع بالذلة ولا فليس له الرد كما في المحيط
 فلا إطلاقاً لأحد من شيئين واحد بكل منهما بلا مانع فليس له امسأكه وحكمه بغيره والاباق كالكتاب لغة لا
 وشراً استخفاء العبد عن المولى ثم رداً ويخلف في المستاجر والمستعير والمستودع وليس باباق لو فرس محلة
 إلى حلة أو قرية إلى بلد وأما العكس فاباق ولا يشترط مسير السفر كما في الحرارة والأحسن فلا باق والبولية الزا
 بلام العهد اباق صغر بول صغير ومرتة صغير كمال وإن لم يكن عشره ولا سم وقيل ما دون درهم ليس عيب
 ولا فرق بين أن يسرق من ماله أو غيره لكن سرقه المالك من المولى لا المالك ليس عيب بعقل العقد عيب بكل
 من هذه الثلثة من غير الميزان يكون ما دون خمس سنين ليس عيباً ولا يوجب له ما يوجب له ما دون واحد من هذه في
 صغر في يد المشتري فقد رده وقيل لا يشترط العاودة بل وجده في يد البائع وأما الصبيح ومن بالغ من عطف
 حمله على حمله والتقدير الاباق والبولية والمرتة من شخص بالغ عبداً أو أمة عيباً آخر فلا حدوت واحد منها في بعض
 عند البائع ثم في الكبر عند المشتري لم يره لأنه من الكبر الخبث ومن الصغير المرض وقد المبالاة وخبر الصغير
 المفق وقيل أكثر من يوم وليلة وقيل ساعة عيب واحد أي الصغير والكبير فلو جازع الصغير عند البائع

ثم جن في الكبر عند المشتري فلما ولد ولم يكن عنده فقد رجع عن كثير من الشرائح السالفة في المحيط والبيع
 لم يرد بدون المعاودة وعليه الجبر وكما في الكافي وأعلم أن العقد سبعة القلب وشفاة إلى الدماغ
 والجذون انقطاع ذلك الشاعلم يبيع الدماغ كما في النهاية والجبر يفتحين الباء منقطة من تحت والحاء
 المجهة بنق الغم وغيره كما في القاموس والاول مراد الفهم كما في الميسر والآخر يفتحين الذال المجهز والفاء
 شدة البيع طيبة او خبيثة ومرادهم بنق الابط كما في العظة وغيره ومن الظن الفاسد لناشع عن ذلك
 ان في العرب مرادهم منه حاة المبيعة منقطة او طيبة لانها ارادته الضمان بضم المهملة وهو بنق الابط
 على ان هذا الراجحة الطيبة من العيوب عيب لا يفي على كل وانها والتولد من من الزنا كل من هذه الاربع عيب
 فيها اى في الجارية لا في العبد لانه لا يستفاد في المحيط ليس الاولان بعيب فيها الا اذا كانا فاحشين وانما
 عيب فيه مدعى وفيه اشارة الى ان تكليته من الفعل البقيع عيب لكن في العارى هذا اذا كان بلا اجر ولا تلبس
 بعيب يرد به والى ان نفس الولادة ليس بعيب ومنه روايتان والى ان المعاودة لا يشترط في جميع العيوب
 وفي الخيانة وغيره انه شرط الا في الزنا وفي الزنا الى ان ترك الصلوة وغيره من الذنوب والكل عيب فيها
 اى في الجارية والعبد لعدم الايمان على المصالح الدنية والاستحاضة وان يقع اى انقطاع ^{في} ^{سبع}
 عشرة سنة وخمس عشرة عندها والاخصر والاشمل في اوانه كما في المحيط عيب لانه علامة الداء والاشمل لا
 يخلو عن شيء فان ادعى مدعى شره ان خمسة ايام في رواية محمد وعليه عمل الناس اليوم كما في الخلاصة وشأن
 في رواية الجنيفة روى في فروبه باخذ القاض المقلد وتلك اشهر في رواية ابي يوسف كما قال الكافي وطريق
 اثباته اقرار البائع او كونه ولا يقبل قوله لانه ولا يسمع الدعوى الا اذا دعى الانقطاع بالحبل او اللام ومن
 العيوب المشتركة ترك خزان الولد الكسر كما في المحيط وان ظهر عند القاض عيب في البيع فلهذا قبل ^{الظهور}
 في المحكمة ليرجع بالنقصان كما في الخيانة قديم اى كايين عند البائع بعد ما مات المبيع عند المشتري والعقبة
 المشتري المبيع مجانا اى بلا مال او يرد به لو استولد المبيعة وضع المشتري على البائع بالنقصان اى بما
 نقص بالعيب من بعض الثمن وهو تفاوت ما بين القيمة بين قيمة مقوم بلاء عيب ومع عيب فان كان
 التفاوت عشر افرج بعشر الثمن ونصفا فنصف لا يرجع بشيء ان ظهر عيب عندها خلافا لابيوسف
 بعد ما اعتق على مال او فسد المشتري فان قيل فهو ضمن القيمة وعندها يرجع بالنقصان كما في المصنف والاصل
 انه ان تلف المشتري من غير فعل المشتري كالحريق رجع وكذا من فعله فعلا لم يضمن بدو وقع عند ملك الغير
 كالاغتياق مجانا ولما تلف باضمن به كالاغتياق على مال فلم يرجع او بعد ما اكل بعض من الطعام ^{مجلس} ^{مجلس}
 فلا يرجع بنقصان ما اكل ونفى ولا يرد ما ينفى وعن ابيوسف يرجع بنقصانها وعن يرد ويرجع بنقصان

ما اكل وعليه الفتوى فان المكيل والموزون في حكم شيئين كبيرين وحسنة واما عندهما في حكم شيء واحد
 وهذا اذا كان الطعام في ثناء ولا في حكم شيئين بلا خلاف ولذا يرد ما في عماء آخر بالاتفاق كما في
 المحيط والعمادى او بعد ما اكله كله فلا يرجع بشيء عنده وهو الصحيح كما في المحيط وغيره ويرجع
 بالنقصان عندهما وعليه الفتوى كما في الاختيار وغيره او بعد ما لبس فتعريف الثوب من اللبس فلا
 يرجع بشيء عنده وهو الصحيح فلا يرجع بالنقصان وفيه اشعار بان لا يتحقق لاس ثوب لم يرجع بالنقصان
 بلا خلاف كما في المحيط وغيره فلا وجه لما قيل ان الثمن للرد يتحققه بحيث يبيع مستهلكا ولا فلا فرق بين
 التتوي وقطع الثوب مع ان يرجع فيه وان ظهر عيب قديم بعد ما حدث في يد المشتري عيب جديد ينعزل
 المشتري او يفعل الاجبة او باقية كما في العادى رجع المشتري به الى النقصان وفي المنة لو ان العيب
 الجديد بعد الرجوع به جازر المعير مع بدل النقصان خلا فالمرغى في مال الزحاني الى الرد اذا كان بل
 النقصان قائما ولا فلا الا ان ياخذه اى المبيع البايع كذلك اى معيبا غير طالب لحصة النقصان مسلم
 بخط اى ياخذه ان كان عدم اختلاط المبيع بملك المشتري كما اشترى ثوبا وقطعه ولم يخط وفيه اشارة الى
 انه لو اختلط بملكه لا ياخذه البايع وبلا خلاف وان رضى به المشتري كما اذا زاد زيادة متصلة غير متصلة
 المبيع كالصبي والحياطة والبناء وما المتولدة منه كالسمن والجمال فلا تقع اخذه في ظاهر الرواية ان رضى
 المشتري فان لا يطلب نقصان العيب فليس للمبايع اخذه عند الشك في خلاف الحمد واما المنفصل المتولد
 كالولد والثر والارث فقبول القبض لا يمنع الرد بالعيب وبعد منعه فيرجع بالنقصان واما غير المتولدة
 كالسبب والنفقة والحق فلا يمنع الرد فيفسخ العقد في الاصل ويسلم الزيادة للمشتري مجازا كما في المحيط وغيره
 فلا يرجع المشتري على البايع بالنقصان ان باع اى المبيع قبل اى الاختلاط لانه اذا لم يكن ملكه او كان الرد
 اشعرا وان لم يباع بعينه لم يرجع بالنقصان بحصة مبيع وكذا بحصة باقي على الصحيح ولم يرد عنده كما في
 المحيط لا يكون عدم الرجوع ويرجع به ان باعه بعه الاختلاط لانه اذا لم يكن ملكه مع عدم اكاد الرد ولذا ظهر
 عيب قديم بقلة الثوب بعد كسر الجوز ويحرقه كاللوز والنفسق رجع المشتري بالنقصان من الثمن في الكسر
 الشفع بقلة الرد بالكسر اذا رضى باخذ الكسر ورجع بالثمن من الثمن في غيره اى الشفع به بان كان خافا
 او شفا او لم يكن الشفع قيمة لبطان البيع فيرده وما يفي وفيه اشارة الى انه لو كان لفسد قيمة او بعض ثمنها
 يرجع بحصة غيره وقيل بعمل العقد فلو القشر ورجع بكل الثمن والى الاول مال الشيخ وعما هذا البطيخ والذرة
 والقثد والفتام فان قطع ووجد مستنار يصلح لكل حيوان رجع بالثمن وان صلح رجع بالنقصان كما في
 الكرماني واذا ادعى الاباق او نحو الاباق والبول على الفراش والسرقة والخون من عيوب لا تعرف بالالتحجر

بالخبر بان يقول المشتري ان الخبز كان في يدي البائع وقد وجد في يدي وذلك في غير كلام في الصغر
 فان لم يلبس بعيب عند الاختلاف كما هو فيسبب التناقض او وقع عند المشتري فان نكر ان ثبت المشتري ان الباق عنه
 اي المشتري بالبينة ان كانت او يكون البائع اي امتناعه عن الحلف على العلم بنسب الباق عند المشتري ان
 لم يكن للمشتري بينة وفيه اشعار بان تخلف البائع قول الكافي وقوله وفي الكافي وغيره انه يحلف عندها وما
 عنده فغير خلاف والاصح انه لا يحلف ثم بعد ذلك ان انكر البائع الباق عند المشتري او انكاره فان
 قد للمشتري على اقامة البرهان والبينة برهن ان الباق عند البائع او عا انه اقر بالباق وان الحال بخلافه او
 حلفه اي البائع على التثبت لا تخلف على فعل نفسه وهو تسليم المعقود عليه سليما فلا يراد به فتنه ان يكون
 تخلفا على العلم لانه على فعل غيره وهو الباق ان باعه وسلمه وما الباق عندك فقط بضم التاء وفتحها مخففة و
 حركات الطاء مشددة كما في القاموس والمعنى على ما ظن باع العبد وسلمه حال كونه غير جازم الا ان الباق عند
 الى وقت التسليم فان حال من مفعول كل من الفعلين والفعل والى حال الحدوث لا يشترط المحيط والذات
 والمخففة والكافي والنهاية وغيرها وهذا مما يحفظ فان الشرايين والمقربين في زمانه قد ظفوا باستقامة
 كلمة قط انه يعلم انه لم يبق في الارض الماضية لا في يد ولا في يد بايع آخر ولا يخفى انه لم يبق في نظر المشتري
 بما لا يطاق من التكلف على انه لو اراد ذلك لقال ما الباق لا عندك ثم اشار الى عبارة اخرى في الحلف
 ثم كما روي عن ابي يوسف فقال او طعن بالله ما الحق الذي هو الراد على بهذا الدعوى ان سبب
 تدعيه فان حلف والادعاء على البائع وفيه اشعار بان لو استخلف البائع على الرضا حلف ما سقط حلفك
 في الرد بهذا الدعوى عما قال اكثر القضاة واما خص هذا النوع من العيب لانه لو كان ما يعرفه الاطباء
 او النساء فواحد منهم يكفي وان كان الاثنان احوط ولو كان ما هو العلم كالا صبي او اربعة رد بلا استثناء
 وتامة في النجاسة ولا ثمن بالاجابة على المشتري وان قبض الباع اذا ادعى العيب المرجح للفسخ بان لم
 يبر البائع عن كل عيب ولو برض به ولذا عرفت ان العيب حجة يتبين عند القاضي عدمه او عدم العيب
 الحقيقية او الحكمي اما بجملها البائع او بينته على ان المشتري رضي بالعيب وبرأ عن كل عيب او كقول
 المشتري عن الحلف على الرضا او البراءة ومداواة العيب كسنة الدواء للاطلاق بخلاف سني الكفا
 وفي مداواة الجرح والاحتجام واما ان كان في المحيط وكوبه اي المعيب في حاجته اي المشتري وضمانه
 تصرف المشتري بعد العلم بالعيب تصرف التملك بطل المحقق في الرد لانه دليل الاستسكان بخلاف ما
 اذا وجد في البينة عيبا في السفر وخاف على الحال ان تركها فانه يبرها لانه معذور في كافي الراعي لا يكون
 ركوبه لوجه على صاحبه او سقيم او شري علفه استسكانا ثم اشار الى تعليل فقال ولا بد منه اي المشتري

لركوب أي للصعود وقيل إن الأخيرين محمولان على ما لا بد منه للجزء كالتي في الصعوبة كما في الجملة
 فالركوب بدون العجز والصعوبة وكما في الترتيب ونقل عنق النهاية والكتابة تفصيل لوجود
 ولو شري نحو عديين مما استغنى كل منهما عن الآخر في الانشغال كقوله بن وزوجي ثوب غير الوفاين واحترق
 به عما لا يستغنى كزوجية لما لوفاين وزوجي خف ومراعي باب كما سياتي صفقة أي شراء لحد بان
 لم يكرر لفظه فأنها في الشريعة عبارة عن العقد نفسه وفي اللغة ضرب اليد على اليد عند البيع أو البع
 والاسم الصفق ووجد باحدهما عياده أي المبيع بخصته من الثمن غير معيب بالرضا والقضاء
 خاصته ان قبضه لان توفيق الصفقة بعد التمام يجوز خيار العيب بالقبض يتم أي يبيع البع به لا رما
 ولا يقبضها بان قبض احدهما او ليقبض اصلا اخذها بكل الثمن او ردها كما عرف في حق العديين
 والكيلى بالوفى من الاخذ والرد وان قبض المبيع كله فلا يرد بعض الجوز البض والخنطة الصغار وهذا
 اذا كان في رعا ولا فله خيار العيب خاصة وفيه اقله الرجوع والبيع كراهه زاده كما في المحيط ولو استحق
 البعض مما ليس في تبعيضه ضرورة كقوله بن وعبد بن وجرة من كيل او نف ليرد الشري
 الباقي بل اخذ بخصته من الثمن وعنه خيار الباقي وفيه اشعار بان الاحتقاق كان بعد قبض الكل ولو
 استحق البعض قبله او بعد قبض البعض ردا الباقي بخلاف استحقاق بعض مثل الثوب والدار والكرم
 والعبد مما في تبعيضه ضرورة ردا الباقي واخذ ثمن ما استحق وبيع ان يرى الباع بالكم الفصل
 والفتح نادر والمصدر نداء ولام بالفتح والصفة يرى من كل عيب موجود عند البيع او حادث قبل
 القبض عند الشئين ولم يدخل فيه الحادث عند محذوران عدهما مفسدة نحو ارتداد من الزنا والكوثر والشر
 وغيرهما وان ليرد بها أي لو ذكر العيوب مفصلة نحو ارتداد عن كل عيب وفيه اشارة الى انه لو يرى
 عن كل لزم له يبرأ عن العيوب كما في الخلية ويبرأ عن كل مرض دون الكلى وان خرج قد يبرأ ويصعب زيادة
 وعنه ان الداء مرض الجوف كما في المحيط والى انه لا يشترط روية ما ابراه خلافا لابن ابي ليلى فظاهره ان
 في مجلس الدوائف فقال ليرد الباع عبدا في ذكره روية الرواية فأنه في المجلس والمجلس في البسوط
 وغيره فصل بطل أي انتفى بيع ما ليس بالبيع على ما هو المتأد على ان قال بعده بالثمن فالبيع
 ظن وفيه اشعار بان البيع الباطل ما انتفى ولكنه وان كان الباطل اعم فانه ما لا يثبت له عند النقص عنه
 وشرا ما انتفى وكذا شرطه سواء كان من قبيل العادة او المعاملة كصلوة بلا وضوء وكفاح بلا شهود وكذا ما
 يطلق الفاسد عليه وبالعكس وهو لغة اللهيب الرويق وشرا ما وجد اركانه وشرطه دون اوصافه
 الخارجية المعبرة شرا كبيع بخر وصاله بلا فائحه وقد تسامح في الاسناد فان البطلان كالمسار والمخبة